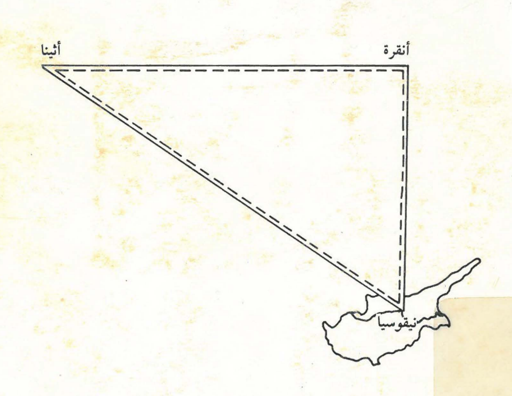
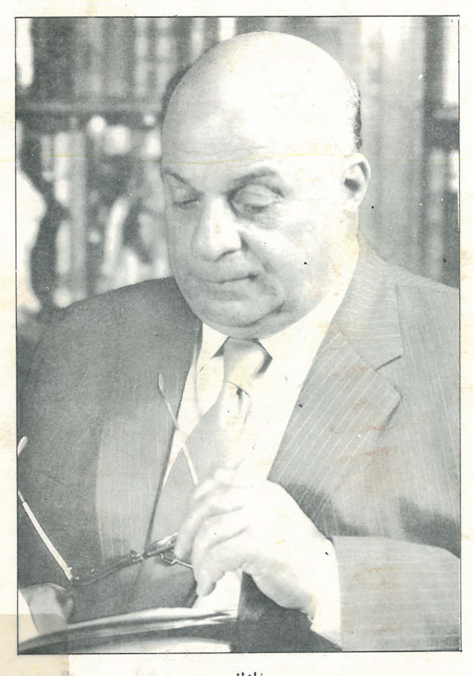
المثلث القبرصي



رؤوف دنكتاش



المؤلف

رؤوف دنكتاش

رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية

المثلث القبرصي

رؤوف دنكتاش

(رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية)

ترجمة : عدنان حطيط

بيروت ـ لبنان ـ شباط / فبراير ١٩٩٠

المحتويات

الموضوع الصفحة

ملاحق:

« . . . لكن الجزيرة لم تكن في أي وقت من تاريخها جزءاً من اليونان الهللينية . لقد شملتها الامبراطورية البيزنطية.مع ، وليس من ضمن ، ما شملته من الأراضي اليونانية والمنطقة الإيجية ، وكانت كنيستها عضواً ذا سيادة في الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية المقدسة . . . وبذلك فإن الدين امتزج باللغة لكي يعززا الفكرة القائلة بأن القبارصة هم يونانيو الأصل . . . » .

السير جورج هيل

« تاريخ قبرص » (١٩٥٢) ـ المجلد الرابع ـ ص ٤٨٨

هذا الكتاب

هذه هي الترجمة العربية الأولى للطبعة الثانية من كتاب The Cyprus Triangle الذي وضعه الرئيس رؤوف دنكتاش رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية .

وقد صدرت هذه الطبعة في لندن عام ١٩٨٨ عن دار K . Rustem and Brother بعدما كانت الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٨٢ بشكل مشترك عن داري George Allen and Unwin and by K . Rustem and Brother .

وعلى أهمية الطبعة الأولى لكون المؤلف أحد أبرز صانعي الأحداث في التاريخ المعاصر لجزيرة قبرص ، فإن الطبعة الثانية ازدادت أهمية لكثرة ما استجد من تطورات على القضية القبرصية منذ صدور الطبعة الأولى . وأهمها ، دون شك ، إعلان جمهورية قبرص الشمالية التركية كدولة ناجزة الاستقلال ، وما تلا ذلك من مفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين ، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، للتوصل إلى حل عادل ودائم لهذه القضية التي جاوز عمرها ثلث القرن .

تجدر الإشارة إلى أن كلا الطبعتين تضمنتا عدداً كبيراً جداً من الملاحق ـ الوثائق التي كان بعضها ينشر للمرة الأولى. وقد اكتفينا في هذه الترجمة العربية بنشر ترجمة لعدد من هذه الوثائق ، مع

إضافة ترجمة لبعض الوثائق الجديدة الأخرى التي يمكن أن تلقي أضواء على ما استجد من تطورات في القضية القبرصية خلال الفترة التي أعقبت صدور الطبعة الثانية .

ثمة ملاحظة لا بد من تسجيلها وهي أن كافة ما ورد في هذا الكتاب من وثائق صادرة عن الأمم المتحدة بنوع خاص ، ليس لها أية ترجمة عربية معتمدة رسمياً ، وبالتالي فإن ترجمة هذه الوثائق إلى العربية قد تمت بمجهود شخصي من المترجم مع محاولة تحقيق أكبر قدر من الأمانة في عملية النقل ـ غير الرسمية ـ من الإنكليزية إلى العربية

إنها الخطوة الأولى في محاولة نأمل أن تستكمل لوضع القارىء العربي في الصورة الصحيحة لما يجري في هذه الجزيرة ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى للعالم العربي قبل غيره .

والله الموفق .

المترجم

تقديم للترجمة العربية

بمبادرة منه قام الكاتب اللبناني السيد عدنان حطيط الـذي احاط بمغزى وأهداف ما يخوضه الشعب القبرصي التركي، منذ ٢٦ عـاماً، من كفاح في سبيل الحرية والعدالة، بترجمة كتابي «المثلث القبرصي» إلى اللغة العربية.

إنني لشديد الامتنان له على هذا المجهـود، ذلك أن العـالم العربي هو من أرغب حقاً في مخاطبته بخصوص المسألة القبرصية، فمن هذا العالم بالذات نتوقع مزيداً من التفهم والتعاطف.

إن الدعم المادي ليس مطلبنا، ولا هو مـا نسأل عنـه، لكن ما نحن بحاجة إليه هو الدعم المعنوي.. دعم العالم الاسلامي لهـذا الشعب المسلم الصغير عدداً ولكن الجليل مقامـاً، والذي رفض أن يستعمـره القبارصة اليونانيون، ولم يساوم على حقوقه الراسخة بوصفه شريكاً مؤسسـاً في جمهوريـة قبرص التي أنشئت عـام ١٩٦٠ ودمـرت عـام ١٩٦٣.

وآمل أن تكفي نظرة ولو سريعة على هذه الترجمة العربية لكتابي «المثلث القبرصي»، لتثير قدراً وافياً من الاهتمـام بالقبـارصة الأتـراك المسلمين وهم الأمة الأولى والـوحيدة التي أنقـذت نفسها من هيمنـة الآخرين، وأقامت دولتها الخاصة بها، بعد تضحيات هائلة.

إن هذه الترجمة العربية تتضمن الوثـائق التي قدمتهـا إلى الأمين العـام لـلأمم المتحـدة في ١١ اكتـوبـر / تشرين الأول ١٩٨٩، والتي

توضح كافة ما تنطوي عليه المسألة القبرصيــة من جوانب وأهمهـا، باختصار، ما إذا كان أي كان، أو أية هيئة، مخولاً لإعطاء القبارصــة اليـونانيــين الحق في استعمار القبــارصــة الأتــراك عــلى أرضهم. ولا يخامرني أدنى شك في أن أولئك الذين يتفهمون القضيــة، سينضمون إلينــا في قول «لا»، لهــذه المسالــة، ذلــك أن الشعب القبــرصي التــركي يفضل الموت على حياة من دون حرية، وليس ثمة قبرصي تــركي واحد يقبل بأن يحكمــه القبارصــة اليونــانيون الــذين قوضــوا بأنفسهم في العام ١٩٦٣ جمهورية المشاركة لعام ١٩٦٠.

رؤوف دنكتاش

مقدمة الطبعة الإنجليزية الثانية

هذه هي نسخة مراجعة ومراعية لآخر التطورات ، من كتابي « The Cyprus Triangle » الذي صدر عام ١٩٨٢ عن George Allen and Unwin and by K . Rustem and Brotherفمنذ ذلك الحين حصلت تطورات مهمة في المسألة القبرصية بما فيها إعلان جمهورية قبرص الشمالية التركية المستقلة في ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ ، والمبادرات التي اتخذها السيد بيريز دو كويار الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مهمة الوساطة الحميدة الموكلة إليه من قبل مجلس الأمن . إن المجتمع الدولي بأسره ، وليس فقط شعبا قبرص ، مدين له على ما يبديه من صبر وتصميم ونزاهة وحكمة في متابعة مهمته .

على أن المأزق الذي وصل إليه البحث في مستقبل قبرص لا يزال من دون حل ، والسبب الذي جعله قائماً على مدى هذه السنوات الطويلة هو نفسه : رفض الزعماء القبارصة اليونانيين القبول بأن يكون للقبارصة الأتراك ، كما لمواطنيهم اليونانيين ، الحق في أن يحكموا أنفسهم وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ويعيشوا بحرية وأمان على أرضهم . وهذا هو لب المشكلة منذ أن أسقطت القيادة القبرصية اليونانية الدستور عام ١٩٦٣ بهدف إسقاط مبدأ الشراكة بين الشعبين الذي قامت الجمهورية على أساسه ، ولكي

تحتكر السلطة لنفسها . بل إن الزعماء القبارصة اليونانيين بدوا في السنوات الأخيرة وكأنهم يتراجعون عن الاتفاقات التي توصل إليها زعماء الطائفتين في السنوات السابقة . إلى ذلك فإن العقبات ازدادت مع وصول السيد أندرياس باباندريو إلى رئاسة الحكومة في اليونان وهو الذي ينظر إلى قبرص على أنها « امتداد لليونان ينبغي استرجاعه من الأتراك » ، ويفضل « تدويل » القضية بدلاً من المحادثات بين الطائفتين .

إن القبارصة الأتراك وحكومتهم يواجهون منذ أكثر من عشرين عاماً ، أي منذ إسقاط تسوية ١٩٦٠ ، واحدة من أصعب المهام في مضمار العلاقات الدولية ، إلا وهي كيفية إقناع العالم بأن يغيّر من تفكيره بعدما أمسك بالطرف الخاطىء من العصا وتشبث بها عاماً بعد عام . فمن طبائع الحكومات والمنظمات الدولية التردد في الإقرار بأنها كانت على خطأ ، بل وحتى مجرد التفكير بإمكانية أن تكون قد أخطأت . غير أن هذه هي الحقيقة مجردة في الموقف الذي اتخذه العالم على نطاق واسع حيال قبرص منذ ١٩٦٤ وما تلاها .

لقد لاحظ يوماً أرنولد توينبي الذي ربما كان أعظم مؤرخي هذا القرن :

« إن الحق والباطل هما نفسهما في فلسطين كما في أي مكان آخر . . وما يثير الدهشة في الصراع الفلسطيني هو أن العالم قد أصغى إلى الطرف الذي ارتكب الجرم ، وألقى أذاناً صماء للضحايا »

وقد كان بمقدوره إبداء الملاحظة نفسها حيال الصراع القبرصي . . فلسنا نحن ، القبارصة الأتراك ، من جلب العنف

السياسي وسفك الدماء إلى قبرص مسالمة . . ولم نقدم على مغامرة حمقاء لنحقق لا استقلال قبرص بل رضوخها لدولة أخرى . . ولم نقبل اتفاقيات الاستقلال عام ١٩٦٠ بنية أن نلوث سمعتها حالما نكون قادرين على ذلك . . ولم نحضّر أو نحاول أن نفرض مخططاً سرياً لإسقاط الجمهورية وإلغاء الاتفاقيات التي قامت على أساسها . . ولم نهاجم أو نحاول أن نبيد بالقوة الشعب القبرصي الاخر . . ولم نلاحق هذا الشعب لسنوات طويلة بوحشية لا إنسانية واضطهاد لا يرحم ، لمجرد أنه رفض الرضوخ . . ولم نحضر سراً إلى الجزيرة آلاف الجنود الأجانب في محاولة لجعل ضمها إلى دولة أخرى أمراً واقعاً . . وأخيراً لم نكن نحن من تسبب أو نفـذ الانقلاب الدموي عام ١٩٧٤ الذي أرغم تركيا على التدخل من أجل وقف سفك الدماء وحماية القبارصة من نظام إرهابي يقوده مهووس بالقتل .

مع ذلك فإن أولئك الذين أقحموا كل هذا الجنون والأذى والشر كانوا هم من كوفئوا على عدوانهم علينا بأن منحوا عام ١٩٦٤ الاعتراف بهم على أنهم « حكومة قبرص » . ولا تزال الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها (مع استثناء جدير بالاحترام تمثله تركيا) تواصل ارتكاب هذا الخطأ ، وكذا تفعل منظمات دولية أخرى كالسوق الأوروبية المشتركة والكومنولث . لكن هذا لا يغيّر الحقائق ، فالادعاء بأن الجناح القبرصي اليوناني في الحكومة ثنائية الطوائف التي قامت عام ١٩٦٠ ، يشكل الحكومة الشرعية لقبرص ، كان ولا يزال في حقيقته ادعاءً باطلاً ، لا سند قانونياً له ، ولا ينسجم مع اعتراف الدول الثلاث الضامنة لجمهورية قبرص (اليونان وتركيا وبريطانيا) في جنيف في ٣٠ يوليو / تموز ١٩٧٤ بـ « أن في جمهورية قبرص عملياً إدارتين مستقلتين واحدة خاصة

بالطائفة القبرصية اليونانية وأخرى خاصة بالطائفة القبرصية التركية » .

بالطبع ثمة مجال للجدال والخلاف في الرأي بشأن الأوضاع الراهنة في قبرص وما يمكن أن يشكل تسوية عادلة بين المطالب المتعارضة لكلا الشعبين القبرصيين . ومن جهتنا كقبارصة أتراك فإننا نقر ونقبل بالحاجة إلى تسوية متفاوض عليها ، وباعتقادي أن حسن نوايانا قد ظهر بشكل واسع من خلال تجاوبنا مع جهود الأمين العام بيريز دو كويار للعمل على إنجاح تسوية ، وأيضاً من خلال تطميناتنا المتكررة بأن الإعلان عن دولتنا المستقلة في شمال قبرص لن يقف عائقاً في طريق التفاوض على دولة فدرالية ثنائية الطوائف والمناطق في قبرص بمجملها . غير أن ما لا نستطيع ولا نود التسليم فيه هو حقنا في الاستقلال وتقرير مستقبلنا بأنفسنا في غياب الاتفاق على إقامة مثل هذه الدولة الفدرالية . ذلك هو حقنا الأساسي الثابت ، ومن الظلم والتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أن تنكر هذه المؤسسة الدولية وحكومات الدول الأعضاء فيها مبدأ حقنا في الاستقلال والاعتراف الدولي ، مهما كانت التحفظات التي قد تسجلها حيال تفاصيل التسوية العادلة والدائمة . فمنذ زمن بعيد يرقى إلى العام ١٩٥٦ عندما كانت بريطانيا لا تزال تحكم قبرص ، أقر الحاكم البريطاني في ذلك الحين بـ :

> « ان الطائفة القبرصية التركية ، وبدرجة لا تقل عن الطائفة القبرصية اليونانية ، ينبغي ، في الظروف القبرصية الخاصة ، أن تعطى الحرية كي تقرر بنفسها مكانتها في المستقبل » .

ولا شيء مما حصل في السنوات الثلاثين التي مرت منذ ذلك

التاريخ ، قد غيّر مما في هذه الخلاصة من إنصاف ، وفي الواقع فإن الأحداث التي وقعت منذ ١٩٦٠ قد أكدت صحتها سواء معنوياً أو من حيث السياسة العملية . بل إن قضية الحقوق المتساوية والمستقلة لكلا الشعبين في تقرير المصير ، هي اليوم أقوى مما كانت عليه آنذاك .

وبعد، فإنني في هذا الكتاب، كما في كتابي السابق، قد بذلت أقصى استطاعتي كي أدع الوقائع تتكلم بنفسها ، وهو ما تقوم به بالفعل ، بوضوح وصوت عال، بمجرَّد أن يصغي إليها المرء.

رؤوف رائف دنكتاش

لفكوشا

مقدمة المترجم

محام قدير .. وقضية عادلة

ليس رؤوف رائف دنكتاش اسماً لرجل غير عادي في تاريخ القبارصة الأتراك فحسب ، بل إنه أيضاً أحد أبرز اسمين في التاريخ الحديث للقضية القبرصية بمجملها .

ومع الفارق في مدى عدالة كل من القضيتين ، فإن القبارصة اليونانيّيّن كرّسوا رئيس الأساقفة الراحل مكاريوس قائداً لـ « قضيتهم » (الاينوسيس) وزعيماً لمسيرتهم الهادفة إلى تحقيق هذه الاينوسيس (الوحدة مع اليونان) بأي ثمن ، ومهما كلف الأمر ، وعلى حساب أي شيء بدءاً من مصير شعب هو الشعب القبرصي التركي ، وليس انتهاءً بكافة المواثيق والشرائع والقيم . . .

بالمقابل وجد القبارصة الأتراك في رؤوف دنكتاش خير من يمثلهم فكراً وتصميماً وإرادة للوصول بقضيتهم إلى حيث ينبغي لها أن تصل ، إسوةً بكافة القضايا العادلة في هذا العصر .

وإذا كان مكاريوس قد غادر هذه الدنيا من دون أن ينجح في تحقيق ما أقسم يميناً مقدسة على تحقيقه ، بل بالعكس كانت قبرص عند وفاته أبعد ما تكون عن « الاينوسيس » والوحدة مع اليونان . . فإن دنكتاش قد وفى بالقسط الأكبر مما تعهد به لسعبه من أن يصل به إلى شاطىء الأمان والسيادة وحق تقرير المصير .

إن المحامي القدير يبذل قصارى جهده للدفاع عن أي متهم يلتجيء إليه ، لكنه يستميت في الدفاع عن قضية يؤمن بعدالتها . في الحالة الأولى قد يخسر القضية ، لكنه نادراً ما يخسر في الحالة الثانية .

وهذا ـ بالتحديد ـ هو حال رؤوف دنكتاش مع القضية العادلة للشعب القبرصي التركي .

وقد وعى القبارصة الأتراك هذه الحقيقة فاختاروه زعيماً لمسيرتهم ورئيساً على كل الإدارات التي شكلوها للدفاع عن وجودهم وحماية مصالحهم . . وآخرها « جمهورية قبرص الشمالية التركية » التي اضطروا لإعلانها دولة مستقلة حيال تعنت القبارصة اليونانيين واستمرار المجموعة الدولية في النظر إلى القضية القبرصية بعين واحدة .

القبارصة اليونانيون بدورهم وعوا هذه الحقيقة فحاولوا بشتى السبل التخلص من هذا « الخصم العنيد » الذي لا يساوم في حق ولا يهادن في أمر تقره العدالة .

لكن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل ، بما فيها واحدة قريبة العهد حاول بها القبارصة اليونانيون ـ بالوساطة ومن خلال دولة عظمى ـ شق الصف القبرصي التركي وزعزعة الثقة بالرئيس القائد رؤوف دنكتاش .

فمن هو هذا الرجل الذي عاصر خمسة رؤساء للقبارصة اليونانيين (مكاريوس ، سامبسون ، كليريذس ، كبريانو ، فاسيليو) وقضى ـ ولا يزال ـ القسم الأكبر من سنوات عمره مدافعاً عن الجانب العادل من القضية القبرصية ؟ .

لقد برز رؤوف رائف دنكتاش كمحامٍ لامع وصاحب مقدرة تنظيمية فائقة ، وزعيم سياسي بارز .

كان محامياً مترافعاً في المحاكم البريطانية (بالتعبير الإنكليزي Barrister -at- Law وهي صفة تطلق على المحامي الذي يترافع عن القضايا في المحاكم ، مقابل Solicitor أي المحامي الذي يتولى إعداد القضايا) .

شغل منصب عضو محكمة فعضو المجلس الاستشاري (١٩٤٨) وأصبح عضواً في لجنة الشؤون التركية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) . وما بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ أصبح مستشاراً متدرجاً ، فمستشاراً ، فمحامياً عاماً (في بريطانيا يعطى هذا اللقب للمحامي الذي يلي مباشرة المدعي العام) . ثم انتخب رئيساً لاتحاد الجمعيات القبرصية التركية ، وهو منظمة تطوعية هدفها تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب التركي في قبرص وتنظيم مقاومته ضد الهيجان القبرصي اليوناني لتوحيد قبرص مع اليونان .

شارك في تأسيس منظمة المقاومة التركية T.M.T للتصدي لمنظمة .E.O.K.A الإرهابية التي أنشأها اليونانيون من أجل توحيد قبرص مع اليونان بالقوة .

عام ١٩٥٨ ، وكزعيم للقبارصة الأتراك ، تولى دنكتاش تنظيم كل النشاطات لمساعدة اللاجئين الذين نزحوا من ٣٣ قرية قبرصية تركية دمرتها « أيوكا » . وقد نجح بمساعدة مجموعات من المتطوعين في إعادة بناء المنازل التي دمرت . لكن القبارصة اليونانيين عادوا فدمروا هذه المنازل في الهجمات المسلحة التي

شنوها على القبارصة الأتراك في أواخر ١٩٦٣ .. وتواصل هذا التدمير حتى عام ١٩٧٤ .

وفي العام ١٩٥٨ ذهب مع الزعيم القبرصي التركي الراحل د . فاضل كوجوك إلى نيويورك لشرح قضية القبارصة الأتراك . وقد أعلن آنذاك :

« إن ما يريده القبارصة اليونانيون ، تحت ستار المطالبة بإعطاء قبرص حق تقرير المصير ، هو استعمار الشعب القبرصي التركي .. وهذا ما لا نستطيع ولا ينبغي أن نقبله .. إن مبدأ حق تقرير المصير لم ينشأ لكي يستعمر شعب ما شعباً آخر.. ونحن جديرون بحق تقرير المصير جدارة القبارصة اليونانيين .. إن الهدف السياسي للقبارصة اليونانيين هو الوحدة مع اليونان ... ولا يمكن للقبارصة الأتراك الرضوخ لهذا المطلب الذي يشكل بالنسبة إليهم استعماراً جديداً » .

هذه « المرافعة » أصبحت منذ ذلك الحين حجر الزاوية في سياسة الشعب القبرصي التركي الهادفة إلى العيش بكرامة وحرية في قبرص .

عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقات زيورخ ولندن بين تركيا واليونان وبريطانيا .. باعتبارها الدول الثلاث المعنية بقبرص . وكانت الطائفتان القبرصيتان التركية واليونانية تنظران إلى كل من تركيا واليونان على أنهما وطناهما ـ الأم . وقد لعب دنكتاش دوراً ريادياً في تأكيد حقوق وحريات القبارصة الأتراك ودورهم كشريك مؤسس في الكيان السياسي لجمهورية قبرص . وقاد بالاشتراك مع الدكتور فاضل كوجوك ، اللجنة القبرصية التركية في مؤتمر لندن (١٩٥٩) ، ثم مثل طائفته في اللجنة الدستورية التي أعدت

دستور قبرص (من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٠) ، كما مثلها في مؤتمر أثينا الذي انعقد في الفترة نفسها وأدى إلى الاتفاق الخاص بتواجد قوات تركية ويونانية (٦٥٠ من تركيا و ٩٥٠ من اليونان) كجزء من معاهدتي التحالف والضمان .

في انتخابات ١٩٦٠ أعلن تأييده الكامل لترشيح الدكتور فاضل كوجوك لمنصب نائب رئيس الجمهورية ، ورشح نفسه لرئاسة حكومة الطائفة القبرصية التركية ، أو ما يسمى « المجلس الطائفي » . وفي تبرير هذا الموقف الذي فاجأ الكثيرين ، قال :

« هذا الأمر هو بالنسبة إلي أكثر أهمية . . فالكل يريدون أن يصبحوا نواباً في المجلس التشريعي ، أو وزراء في الحكومة المركزية التي يشارك فيها القبارصة الأتراك بنسبة ٣٠ بالمائة . أما بالنسبة إلي فإن التحدي الأكبر هو إقامة هذا المجلس الطائفي الجديد ونيل ثقة شعبنا ، والأهم من هذا وذاك الحصول على الاعتراف بوضعنا كشريك في الكيان السياسي لقبرص . . . ففي ذلك برهان على المساواة في ما بيننا كشعبين قاما بتأسيس جمهورية قبرص » .

وبالفعل ، فخلال وقت قصير تم إنشاء المجلس الطائفي القبرصي التركي بشكل كامل وفعال ليكون في خدمة الشؤون الاجتماعية والتربوية والدينية والثقافية للشعب القبرصي التركي ، وليرعى أيضاً شؤونه الاقتصادية من خلال مؤسساته التعاونية والبنك المركزي التعاوني .

في هذه الأثناء كانت ثمة قضايا مهمة تتعلق بالحقوق الدستورية للقبارصة الأتراك تعرض على المحكمة الدستورية العليا . وكان دنكتاش هو الذي يقع عليه الاختيار للدفاع ليس فقط

عن حقوق طائفته ، بل أيضاً عن الأفراد المتضررين . وعندما كان المحامون القبارصة اليونانيون يرفضون ، لأسباب سياسية ، الدفاع عن قبارصة يونانيين ، كان هو مستعداً للدفاع عنهم تعبيراً عن رفضه لهذه العقلية السقيمة . وكانت وجهة نظره تقوم على أنه « ليس من حق أحد الحؤول دون أن يحصل أي شخص بحاجة إلى محامي على خدمات محام يقع عليه اختياره » .

في دفاعه عن حقوق طائفته كان صلباً غير مهادن . أما في القضايا الجنائية فقامت شهرته على ما يتمتع به من شفقة وعدم تحيز . وكان يعارض عقوبة الإعدام ويحاول بشتى السبل تخفيف تهمة القتل إلى القتل غير المتعمد كي يمكن تلافي إيقاع عقوبة الإعدام .

ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ أيقن دنكتاش أن الزعماء القبارصة اليونانيين كانوا يعدون العدة للانقلاب على الطابع ثنائي الطوائف للدولة وحكومتها ، وبصفة عامة على وضع الشراكة الذي تقوم عليه الدولة . غير أن الجميع بمن فيهم أقرب معاونيه وتركيا ، قللوا من أهمية التصريحات التي كان يجاهر بها في هذا الشأن ، حتى اتضحت بكل جلاء ، في أواسط ١٩٦٣ ، نوايا القبارصة اليونانيين واستعداداتهم العسكرية .

وكما توقع دنكتاش ، فإن الهجمات القبرصية المسلحة بدأت ولكن ليس في يناير / كانون الثاني ١٩٦٤ ، بل في ٢١ ديسمبر / كانون الأول، أي قبل تسعة أيام فقط من الموعد الذي توقعه . ومن جديد كان الشبان الذين آمن بهم ومحضوه ثقتهم ، هم الذين اتخذوا مواقع لهم في زوايا الشوارع وأقاموا الحواجز عندما كان الجيش القبرصي اليوناني الذي تم إعداده سراً وبعناية

فائقة ، يهاجم القطاع التركي في نيقوسيا . وفي إبريل / نيسان ١٩٦٦ نشرت الصحف اليونانية « مخطط اكريتاس » سيء السمعة الذي استند إليه ذلك الهجوم ، والذي يظهر مدى التحضيرات التي قام بها الزعماء القبارصة اليونانيون ، بمساندة من اليونان ، للقضاء على استقلال قبرص والقضاء معه على الشعب القبرصي التركي ، من أجل ضم قبرص إلى اليونان .

لقد حاول دنكتاش من خلال محاضراته ومؤلفاته عن قبرص ، مثل « مخطط أكريتاس » ، « المسألة القبرصية » ، « بحث مستفيض حول قبرص»، «المثلّث القبرصي»، «أسرار السعادة»، « جحيم من دون نار » ، ومقالاته المتواصلة ومقابلاته الصحافية . . . أن يشرح جوهر المسألة القبرصية لعالم لا تثير قبرص اهتمامه إلا عندما يفتح القبارصة اليونانيون نيران بنادقهم على القبارصة الأتراك ويدمرون المزيد من القرى القبرصية التركية .

وعندما وقع الهجوم اليوناني الدموي لعب المجلس الطائفي القبرصي التركي الذي يترأسه دنكتاش دوراً رئيسياً في إعانة اللاجئين والجرحى الذين أنكرت عليهم الإدارة القبرصية اليونانية حتى بعض وحدات الدم .

غير أن المقاومة الباسلة التي أبداها القبارصة الأتراك راحت تتضاءل بعد أربعة أو خمسة أيام ، إلى حد أنه لم يعد لدى المقاتل من الذخيرة سوى عشر إلى عشرين طلقة . وكان ذلك مؤشراً على قرب النهاية . هنا كان للرسالة التاريخية التي بعث بها دنكتاش إلى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا دور حاسم في دفع تركيا إلى العمل ، فحلقت طائرتان من سلاح الجو التركي فوق نيقوسيا في

طلعة تحذيرية ، وطلب من رئيس الأساقفة مكاريوس وقف الهجوم على القبارصة الأتراك ، وإلا فإن تركيا ستستخدم حقها في التدخل بمقتضى معاهدة الضمان .

هذا الإنذار أعطى مفعوله ، فتم التوقيع على اتفاقية ترسم خطاً أخضر بين الطائفتين ، مما أعطى القبارصة الأتراك فرصة كي يتنفسوا الصعداء ، بينما كانت بريطانيا ـ بصفتها دولة ضامنة ـ تستضيف مؤتمر لندن في أواسط يناير / كانون الثاني ١٩٦٤ .

الوفد القبرصي التركي إلى هذا المؤتمر كان برئاسة دنكتاش الذي طالب بإعـادة إقامة جمهورية الشراكة في شكل فدرالي . أما الجانب القبرصي اليوناني المدعوم بشكل كامل من اليونان ، فلم يعرض على القبارصة الأتراك سوى حقوق الأقلية ، ضارباً بذلك عرض الحائط كل الحقوق الدستورية الخاصة بالقبارصة الأتراك ، والمكانة التي يتمتعون بها . لكن ذلك لم يكن مفاجئاً على أية حال ، فهو نفسه كان السبب الذي دفع القبارصة اليونانيين إلى شن هجومهم الهادف إلى إزالة الطابع ثنائي الطوائف للدولة .

وفيما كان مؤتمر لندن منعقداً ، شهدت قبرص مزيداً من أعمال العنف ، فرفعت بريطانيا المسألة إلى مجلس الأمن في فبراير / شباط ١٩٦٤ ، فكانت تلك فرصة كي يترافع فيها دنكتاش عن قضية شعبه أمام أعضاء مجلس الأمن .

لكن هذا الأمر لم يرق بالطبع لرئيس الأساقفة مكاريوس ، ذلك أن جهود دنكتاش باتت أكثر مما يستطيع القبارصة اليونانيون تحمله . لذا أقدم مكاريوس على خطوة لا سند قانونياً لها ، فأعلن دنكتاش خارجاً على القانون وأصدر أمراً بمنعه من العودة إلى قبرص لمدة أربع سنوات ونصف .

أما دنكتاش وقد وجد نفسه مضطراً للبقاء في تركيا ، فواصل حملته لتوضيح كافة جوانب المسألة القبرصية ، سواء في تركيا أو في أوروبا ، فحضر اجتماعات مجلس الأمن عدة مرات ، وكتب في صحف تركية وأوروبية مقالات كثيرة ، كما التقى وسيطي الأمم المتحدة « ثيمويا » وخليفته « غالو بلازا » ، أثناء زياراتهما أنقرة .

على أنه رغم ذلك كله ، لم يطق البقاء بعيداً عن قبرص ، فنزل سراً في أواخر يوليو / تموز ١٩٦٤ في « كوكينا » في الجزء الشمالي الغربي من قبرص . إلا أن هذه المنطقة ما لبثت أن تعرضت بعد بضعة أيام لهجوم واسع شنه القبارصة اليونانيون بمساندة قوة نظامية مختلطة وصلت من اليونان . وقد كشف الزعماء القبارصة اليونانيون ووسائل الإعلام بشكل سافر تصميمهم على تطهير المنطقة من القبارصة الأتراك .

في اليوم الخامس من القتال تدخلت تركيا ، فتم التوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار ، وبذلك أنقذت أرواح ٢٠٠٠ مدني معظمهم من النساء والأطفال والكهول .

ولما كان دنكتاش غير قادر على الانتقال إلى نيقوسيا ، فقد آثر العودة إلى أنقرة كي يطلب مساندة تركيا من أجل استرداد خمس قرى فقدت خلال القتال . لكن تركيا كانت آنذاك تضع ثقتها في الاتفاقية التي فرضتها الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار . لذا مضى دنكتاش في حملته لإيضاح جوانب المسألة القبرصية غير أنه بعدما شعر بنوع من الخيبة بسبب عدم حصول أي تقدم ، « فر » سراً ، مرة أخرى ، إلى قبرص حيث ألقي القبض عليه واعتقلته الوحدة العسكرية اليونانية ، ثم سلمته إلى السلطات القبرصية اليونانية . ونتيجة للضغوط التي تعرض لها مكاريوس من الرأي

العام العالمي ، أعيد دنكتاش إلى أنقرة حيث بقي بضعة شهور عاد بعدها إلى نيقوسيا ، وكان ذلك تحديداً في ١٣ ابريل / نيسان .

إثر عودته شغل دنكتاش منصب رئيس المجلس الطائفي التركي ونائب رئيس الإدارة القبرصية التركية التي تولت مسؤولية رعاية شؤون القبارصة الأتراك منذ انقلاب مكاريوس في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ ضد الشركاء المؤسسين في الجمهورية .

أما وقد أصبح مفاوضاً باسم القبارصة الأتراك ، فإن دنكتاش بدأ في يونيـو / حزيران ١٩٦٨ مفاوضات « غير رسمية » مع الجانب القبرصي اليوناني ممثلاً بالسيد غلافكوس كليريذس .

كان القبارصة الأتراك يطالبون بإعادة إقامة دولة المشاركة وهذه المرة مع حكم ذاتي محلي لكل من شعبي قبرص . وقد ركزت المقترحات القبرصية التركية على ضرورة استمرار منع توحيد قبرص مع اليونان . لهذا السبب رفض رئيس الأساقفة مكاريوس التوصل إلى أي اتفاق .

في يوليو / تمـوز ١٩٧٤ قامت الجونتا (النظام العسكري) اليونانية بمحاولة للقضاء على مكاريوس وإدارته القبرصية اليونانية غير الشرعية ، وذلك بسبب ولاء مكاريوس للملكية في اليونان ونشاطاته المعادية للجونتا .

آنذاك وصف دنكتاش ما حدث بقوله : « إن هذه هي محاولة كي تهيمن فيها اليونان على قبرص ، والتدخل التركي بمقتضى المعاهدات هو أمر ملح بشكل مطلق . . . إن الشعب التركي يواجه أشد مخاطر الهلاك » . . .

وما ألح عليه حصل بالفعل إذ تدخلت تركيا في ٢٠ يوليو

/ تمـوز ، وبذلك نجا أتراك قبرص من خطر الإبادة التامة .

خلال المفاوضات التي جرت لاحقاً ، ساعد دنكتاش في البت بالمئات من المسائل . وقد أدى الاتفاق الذي عقده عام ١٩٧٥ مع الجانب القبرصي اليوناني ، لتبادل السكان بشكل طوعي ، إلى إنقاذ نصف الشعب القبرصي التركي من إحدى عشرة سنة من الاضطهاد ، ووفر لهم الأمان والكرامة وفي أعقاب تنفيذ هذا الاتفاق أصبحت مسألة إعادة توطين الـ ٦٥ ألف قبرصي تركي الذين تركوا كل ما كانوا يملكونه في الجنوب وانتقلوا إلى حيث الحرية والأمان في الشمال ، الشغل الشاغل لإدارة دنكتاش . وذلك إلى جانب مسألة أخرى هي الاهتمام بتوفير حياة لائقة لحوالي ٢٠٠٠ طفل قبرصي تركي يتيم ممن قضى آباؤهم خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤.

في مطلع ١٩٧٧ أخذ دنكتاش المبادرة بدعوة رئيس الأساقفة مكاريوس إلى اجتماع قمة. استجاب مكاريوس فانعقدت القمة في ٢٧ يناير / كـانون الثاني من ذلك العام (الذكرى ٥٣ لميلاد دنكتاش) ، ثم تبعتها قمة أخرى في فبراير / شبـاط بمشاركة كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة .

خلال القمة الأولى سأل مكاريوس دنكتاش عن عمره ، فأجاب « ٢٣ سنة » . . . وأضاف : « إنني لا أحتسب السنوات الثلاثين التي قضيتها في النضال ضد سياستكم الهادفة إلى توحيد قبرص مع اليونان . . . كما لو كنت قد عشتها » .

هاتان القمتانْ أسفرتا عن اتفاق عقده دنكتاش ومكاريوس ، يقضي بالتأكيد على وضعية الشراكة والمساواة السياسية بين الشعبين ، ويرسم للمستقبل صورة لجمهورية فـدرالية ، ثنائية

الطوائف والمناطق . وهذا الاتفاق تم التأكيد عليه عام ١٩٧٩ في لقاء القمة الذي عقده دنكتاش وكبريانو الذي خلف مكاريوس في أغسطس / آب ١٩٧٧ ، بعد موت هذا الأخير بشكل مفاجىء .

عام ١٩٧٥ أنشأ دنكتاش هيئة تأسيسية دستورية أنهت أعمالها بوضع دستور جديد للدولة القبرصية التركية التي أقيمت في الشمال تحت اسم « دولة قبرص التركية الفدرالية » . . . وذلك بأمل أن يقيم القبارصة اليونانيون بدورهم دولتهم الفدرالية ، للمساعدة في إقامة جمهورية فدرالية ثنائية الطوائف والمناطق . إلا أن الجانب القبرصي اليوناني بدأ ، بتحريض من أثينا ، بسياسة جديدة لتدويل المسألة بهدف الحصول من خلال هذا التدويل على ما فشل في تحقيقه من خلال الهجمات المسلحة عبر السنين .

في مايو / أيار ١٩٨٣ وجه القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة ضربة قاضية لآمال القبارصة الأتراك بالتوصل إلى حل على أساس الاتفاقيتين اللتين عقدتا في ١٩٧٧ و١٩٧٩ . فقد تجاهل القرار كافة حقوق ومكانة القبارصة الأتراك ، مما دفعهم ، بقيادة دنكتاش ، إلى تأكيد حقوقهم غير القابلة لأي جدل ، في أن يكون لهم كيانهم السياسي في قبرص ، فأعلنوا قيام « جمهورية قبرص الشمالية التركية » (١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣) .

بعد بضعة شهور أنشأ دنكتاش هيئة تأسيسية دستورية قامت بوضع مسودة لدستور جديد في ١٢ مارس / آذار ١٩٨٥ . وطرحت المسودة على استفتاء شعبي ففازت بتأييد ٧٠,١٨ بالمائة من المقترعين (شارك في الاقتراع ٧٨,٣٥ بالمائة ممن يحق لهم الاقتراع) .

ونتيجة لهذا النجاح ، حدد البرلمان ٩ يونيو / حزيران ١٩٨٥

موعداً لانتخابات رئاسة الجمهورية . وفي هذه الانتخابات التي جرت في الموعد المحدد لها حظي دنكتاش الذي رشح نفسه كمرشح فوق الأحزاب بدعم ستة من أصل ثمانية أحزاب رئيسية ، ونال ٧٠,٤ بالمائة من الأصوات وأصبح بذلك أول رئيس لجمهورية قبرص الشمالية التركية .

في ١٤ يونيو / حزيران ١٩٨٤ منح دنكتاش درجة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة من جامعة الشرق الأوسط التقنية .

في ١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ عقد دنكتاش وكبريانو لقاء قمة في نيويورك ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دو كويار ، بهدف التوقيع على إطار اتفاقية لإيجاد حل عادل ودائم للمسألة القبرصية .

اللقاء انتهى إلى الفشل بعد تراجع الجانب القبرصي اليوناني عن موافقته على مسودة اتفاقية وضعها الأمين العام .

وفي ٢١ ابريل / نيسان ١٩٨٦ وافق دنكتاش على مسودة اتفاقية جديدة وضعها دو كويار . لكن كبريانو واصل سياسته المتعنتة فأعلن رفضه .

في يونيو / حزيران ١٩٨٨ التقى دنكتاش في نيويورك مع جورج فاسيليو الرئيس الجديد للقبارصة اليونانيين ، ثم التقى الرئيسان القبرصيان مرات عدة في أغسطس / آب من العام نفسه . لكن فاسيليو الذي أثبت أنه لا يقل تعنتاً عن كبريانو وإن كان يتميز عنه بمقدرته على « التسويق » ، أوصل المفاوضات إلى طريق مسدود .

في ٢٥ يوليو / تموز ١٩٨٩ قدم دو كويار مجموعة اقتراحات

لتكون أساساً للنقاش فوافق عليها فاسيليو فوراً على أساس أنها مسودة اتفاق ، لكن دنكتاش رفضها بعدما تبين أنها وضعت بمعرفة مسبقة من الجانب القبرصي اليوناني فقط ، وأنها تتضمن بنوداً تتعارض بشكل سافر مع مصالح القبارصة الأتراك .

في مطلع ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٩ التقى دنكتاش دو كويار في نيويورك ، بعدما كان هذا الأخير قد التقى فاسيليو زعيم القبارصة اليونانيين . بعد اللقاء أعلن دنكتاش أن على الجانب القبرصي اليوناني أن يعير موقفه ورؤيته للأمور . . ودعا الحكومة القبرصية اليونانية إلى أن تبلغ العالم بأنها ليست حكومة القبارصة الأتراك . . وحث الجانب القبرصي اليوناني على وقف أعماله المعادية لمصالح الشعب القبرصي التركي والتخلي عن إجراءات المقاطعة العدائية التي يتخذها ضد القبارصة الأتراك . . كما حثه على النظر بجدية إلى المخاطر المترتبة على عملية التسلح وتعزيز ترسانته العسكرية .

المفاوضات غير المباشرة التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة مع الزعيمين القبرصيين ، بدت أواخر ١٩٨٩ وقد وصلت ، مرة أخرى ، إلى طريق مسدود ، بسبب الموقف القبرصي اليوناني الذي باتت سياسته مكشوفة إذ تقوم على محاولة كسب الوقت أطول فترة ممكنة ، لاستمرار خداع المجموعة الدولية والحصول على كافة المنافع المترتبة على الاعتراف به وكأنه يمثل الجزيرة كلها . . . ومن جهة أخرى للحؤول دون اعتراف أية دولة غير تركيا بالجمهورية القبرصية التركية في الشمال . . . بحجة أن المفاوضات لا تزال جارية من أجل قيام دولة فدرالية.

* * *

. . . وبعد ،

لقد سألت الرئيس دنكتاش يوماً في مكتبه الرئاسي في الجانب التركي من نيقوسيا («لفكوشا» بالتركية) :

ـ ألم تمل بعد هذه السنين الطويلة ، من تكرار الحديث في الموضوعات نفسها والمقولات نفسها التي طرحتها منذ أوائل الستينات ، وما زلت تطرحها ، ونحن اليوم على عتبة العقد الأخير من القرن العشرين ؟

قال الرئيس الذي أكمل في ٢٧ يناير / كانون الثاني ١٩٩٠ عامه الخامس والستين :

ـ أبداً . . ما دام ثمة من لا يزال يجهل كافة حقائق القضية القبرصية .

محام قدير . . . وقضية عادلة . . . فهل ثمة من يعجب لهذا القدر من الإصرار ، وذلك العناد ، وتلك الاستماتة ؟

عدنان حطيط (*)

(*) مؤلف كتاب « قبرص . . . الوجه الآخر للقضية » .

١ ـ تعريف بقبرص

قبرص هي ثالثة أكبر جزر البحر الأبيض المتوسط . مساحتها ٣٥٧٢ ميلاً مربعاً (٩٢٥١ كلم٢) وتقع على مسافة ٤٠ ميلاً (٦٤ كلم) جنوب تركيا و٧٧ ميلاً (١٢٤ كلم) غرب سوريا و ٣٠٠ ميل (٤٨٢ كلم) شمال جمهورية مصر العربية و ٦٥٠ ميلاً (١٠٤٥ كلم) جنوب شرق اليونان . سلسلتا جبال « ترودوس » في الجنوب و «الأصابع الخمسة» في الشمال، تحدان سهل «مساوريا» الجاف الذي يمتد من خليج مورفو إلى فاماغوستا. أعلى قمة (جبل أوليمبوس) تقع فوق جبل ترودوس حيث التزلج رياضة شعبية في فصل الشتاء.

ينقسم سكان قبرص إلى ٢٤,٦ بالمائة من القبارصة الأتراك و ٧٤,٧ بالمائة من القبارصة اليونانيين (وفق الإحصاءات القبرصية التركية لعام ١٩٧٣) . وثمة أقليات صغيرة من الموارنة واللاتينيين والأرمن والبريطاني الأصل وغيرهم . . . تشكل النسبة الباقية من السكان . القبارصة اليونانيون ينتمون إلى الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية ويتكلمون اليونانية ، أما القبارصة الأتراك فمسلمون سنة ويتكلمون اللغة التركية .

ولكل طائفة نظامها التربوي الخاص القائم على لغتها الخاصة ، وليس ثمة زواج مختلط بين الطائفتين اللتين حافظت كل منهما على تراثها الثقافي والقومي على مدى أربعة قرون من التعايش في الجزيرة.

٢ ـ لمحة تاريخية

احتل الأتراك قبرص عام ١٥٧١ بعدما طردوا منها البنادقة ، بهدف إنهاء القرصنة على طريق التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولإنهاء الخطر الذي تتعرض له المصالح العثمانية من خلال احتلال قوة أجنبية لهذه الجزيرة التي تتحكم بموقع استراتيجي مهم في المنطقة . وقد قضى الأتراك بذلك على الاضطهاد اللاتيني الذي كان يعاني منه المسيحيون الناطقون باليونانية في الجزيرة ، وأعادوا تنشيط الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية بكل حقوقها وامتيازاتها .

دام الحكم العثماني للجزيرة حتى عام ١٨٧٨ . في تلك السنة ، وبموجب معاهدة ثنائية ، سمحت الأمبراطورية العثمانية لبريطانيا بأن تتولى إدارة الجزيرة مقابل وعد بريطاني بمساندة تركيا في حال تعرضها لهجوم روسي .

عام ١٩١٤ ضمت بريطانيا الجزيرة إلى مستعمراتها ، غير أن تركيا لم تعترف بذلك إلا بعد توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ . وقد وصل أول حاكم بريطاني ، وهو السير غارنت وولزلي ، إلى الجزيرة في ٢٢ يوليو / تموز ١٨٧٨ . وغادرها آخر حاكم بريطاني ، وهو السير هيو فوت (اللورد كارادون حالياً) في ١٦ آب/أغسطس ١٩٦٠ . في ذلك اليوم أصبحت قبرص جمهورية ثنائية القومية بموجب الاتفاقيات التي عقدها الأطراف المعنيون ، أي القبارصة الأتراك ، تركيا ، القبارصة اليونانيون ، اليونان ، وبريطانيا ، في فبراير / شباط ١٩٥٩ في زيورخ ولندن .

٣ ـ اضطرابات من أجل «الاينوسيس»

في اليوم نفسه الذي وصل فيه أول حاكم بريطاني إلى قبرص ، طالب « كبريانوس » ، أسقف « كيتيوم »، صراحة ، بتوحيد قبرص مع اليونان، أي « الاينوسيس »[1]. لكن زعماء القبارصة الأتراك عارضوا هذا الأمر مؤكدين أن قبرص ليست يونانية ، ولم تكن في أي وقت جزءاً من اليونان، وبالتالي لا يمكن إعطاؤها لليونان .

هكذا نثرت بذور الخلاف اللاحق بين الطائفتين القبرصيتين ، في التربة القبرصية الخصبة .

لقد بدأت الكنيسة القبرصية اليونانية بإثارة الاضطرابات من أجل تحقيق الوحدة مع اليونان منذ العام ١٨٢٥ ، غير أن الوالي التركي أخمد بسرعة استعداداتها للقيام بعصيان ضد الحكم التركي . لكن الكنيسة استأنفت اضطراباتها السياسية مع مجيء الحكم البريطاني.

أواخر القرن التاسع عشر منحت الأمبراطورية العثمانية الحكم الذاتي لـ « كريت » ، وهي جزيرة تركية أخرى في البحر الأبيض المتوسط . وما كاد ذلك يتم حتى تعرض السكان الأتراك في تلك الجزيرة إما للذبح ، أو للاضطرار إلى الهرب ، فكان أن ضمت كريت إلى اليونان .

« الكفاح الكريتي » كان ينبغي ، وفقاً لمخططات الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية ، أن يكون نموذجاً لـ « الكفاح القبرصي »[2] . ومن أجل ذلك قامت اليونان بإرسال معلمين

ومحامين وأطباء وكهنة إلى قبرص ، بهدف إثارة النزعة القومية لدى السكان الناطقين باليونانية .

في عام ١٩٣١ حصلت محاولة تمرد فاشلة لتحقيق الوحدة مع اليونان (الاينوسيس). ونتيجة لذلك أوقف البريطانيون كل أشكال التمثيل الشعبي في إدارة المستعمرة ، وفرضوا قيوداً صارمة على كافة النشاطات القومية . وهكذا حرم القبارصة الأتراك من حقوقهم المشروعة بسبب التعصب اليوناني ، لا بل إن القبارصة الأتراك تعرضوا إلى اضطهاد أقسى مما تعرض له القبارصة اليونانيون .

هذا الحال استمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ عندما عاد زعماء تمرد ١٩٣١ إلى الجزيرة من منفاهم في اليونان واستأنفوا نشاطاتهم المنظمة لضم الجزيرة إلى اليونان ، مما أثار رد فعل فورياً لدى القبارصة الأتراك الذين عارضوا بشدة مثل هذه الوحدة .

عام ١٩٥٠ كان عاماً مشهوداً في حملة الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية لتحقيق « الاينوسيس ». ففي ذلك العالم نظمت الكنيسة استفتاء حول « الاينوسيس ». وقد أقيمت مراكز مكشوفة للاقتراع في الكنائس ، ودعي القبارصة اليونانيون كافة للتوقيع مع أو ضد الوحدة مع اليونان على مرأى من القساوسة .

في العام نفسه تم تنصيب رئيس الأساقفة مكاريوس الثالث ، وكان في السابعة والثلاثين من العمر ، رئيساً جديداً لأساقفة قبرص . وفي حفل التنصيب أعلن أنه سيكرّس كل طاقاته ما دام حياً لإنجاز الإينوسيس»[٣]. وبالفعل ظلّ حتى وفاته في ٣ أغسطس / آب ١٩٧٧ ، وفياً لتعهده المعروف باسم « القسم المقدس » ، متسبباً بالمزيد من التناحر وإراقة الدماء في قبرص ، سواء بين الطائفتين أو بين اليونانيين أنفسهم .

٤ - عروض بريطانية للحكم الذاتي

في عام ١٩٤٨ ، وأثناء ولاية اللورد وينستر ، عرضت الحكومة البريطانية الحكم الذاتي في قبرص . لكن الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية رفضت هذا العرض بحجة أن الحكم الذاتي هو بمثابة مقبرة للاينوسيس . أما القبارصة الأتراك فكانوا مستعدين للقبول بالحكم الذاتي بشرط أن يتم الحؤول فعلياً دون الاينوسيس ، وأن يعيد البريطانيون ما كانوا قد ألغوه من حقوق مستقلة للطائفة التركية في التربية والدين والأحوال الشخصية ، وأن تضمن مشاركة الطائفة التركية في الإدارة كعامل وقائي ضد أي مزيد من التمييز والاضطهاد .

وحتى الحزب الشيوعي (آكيل) الذي كان قد وافق على المشاركة في المفاوضات لوضع دستور جديد للجزيرة ، اضطر إلى سحب موافقته تحت ضغط الكنيسة التي كانت تعمل بتنسيق كامل مع الحكومة اليونانية في أثينا . وبذلك فإن «القسم المقدّس» لرئيس الأساقفة مكاريوس ، الهادف إلى دفع السفينة القبرصية نحو الشواطىء اليونانية وتحقيق الإينوسيس ، تحوّل من طموح شخصي إلى سياسة وطنية .

لاحقاً رفضت قيادة القبارصة اليونانيين عرضين آخرين للحكم الذاتي . ففي عام ١٩٥٦ ، على سبيل المثال ، رفضوا اقتراحات رادكليف لوضع دستور يكفل « درجة واسعة من الحكم الذاتي المسؤول » . وكان مرد هذا التعنت القبرصي اليوناني إلى واقع أنهم كانوا يخططون لإنجاز « الاينوسيس » بسرعة من خلال حملة إرهابية ضد البريطانيين والقبارصة الأتراك معاً ، ولم يكونوا مستعدين للانحراف عن هذا المخطط .

٥ ـ حملة « أيوكا » الإرهابية

في عام ١٩٥٤ طرحت اليونان المسألة القبرصية على الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق ضم قبرص إلى اليونان من خلال تطبيق حق « تقرير المصير » من جانب واحد . غير أن القبارصة الأتراك ، بدعم من تركيا ، عارضوا بشدة مثل هذا الأمر .

في العام نفسه وصل إلى قبرص الجنرال غريفاس اليوناني الجنسية ، وبرفقته عدد من الأشخاص وكميات من الأسلحة اليونانية ، من أجل تنظيم حركة سرية لتحقيق الوحدة مع اليونان . وقد وصل غريفاس إلى قبرص بناء على دعوة وجهها إليه رئيس الأساقفة مكاريوس الذي كان قد أقسم في أثينا في مارس / آذار ١٩٥٣ ، قسماً آخر سرياً هذه المرة ، بأن يعمل من أجل الاينوسيس وأن يواجه كافة المخاطر بوصفه عضواً في هذه المنظمة السرية [٤] .

منذ ذلك الحين وضعت كل موارد الكنيسة بتصرف المنظمة التي بدأت نشاطاتها في ١ أبريل / نيسان ١٩٥٥ تحت اسم « أيوكا » .

« **ايوكا** » هي اختصار لـ « **المنظمة القومية للكفاح القبرصي** » . وكلمة « **قومية** » ، عندما يستخدمها زعماء القبارصة اليونانيين ، تعني «**هللينية**» أو « **وحدوية** » بما يتعارض تماماً مع « **القبرصية** » أو « **الاستقلالية** » ، وهي مفارقة يعجز الأجانب عن إدراكها .

(المعروف، على سبيل المثال، أن لكلمة Nationalمرادفين في اللغة العربية ، فهي قد تعني « وطني » وقد تعني « قومي » ، وفي حالة اسم « ايوكا » يصبح الفارق كبيراً جداً بين أن نقول «المنظمة الوطنية للكفاح القبرصي» أو نقول « المنظمة القومية للكفاح القبرصي » . ففي الحالة الأولى يصبح الكفاح من أجل تحرير قبرص واستقلالها وسيادتها ، وفي الحالة الثانية يصبح من أجل ضم قبرص إلى الدولة الأم للهللينية أي اليونان . وقد التبس هذا الأمر على الكثيرين لا من العرب فحسب ، بل من كافة أنحاء العالم ، فتعاملوا مع « إيوكا » على أنها حركة تحرير قبرصية من الاحتلال البريطاني وليست ـ كما هي في واقع الأمر ـ حركة قومية هللينية تهدف إلى إرغام بريطانيا على الإقرار بحق القبارصة اليونانيين في ضم الجزيرة بكاملها إلى اليونان ـ المترجم) .

كانت عضوية « إيوكا » محظورة تماماً على القبارصة الأتراك وعلى أعضاء « آكيل »، الحزب الشيوعي القبرصي اليوناني . وكانت تتعامل مع القبارصة الأتراك على أنهم « العدو القومي والديني » الذي يعارض « الاينوسيس »[٥]. وكانت منشورات « إيوكا » تنذر القبارصة اليونانيين بأن « الكفاح المقدس » لتحقيق الوحدة بين قبرص واليونان قد بدأ ، وأي شخص يعارض ذلك سيعامل « كخائن » وتتم تصفيته . تبعاً لذلك فإن كل أعضاء « اكيل » كانوا « خونة » . وكان الصدام المتوقع مع القبارصة الأتراك مؤجلاً إلى حين الانتهاء من طرد البريطانيين من قبرص ، وفي أي حال كان من المتوقع لهذا الصدام أن ينتهي بسرعة وبشكل حاسم . وفي هذه الأثناء كان القبارصة اليونانيون ينصحون بتجنب أي نوع من التعاون مع القبارصة الأتراك .

مع بدء تفجر القنابل وسقوط الكثيرين (من البريطانيين واليونانيين والأتراك) مصابين برصاصات في الظهر، وجدت الطائفة القبرصية التركية نفسها مضطرة لإنشاء منظمة سرية خاصة بها لمقاومة «إيوكا». وقد تميزت الفترة الممتدة من العام التالي وحتى نهاية ١٩٥٨ بأعمال عنف بين الطائفتين القبرصيتين، وبين القبارصة اليونانيين أنفسهم، ففي صيف ١٩٥٨ كان هذا العنف يحمل كل سمات الحرب الأهلية.

خلال هذه الفترة وصلت اليونان، الوطن الأم لـ «إيوكا»، وتركيا التي تساند المقاومة القبرصية التركية، إلى مشارف الحرب مرات عدة، في حين كانت المسألة القبرصية تطرح كل عام على الجمعية العمومية للأمم المتحدة بناء على طلب من اليونان. على أن الجمعية العمومية لم تكن لتستجيب إلى المطالب اليونانية بضرورة تطبيق حق تقرير المصير في قبرص على قاعدة تتجاهل حقوق وأماني القبارصة الأتراك وتفتح الطريق أمام «الاينوسيس». وقد حثت الجمعية على حل هذه المسألة من خلال مفاوضات سلمية بين الأطراف المعنية.

في ما بعد راح القبارضة اليونانيون يطلقون على حملة إيوكا الإرهابية تعبير «النضال من أجل الاستقلال»، متهمين الطائفة القبرصية التركية بالإنحياز إلى جانب القوة المستعمرة ومواجهة «المقاتلين من أجل الحرية»، أي إرهابيي «إيوكا».

هذا الأمر كان تحريفاً متعمداً، سواء بالنسبة إلى أهداف «إيوكا» أو إلى موقف الطائفة القبرصية التركية. فالقبارصة اليونانيون لم يكونوا يكافحون من أجل «الاستقلال»، بل لضم قبرص إلى اليونان، وهذا هو الهدف الأول لإيوكا. أما القبارصة

الأتراك فقد كانت « الاينوسيس » بالنسبة إليهم مساوية للعبودية بأبشع أشكالها .

كان القبارصة الأتراك خلال ثورة « إيوكا » ، من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ ، في حالة مزرية من الضعف . ففي كل أنحاء الجزيرة أصبح القبارصة الأتراك هدفاً لإرهابيي « إيوكا » . وقد قتل أو جرح المئات من القبارصة الأتراك ، في حين كان ستة آلاف نازح قبرصي تركي ممن دمرت « إيوكا » منازلهم وممتلكاتهم في ٣٣ قرية ، ينظرون إلى المستقبل بارتياب كبير . ولما كان الأمل الوحيد لخلاص القبارصة الأتراك يكمن في هزيمة « إيوكا » التي ترمز إلى الاستعمار اليوناني ، فإن هؤلاء لم يكن لهم من خيار سوى حماية أنفسهم من هجمات « إيوكا » .

في النهاية ، وللمفارقة ، فإن مقاومة القبارصة الأتراك للاينوسيس هي التي جلبت الاستقلال للجزيرة وأدت إلى إنشاء جمهورية قائمة على مبدأ الشراكة بين الطائفتين .

٦ ـ ولادة الاستقلال

عام ١٩٥٩ وافقت تركيا واليونان وبريطانيا على صيغة لحل المسألة القبرصية . كان جلياً أن الاينوسيس مستحيلة ما دام القبارصة الأتراك يرفضون القبول بها ، وما دامت تركيا تساندهم . وقد أسقط الجانب اليوناني اقتراحاً بتسوية تقوم على أساس « اينوسيس مزدوجة » (تقسيم قبرص إلى جزءين على أن ينضم الجزء الذي يقيم عليه القبارصة اليونانيون إلى اليونان ، وأن ينضم الجزء التركي إلى تركيا ـ المترجم) . لذلك بدا أن الحل الوحيد المتبقي هو « الاستقلال » . وبعد مشاورات مع زعماء الطائفتين تمت صياغة اتفاقيات زيورخ ولندن ، التي تقضي بأن تصبح الطائفتان شريكين مؤسسين للجمهورية ، وأن تمنع « الاينوسيس » بكل أشكالها مع وضع ضمانات لذلك ، وأن تعطى كل واحدة من الطائفتين استقلالاً في شؤونها الطائفية ، على أن تكون مشاركة الطائفتين في الحكومة المركزية على قاعدة ٧ إلى ٣ (٧٠ بالمائة للقبارصة اليونانيين و ٣٠ بالمائة للقبارصة الأتراك ـ المترجم) . على هذا الأساس قامت دولة فدرالية فعلية من الطائفتين اللتين عملتا معاً لمدة ١٨ شهراً في التحضير لدستور قبرص .

لقد أصبح رئيس الأساقفة مكاريوس أول رئيس لهذه الجمهورية ثنائية القومية . لكن أول إجراء تنفيذي قام به كان يقضي بتعيين بوليكاربوس يورغاديس ، وهو أحد السفّاحين المعروفين في «إيوكا» ممن يحملون ضغينة مرضية حيال الأتراك ، كوزير للداخلية . وفي وقت لاحق تم إسناد مناصب رئيسية في الحكومة إلى زعماء آخرين في «إيوكا» .

٧ ـ محاولة تقويض الاستقلال

لم يطل الأمر حتى بدا واضحاً أن رئيس الأساقفة مكاريوس لم يكن يوماً ينوي إنجاح ودعم الدولة ذات القوميتين [٦] بل كان ينظر إليها على أنها دولة يونانية متجاهلاً بالتالي كافة الحقوق التركية المكرّسة في الدستور . ولم يخف نواياه في تعديل الدستور مهما كلف الأمر وإلغاء الاتفاقيات الدولية التي تحظر الوحدة مع اليونان . ولهذه الغاية سمح بإنشاء جيوش سرية كي تتولى تنفيذ خطة عمل محددة عرفت باسم « مخطط اكريتاس » (راجع الملحق رقم ٣) .

في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٣ واجه مكاريوس الجناح التركي في الحكومة القبرصية باقتراح يقضي بإجراء ١٣ تعديلاً على الدستور ، وهي تعديلات كان يدرك سلفاً أنها لن تلقى القبول . لكنه كان يعول على مقاومة الأتراك لأية تغييرات في الدستور الذي لم يكن قد طبق بعد بالكامل بسبب مواقف القبارصة اليونانيين ، ولما يمضي عليه سوى ثلاث سنوات .

القبارصة الأتراك ، من جهتهم ، كانوا مدركين تماماً للنوايا المختبئة وراء الاقتراح . فقد كانوا منذ الاستقلال يتابعون تصريحات مكاريوس الصارخة المتزايدة حول الاينوسيس . على سبيل المثال ، فإن مكاريوس قال في ٥ سبتمبر / أيلول ١٩٦٣ لمراسل صحيفة « أوسي سومي » التي تصدر في استوكهولم :

« صحيح . . إن الهدف من نضالنا هو ضم قبرص إلى اليونان » .

وعلى أية حال فإن القبارصة الأتراك كانوا على حالة من الحذر منذ الخطاب الذي ألقاه مكاريوس ، بالكاد قبل شهر واحد من إعلان الاستقلال ، وقال فيه :

« إن الاتفاقيات لا تشكل الهدف المنشود . إنها الحاضر وليس المستقبل ، وسيتابع الشعب القبرصي اليوناني قضيته القومية ويصوغ مستقبله بما يتوافق مع إرادته . إن في اتفاقيات زيورخ ولندن عدداً من العناصر الإيجابية ، لكن فيها أيضاً عناصر سلبية ، وسيعمل اليونانيون على الإفادة من العناصر الإيجابية ، والتخلص من العناصر السلبية » .

(منشور في الصحف اليونانية المحلية بتاريخ ٢٨ يوليو / تموز ١٩٦٠) .

بالطبع فإن « العناصر السلبية » التي كان مكاريوس يشير إليها ، لم تكن سوى ما أعطته الاتفاقيات للقبارصة الأتراك من حقوق ومكانة ، والبند الذي يحظر « الأينوسيس » .

في ٢١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ أطلق مكاريوس العنان لقواه المسلحة التي تشكلت سراً ، كي تنقض على الطائفة القبرصية التركية [٧] . وكانت اليونان متواطئة مع مكاريوس في هذه المؤامرة الهادفة إلى تقويض جمهورية قبرص[٨]. وبالفعل، وخلال بضعة أيام ، غطت موجة من العنف كافة أنحاء الجزيرة ، إذ راحت القوات القبرصية اليونانية المسلَّحة يساندها رجال الدرك والشرطة من القبارصة اليونانيين ، تهاجم منازل القبارصة الأتراك في القرى والمدن في هيجان لا يرحم من القتل والتخريب المتعمد .

القبارصة الأتراك واجهوا هذه الحملة بمقاومة صلبة وفعَّالة، ولكنهم

بمرور الأيام تعرَّضوا لخسائر فادحة في الأرواح والممتلكات .

وقد أعلن رئيس الأساقفة مكاريوس أن الاتفاقيات القبرصية لم تعد صالحة[٩] وبقوة السلاح تم إقصاء كل القبارصة الأتراك العاملين في أجهزة الدولة ، بمن فيهم نائب رئيس قبرص والوزراء الثلاثة الذين خلعت مكاتبهم ونهبت محتوياتها .

تركيا ، بوصفها إحدى الدول الثلاث الضامنة للدستور ، دعت اليونان وبريطانيا ، الدولتين الضامنتين الأخريين ، للانضمام إليها في عمل منسق يضع حداً لحمام الدم في الجزيرة . لكن اليونان التي كانت متورطة إلى أقصى الحدود في مؤامرة الزعماء القبارصة اليونانيين الهادفة إلى تدمير ثنائية الطوائف في الدولة وإلغاء الاتفاقيات التي أدت إلى قيام هذه الدولة ، رفضت الاستجابة . أما بريطانيا بجاليتها الكبيرة التي تقيم في مناطق ذات غالبية يونانية ، وبقاعدتيها العسكريتين المعرَّضتين للخطر ، فلم تكن بدورها راغبة في التدخل .

لذلك كله كان على تركيا أن تتحرك بمفردها لإنقاذ الجمهورية والطائفة القبرصية التركية من الفناء الكامل . وقد أرسلت طائرتين حربيتين قامتا بتحليق إنذاري فوق نيقوسيا ، مما حمل مكاريوس على الموافقة على وقف إطلاق النار بإشراف قوة بريطانية لحفظ السلام ، والمشاركة في مؤتمر يضم الدول الثلاث الضامنة للدستور وممثلين عن القبارصة اليونانيين والأتراك لإيجاد تسوية للأزمة .

المؤتمر انعقد في لندن في ١٥ يناير / كانون الثاني ١٩٦٤ ولم يسفر عن أية نتائج إيجابيـة بسبب إصرار الجانب اليوناني على إعادة النظر في الدستور والاتفاقيات بشكل كان سيؤدي إلى ترك الطائفة القبرصية التركية بكاملها تحت رحمة اليونانيين ، ويترك

الباب مفتوحاً للأينوسيس . وساهمت تصرفات المندوبين اليونانيين التي لم تكن تختلف عن مطالبهم غير المعقولة ، في إفشال المؤتمر .

لقد أنكروا وجود أي مخطط مسبق للهجوم على القبارصة الأتراك ، واتهموا هؤلاء بأنهم افتعلوا عن قصد المشاكل بين الطائفتين من أجل تقسيم الجزيرة . أما مندوبو القبارصة الأتراك ، الذين عاشوا لتوهم أياماً رهيبة واجهوا خلالها احتمالاً حقيقياً بموت قريب ، فأدركوا أن الجانب اليوناني القانع تماماً بما أنجزه من « أمر واقع » بقوة السلاح والعنف ، لن يقبل أبداً الاعتراف بحقوقهم أو إعادتها إليهم . وما أن انتهى مؤتمر لندن بالفشل حتى ازداد تدهور الأوضاع مع استمرار الهجمات اليونانية على الأتراك في كل أنحاء الجزيرة .

حيال هذه الأوضاع لم يعد بمقدور قوة حفظ السلام البريطانية التي تعرضت بدورها للاعتداءات ، كما كانت مثار سخرية المسلحين من القبارصة اليونانيين ، أن تقوم بالمهمة المناطة بها . لذا رفعت بريطانيا القضية إلى مجلس الأمن الدولي في منتصف فبراير / شباط ١٩٦٤ .

أما رئيس الأساقفة مكاريوس فبعد أن نجح في إبعاد شبح التدخل التركي من خلال قبوله بوقف إطلاق النار ، بدأ تطبيق مخططه الهادف إلى أن يثبت للعالم أن اتفاقيات ١٩٦٠ التي أعطت تركيا حق التدخـل ، تتعارض مع مبدأ السيادة . وفي ما بعد ، ومع كل تجدد للقتال في قبرص ، وكل استعداد تركي للتدخل لوضع حد حاسم للمجازر التي يتعرض لها الأتراك ، كان مكاريوس يصرخ محتجاً على أن ثمة تدخلاً خارجياً في الشؤون الداخلية القبرصية .

٨ ـ دخول القوات الدولية لحفظ السلام

في ٤ مارس / آذار ١٩٦٤ وافق مجلس الأمن الدولي على قرار يقضي بإرسال قوة لحفظ السلام إلى قبرص « **كي تبذل أقصى طاقاتها للحؤول دون تجدد القتال وأيضاً ، إذا اقتضى الأمر ، كي تساهم في صون وإعادة القانون والنظام واستئناف الحياة الطبيعية** » .

إلا أن وصول قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم يحل دون قيام العناصر القبرصية اليونانية المسلحة التي يشرف عليها مكاريوس ، بمهاجمة واضطهاد القبارصة الأتراك في كل أنحاء الجزيرة . وفي حين كان القبارصة الأتراك ينتظرون من مجلس الأمن الدولي والقوات الدولية لحفظ السلام ، تحقيق الأمن والعدالة ، فإن زعماء القبارصة اليونانيين كانوا يرون أن « السلام والحالة الطبيعية » يتحققان فقط إذا ما ساعدت قوات الأمم المتحدة العناصر اليونانية المسلحة في التعامل مع القبارصة الأتراك « المتمردين » . بالطبع فإن اليونان كانت ترى نفس الرأي . لذا فعندما احتجت تركيا على استمرار الأعمال الوحشية ضد القبارصة الأتراك ، رددت اليونان صدى احتجاج القبارصة اليونانيين على « تدخل خارجي » .

٩ - جيش الاحتلال اليوناني

بالنسبة إلى اليونان فإن إبادة القبارصة الأتراك في قبرص كانت قضية داخلية تخص مكاريوس ، وأن تركيا لا تملك أي حق للتدخل من أجل نجدة هؤلاء . لكن اليونان نفسها كانت في هذه الأثناء تتحرك داخل قبرص، فبعد شهور قليلة من وصول قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تم تهريب أكثر من ١٥ ألف جندي يوناني إلى الجزيرة تحت غطاء أنهم سواح أو طلاب .

في حفل غداء أقامه في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٤ على شرف وزير الدفاع اليوناني الذي كان يزور الجزيرة ، أعلن مكاريوس :

« لقد جاءت اليونان إلى قبرص ، وقبرص هي اليونان . إن قناعتي راسخة بأن الكفاح الهلليني من أجل توحيد قبرص مع وطنها الأم اليونان سيتوج قريباً جداً بالنجاح . هذا النجاح سيكون بداية لعصر جديد من المجد والعظمة اليونانيين » .

وفي التقرير الذي قدمه أمين عام الأمم المتحدة في نهاية الشهور الثلاثة الأولى من عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ، صورة قاتمة عن أحوال القبارصة الأتراك في تلك الأيام . والتقارير اللاحقة التي كانت تقدم كل ثلاثة أشهر ، ثم صارت كل ستة أشهر ، لم تكن تظهر أي تحسن في تلك الأحوال . فالقوات اليونانية استمرت في التدفق على الجزيرة وأصبحت عملياً بمثابة جيش احتلال . وقد أنشئت قوة قبرصية

يونانية مسلحة باسم « الحرس الوطني » تحت قيادة هيئة أركان يونانية بما يتعارض تماماً والدستور . وفي ما بعد شنت هذه القوة بالاشتراك مع الوحدات اليونانية ، وبقيادة ضباط يونانيين ، العديد من الهجمات على المناطق المعزولة التي يقيم فيها قبارصة أتراك . وهذه الوحدات كانت مزودة بأسلحة تم استيرادها سراً من اليونان وأيضاً من تشيكوسلوفاكيا . تجدر الإشارة إلى أن الجنود القبارصة اليونانيين كانوا يقسمون يمين الولاء لليونان وأن اليونان أعلنت بشكل سافر أن قبرص تقع في « مجالها الدفاعي » .

أما قوات حفظ السلام فكانت مؤهلة للحؤول دون الصدامات الصغيرة ولمنع تفاقم العديد من الحوادث المحلية ، لكنها لم تكن يوماً مؤهلة للحيلولة دون وقوع اعتداءات أعد لها عن سابق تصور وتصميم ضد القرى التركية المعزولة وضد المناطق القبرصية التركية المحاصرة . أكثر من ذلك فإن أفراد القوات الدولية كانوا هم أنفسهم يتعرضون للاعتداءات أثناء مثل هذه العمليات . على أنه لا يمكن إنكار فائدة هذه القوات بوصفها « شاهد عيان دولي » ، مما حال دون ارتكاب القبارصة اليونانيين فظائع أكبر .

١٠ - جهود الأمم المتحدة للوساطة

لمتابعة تنفيذ قرارها الصادر في ٤ مارس / آذار ١٩٦٤ قامت الأمم المتحدة بمبادرة وساطة أوكلت مهمتها أولاً إلى السفير ساكاري توميوجا ، وعادت ، بعد وفاة توميوجا بشكل مفاجىء فكلفت ، في ١٦ سبتمبر / أيلول ١٩٦٤ ، السيد غالو بلازا بمتابعة المهمة . وقد رفع السيد بلازا ، بعد استشارته كافة الأطراف المعنية ، تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٦ مارس / آذار ١٩٦٥ ، ونشر هذا التقرير كوثيقة صادرة عن مجلس الأمن الدولي تحمل الرقم S - 6253 والتاريخ نفسه . لكن جهود الوساطة لم تذهب أبعد من ذلك، إذ أن زعماء القبارصة اليونانيين الذين يزعمون أنهم « حكومة قبرص » كانوا غاضبين جداً من غالو بلازا لأنه استبعد تماماً في تقريره حق تقرير المصير و « الاينوسيس ». وعلى الجانب الآخر كان القبارصة الأتراك ، من جهتهم ، يعتبرون تقرير غالو بلازا منحازاً لليونانيين . وقد استنتجت تركيا من تلك الملابسات أن نشر تقرير غالو بلازا ألحق ضرراً لا يمكن إصلاحه بدوره كوسيط ووضعه في موضع الحكم المنحاز لليونانيين .

هكذا فشل تقرير بلازا في إيجاد حل للمسألة القبرصية . وفي ما بعد نشأ خلاف بين الأطراف المعنية حول مسألة من يخلف غالو بلازا ، وتلاشت جهود الوساطة [١١] .

١١ ـ الإدارة القبرصية التركية

إن الطائفة القبرصية التركية التي أبعدت بالقوة عن كل الوظائف الحكومية وحرمت من الحماية التي يوفرها لها الدستور، منذ اندلاع الاضطرابات بين الطائفتين في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ ، كانت أيضاً محرومة من كل الخدمات العامة الأساسية وكل أشكال الإفادة المشروعة من عائدات الدولة . وفي الحقيقة فإن الطائفة القبرصية التركية أرغمت على أن تعيش في حالة من الفراغ الاقتصادي والإداري . ولما كان من المستحيل البقاء في حالة فراغ فإن القبارصة الأتراك حشدوا كل ما توفر لديهم من طاقات ونظموا أنفسهم في حدود ما نص عليه دستور ١٩٦٠ .

في البدء تم تشكيل «لجنة عامة» برئاسة نائب الرئيس وعضوية الوزراء القبارصة الأتراك الثلاثة في حكومة الاستقلال . هذه اللجنة كانت تصدر أوامرها وتوجيهاتها إلى موظفي الخدمة المدنية من القبارصة الأتراك الذين منعوا ، بقوة السلاح ، من الالتحاق بمراكز عملهم في القطاع اليوناني [١٢] .

لكن زعماء القبارصة اليونانيين قدموا للرأي العام العالمي هذه المبادرة القبرصية التركية على أنها بمثابة ارتداد عن الحكومة بهدف تقسيم الجزيرة .

هذا التقديم كان كذباً متعمداً ، ذلك أن موظفي الخدمة المدنية من القبارصة الأتراك لم يكونوا قادرين على الذهاب إلى مراكز عملهم في الجانب اليوناني لخشيتهم من التعرض للموت

برصاص الزمر القبرصية اليونانية المسلحة ، وبالفعل فإن عدداً من الموظفين القبارصة الأتراك الذين غامروا بالخروج للالتحاق بمكاتبهم ، تم اختطافهم واختفى أي أثر لهم .

في البدء كان الوضع يروق لزعماء القبارصة اليونانيين ، إذ أنه يخدم مخططاتهم في إزالة العنصر التركي من الحكومة تمهيداً لإعلان هللينية الجزيرة . فالبنية القائمة على طائفتين كانت عائقاً لا بد من إزالته لتحقيق « قبرص اليونانية » . وكان على القبارصة الأتراك إما أن يقبلوا بحقوق الأقلية أو أن يتوقعوا ضغوطاً متواصلة من الجانب اليوناني .

غير أن الضغط القبرصي اليوناني أدى بشكل رئيسي إلى تطوير وترسيخ البنيان الإداري للقبارصة الأتراك . هكذا تم في ٢٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٧ ، وإثر هجوم مكثف شنته قوة مشتركة يونانية ـ قبرصية يونانية على قرية « كوفينو » التركية في منطقة لارنكا ، إنشاء « الإدارة القبرصية التركية المؤقتة » .

كانت الأحكام الأساسية للإدارة الجديدة تقضي بقيام مجلس تشريعي يتكون من الأعضاء القبارصة الأتراك في المجلس النيابي والمجلس الطائفي (لجمهورية الاستقلال ـ المترجم) ، ومجلس تنفيذي لممارسة السلطة الإدارية في المناطق القبرصية التركية .

القسم الأول من الأحكام الأساسية أوضح سبب إنشاء الإدارة وأهدافها ، فأشار إلى أنه **« ريثما يتم تطبيق كافة بنود دستور ١٩٦٠ ، على القبارصة الأتراك الارتباط بهذه الإدارة »** .

هذا الإجراء الجديد الذي شكل تطوراً عضوياً متقدماً في مجال القانون الدستوري القبرصي ، يبرز الطريقة التي قامت بها

الإدارة القبرصيـة التركية بممارسة حصتها من المهام بمقتضى دستور ١٩٦٠ ، مظهرة بذلك نيتها في مد يد بناءة لإعادة إحياء شراكة الطائفتين في عام ١٩٦٠ (١٣) .

ومع تراجع احتمالات العودة إلى الأخذ بدستور ١٩٦٠ ، أسقـطت كلمـة « **المؤقتة** » وتابعت « **الإدارة القبرصية التركية** » عملها كحكومة متكاملة تلبي كافة احتياجات الطائفة التركية وتدعم مقاومتها للاعتداءات القبرصية اليونانية .

على أن القبارصة الأتراك ظلوا محاصرين من قبل العناصر اليونانية المسلحة ويعيشون كرهائن في وطنهم . . حتى تم تحريرهم على يد قوة السلام التركية في يوليو / تموز ١٩٧٤ (١٤) .

١٢ ـ اضطهاد وعنف

الفظائع التي ارتكبتها الزعامة القبرصية اليونانية ، بقيادة رئيس الأساقفة مكاريوس ، هزّت العالم المتحضر ، فتوافد على الجزيرة مئات من المراسلين الأجانب الذين نقلوا تقارير عن الأعمال الوحشية التي يتعرض لها القبارصة الأتراك ، والأحوال البائسة التي يعيشون في ظلها (راجع الملحق رقم ٢) .

هذه الأوضاع وصفها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٦٤ (S / 5950) على الشكل التالي :

الفقرة ١٨٩ ـ « منذ اندلاع حوادث العنف في ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ والقبارصة الأتراك يتعرضون لجملة من التضييقات . . . لقد ألحقت عزلة الطائفة القبرصية التركية ، الناجمة عن القيود المفروضة على حركتهم على الطرقات ، ضرراً فادحاً بأفراد الطائفة كما أصابت نشاطاتهم الاقتصادية بالتمزق . . . » .

الفقرة ١٩٠ ـ « بالإضافة إلى ما لحق بها من خسائر في الزراعة والصناعة خلال الجزء الأول من هذا العام ، فإن الطائفة القبرصية التركية فقدت موارد أخرى لمدخولها ، بما في ذلك رواتب أكثر من ٤٠٠٠ شخص كانوا يعملون لدى الحكومة القبرصية أو في قطاعات عامة وخاصة في المناطق القبرصية اليونانية . لقد تراجعت تجارة الطائفة التركية خلال

هذه الفترة بسبب الوضع القائم ؛ ووصلت البطالة مستوى عالياً جداً حيث تحول حوالي ٢٥,٠٠٠ قبرصي تركي إلى لاجئين. كما انخفض بشكل ملحوظ مستوى إنفاق المجلس الطائفي التركي على التنمية والمشاريع الأخرى ، فضلاً عن أوجه الإنفاق الأخرى ، مع امتناع الحكومة عن تقديم المعونة المقررة لعام ١٩٦٤ والتي كان يحصل عليها المجلس كل عام [١٥] . . . إن نصف عدد السكان تقريباً أصبحوا بحاجة إلى معونة ، وتبعاً للإحصاءات التي نشرها المجلس الطائفي القبرصي التركي ، فإن عدد الأشخاص الذين يتلقون نوعاً من المساعدة من الهلال الأحمر، بلغ حوالي ٦٥,٠٠٠ شخص، يشملون ٢٥,٠٠٠ نازح و٢٣,٥٠٠ عاطل عن العمل و٧,٥٠٠ من أسر المفقودين، ومعاقين وآخرين».

التقرير نفسه سجل ما يلي :

الفقرة ١٧٩ ـ « في مخيمات اللاجئين بالقرب من نيقوسيا ، حيث يعيش مئات الأطفال في مآوي مزدحمة مؤقتة معرّضين لأشعة الشمس الحارقة في شهور الصيف ولمخاطر النشفان ، أمكن إنقاذ هؤلاء بدون أن يتعرضوا لأمراض جدية . وكان ذلك ، جزئياً ، بفضل قيام المهندسين المدنيين والعسكريين التابعين لقوات حفظ السلام الدولية بتخطيط وتنفيذ ـ بمساعدة السكان المحليين ـ بناء سطوح مؤقتة من الحصر للوقاية من الشمس ، إضافة إلى حمامات في الهواء الطلق » .

الفقرة ١٨٠ ـ « قامت قوات حفظ السلام بأجراء مسح تفصيلي للأضرار التي لحقت بالممتلكات في الجزيرة خلال

الاضطرابات . . وأظهر هذا المسح أنه في ١٠٩ قرى ، قبرصية تركية في الغالب ، تعرض ٥٢٧ منزلاً للتدمير الكامل ، في حين تعرض ٢٠٠٠ منزل لأضرار ناجمة عن النهب. في قرية « كتيما » دمر ٣٨ منزلاً ومتجراً بالكامل و ١٢٢ بشكل جزئي ، وفي ضاحية « اومورفيتا » في نيقوسيا دمر ٥٠ منزلاً تدميراً كاملاً في حين لحق دمار جزئي بـ ٢٤٠ منزلاً آخر هناك وفي الضواحي المجاورة. إن العديد من القرى التركية المزدحمة بسبب تدفق النازحين ، يعاني نقصاً حاداً في التسهيلات الطبية » .

ومضى الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً في تقريره إن قوات حفظ السلام قامت ، إثر تلقيها شكاوى من القبارصة الأتراك بأنهم مهددون بالموت جوعاً ، بإجراء مسح أولي في ١٦ أغسطس / آب ١٩٦٤ ، تبين لها فيه أن ٤٠ بالمائة من القرى كانت خالية تماماً من الطحين ، وأن ٢٥ بالمائة من القرى كان فيها طحين يكفي لأسبوع أو أسبوعين . وكانت هناك حاجة ماسة إلى الحليب ومشتقاته والرز والملح ، في حين كانت مادة الكيروسين (الكاز المنزلي ـ المترجم) متوفرة بشكل محدود جداً . أما في المدن فإن الوضع يتدهور بسرعة رغم كونه أفضل مما هو الحال في القرى .

إلى ذلك فإن الأمين العام للأمم المتحدة سجل أيضاً أنه على الرغم من الاحتجاجات الشديدة لقوات حفظ السلام ، ووجود اتفاق مع السلطات القبرصية اليونانية على التخفيف من القيود ، فإن القوات القبرصية اليونانية كانت تعترض الإمدادات الغذائية التي تنقلها سيارات الهلال الأحمر ، وأن المزيد من القطاعات أدرجت على قائمة المناطق التي تشملها قيود السلطات القبرصية اليونانية .

لقد اتبع زعماء القبارصة اليونانيين تكتيكاً جديداً لخداع الأمم المتحدة ، إذ كانوا يخففون من ضغوطهم على القبارصة الأتراك ، قبل بضعة أسابيع من مناقشة القضية القبرصية في مجلس الأمن ، من أجل كسب بعض التعليقات الإيجابية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة . وهذا التكتيك القائم على تشديد وتخفيف مستوى الضغوط ، والذي كان يأمل زعماء القبارصة اليونانيين بأن يؤدي ، في نهاية المطاف ، إلى إرهاق الأتراك ، استمر إلى منتصف نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٧ .

حتى ذلك الحين كان القبارصة الأتراك قد فقدوا ١٠٣ قرى ، حيث تعرّضت منازلهم للنهب والتدمير ، وكانت أراضيهم مخرّبة أو يستغلها القبارصة اليونانيون دون مقابل ، وقطعانهم ومزروعاتهم وجراراتهم وشاحناتهم وسياراتهم . . في أيدي القبارصة اليونانيين .

الخسائر في الأرواح لم تكن تقل فداحة ، فقد قتل ٥٠٠ قبرصي تركي (بمن فيهم نساء وأطفال) ، وأصيب أكثر من ١٠٠٠ بجروح وعاهات ، كما فقد ٢٠٣ أشخاص .

لقد بدا للمراقبين المحايدين ، كما للقبارصة الأتراك أنفسهم ، أن قتل القبارصة الأتراك من دون تمييز ليس سوى جزءٍ من سياسة إبادة شاملة . فعلى سبيل المثال ، جاء في تقرير نشرته صحيفة « واشنطن بوست » في ١٧ فبراير / شباط ١٩٦٤ : **« إن المتطرفين القبارصة اليونانيين يبدون مصممين على انتهاج سياسة إبادة »** .

في قرية « آيوس فاسيليوس » المختلطة الواقعة شمال غرب نيقوسيا تم في ١٣ يناير / كانون الثاني ١٩٦٤ ، انتشال جثث ٢١ تركياً من مقبرة جماعية ، بحضور جنود بريطانيين وأعضاء في

جمعية القديس يوحنا. بعض هذه الجثث كان في وضع يشير إلى أن الضحايا تعرضوا للتعذيب قبل مصرعهم .

على أن موجة التخريب المتعمد لم توفر حتى أماكن العبادة ، فكل مسجد أو مزار أو مكان للصلاة ، في المناطق التي تسيطر عليها الزمر القبرصية اليونانية المسلحة ، كان يتعرض للتدنيس أو التدمير . وهذا الأمر يظهر مدى حقد القبارصة اليونانيين على القبارصة الأتراك لا لكونهم « أتراك » فحسب ، بل أيضاً لكونهم مسلمين .

هذا الطابع الديني للصراع القبرصي ، الذي أغفله المراقبون الأجانب أو قللوا من أهميته ، اعترف به رئيس الأساقفة مكاريوس عندما صرّح قائلاً : « **إن القبارصة اليونانيين لا يناضلون فقط من أجل وطنهم الأم اليونان ، بل أيضاً من أجل الإيمان** »[١٦]

١٣ ـ اللاجئون القبارصة الأتراك

أكثر من ٢٥ ألف لاجىء قبرصي تركي ممن هربوا من منازلهم تحت وطأة الهجمات المسلحة ، كان عليهم أن يعيشوا في مخيمات أقيمت على عجل ، أو في أحياء فقيرة لا يتوفر فيها حتى أبسط مقومات الحياة . وبكل صفاقة كان زعماء القبارصة اليونانيين يصفون هروب هؤلاء اللاجئين بحثاً عن الأمان بأنه نزوح منظم لتقسيم الجزيرة . هذا الكلام محض اختلاق ، بشهادة تقارير الأمين العام للأمم المتحدة . ففي التقرير رقم S/8286 بتاريخ ٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٧ ، أورد الأمين العام ما يلي :

الفقرة ١٢٦ ـ « عندما اندلعت الاضطرابات في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ واستمرت في الجزء الأول من عام ١٩٦٤ ، هرب آلاف القبارصة الأتراك من منازلهم دون أن يحملوا سوى ما يقدرون على حمله أو جره ، وبحثوا عن أماكن يلجأون إليها في القرى والمناطق القبرصية التركية التي يعتبرونها أكثر أماناً .

إن رفض السلطات القبرصية اليونانية السماح للنازحين القبارصة الأتراك بالعودة إلى منازلهم بأمان ، قد أحبط الجهود التركية الحثيثة لإعادة تأهيلهم ، كما أعاق محاولات تحسين ظروفهم المعيشية » .

وفي تقريره رقم S / 7001 بتاريخ ١٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٥ ، قال الأمين العام للأمم المتحدة :

الفقرة ٧٣ ـ « عامل آخر ساهم في تفاقم مشكلة

اللاجئين ، تمثل في سياسة الحرس الوطني القائمة على تأكيد سلطة الحكومة من خلال تواجد عسكري في المناطق القبرصية التركية » .

في التقرير نفسه كشف الأمين العام أن رئيس المجلس الطائفي التركي طلب في سبتمبر / أيلول ١٩٦٥ مساعدة قوات حفظ السلام الدولية من أجل رفع جزئي للقيود اليونانية على استيراد مواد البناء ، لكي يمكن تنفيذ مخطط لتحسين الأوضاع غير المريحة وغير الصحية في مراكز إيواء المهجرين ، إلا أن السلطات القبرصية اليونانية لم تكن لتسمح بالإفراج عن مواد البناء حتى بالنسبة إلى المهجرين .

كان الزعماء القبارصة اليونانيون يتحدثون باستمرار عن ضرورة إعادة تأهيل المهجرين الأتراك ، وقد وعدوا بتقديم مساعدات مالية لهذا الغرض ، لكنهم في الواقع كانوا يستغلون كل الحيل الممكنة لثني المهجرين أو للحيلولة دون عودتهم إلى منازلهم ، ذلك أن اصطدام الإدارة القبرصية التركية بمسألة شائكة كهذه (مسألة المهجرين) كان يصب في خدمة المصالح السياسية للقيادة القبرصية اليونانية .

لقد جاء في أحد الأبحاث الدولية حول قبرص « **أن العالم عموماً أولى مشكلة المهجرين الأتراك قدراً ضئيلاً جداً من الاهتمام ، ولم يقدم لهم سوى قدر ضئيل من التعاطف أو الدعم** » [١٧] .

وهذا الحال أدى إلى أن يقع العبء الكامل لمشكلة المهجرين القبارصة الأتراك ، والذي لا تقل تكاليفه عن مليون جنيه (استرليني) سنوياً (حوالي مليوني دولار) ، على كاهل تركيا وجمعية الهلال الأحمر التركي ، على مدى أحد عشر عاماً ، من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤ .

١٤ ـ القبارصة الأتراك المفقودون

بدأت الزمر القبرصية اليونانية المسلحة وما يسمى قوى الأمن التابعة لإدارة مكاريوس ، في أخذ الرهائن منذ اندلاع النزاع المسلح قبل أيام قليلة من عيد الميلاد في عام ١٩٦٣ . وخلال أيام قليلة كان حوالي ٧٠٠ قبرصي تركي ، معظمهم من النساء والأطفال ، قد أخذوا كرهائن من المناطق التركية في نيقوسيا .

آنـذاك بـرر القبارصة اليونانيون ما حصل بأنهم إنما كانوا يقومون « بإجلاء » ٥٠٠ امرأة وطفل تركي من المناطق الخطرة . غير أن عدداً من هؤلاء الرهائن قتلوا في ما بعد [١٨] .

وعندما بدأ القبارصة الأتراك بدورهم أخذ رهائن ، على سبيل الرد ، وافق اليونانيون على تبادل الرهائن . وبالفعل تم هذا التبادل في ٣٠ ـ ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ تحت إشراف دونكان سانديز الوزير البريطاني لشؤون الكومنولث ، الذي كان في قبرص في تلك الفترة . وقد أفرج القبارصة اليونانيون عن ٥٤ رهينة تركية مقابل ٢٦ رهينة يونانية أفرج عنها الأتراك .

ومع استمرار الهجمات اليونانية ، ازداد عدد الرهائن من القبارصة الأتراك الذين جرى اختطافهم من منازلهم ، أو من الطرقات الرئيسية ، أو على الحواجز . وفي إحدى هذه الحالات تم بقوة السلاح وفي وضح النهار اختطاف موظف قبرصي تركي كبير في مصرف « باركلاي » من فرع المصرف بمدينة فاماغوستا . . ولم يره أحد في ما بعد .

السلطات القبرصية اليونانية لم تعترف باختطاف أية رهائن ، لذا أدرج القبارصة الأتراك هذه الرهائن تحت خانة المفقودين ، وأبلغوا قوات حفظ السلام بذلك . ولم تنفع كل المحاولات للعثور على أي أثر للقبارصة الأتراك المفقودين .

في تقريره رقم S/6228 بتاريخ ١١ مارس / آذار ١٩٦٥ ، سجل الأمين العام للأمم المتحدة الملاحظة التالية :

> الفقرة ١١٧ ـ « الأرقام التي قدمها المكتب القبرصي التركي للأشخاص المفقودين في ١ مارس / آذار ١٩٦٥ ، تظهر أن ٢٠٩ قبارصة أتراك مـا زالوا مفقودين . وهذا الرقم هو نفسه الوارد في التقرير الأخيـر (S/6102) الفقرتـان ٩٣ و ٩٤) . إن الجهود الّتي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقوات حفظ السلام للعثور على أثر لهؤلاء المفقودين ، لم تسفر عن أية نتيجة ، وثمة أمل ضئيل في العثور عليهم أحياء » .

التحقيقات الإضافية المضنية التي قامت بها السلطات القبرصية التركية أنهت كل أمل بالعثور على الأتراك المفقودين أحياء . وبعد عدة سنوات أعلنت السلطات القبرصية اليونانية رسمياً أن أحداً من القبارصة الأتراك المفقودين لم يكن محتجزاً كأسير أو سجين في الجانب اليوناني . بالتالي ، وتبعاً للظروف التي كانت سائدة ، فإن بمقدور المرء أن يفترض منطقياً أن الأتراك المفقودين قد تعرضوا للقتل بدم بارد على أيدي خاطفيهم .

إن نمط الاختطاف والقتل الجماعي ، الذي استمر دون شفقة حتى العام ١٩٦٨ ، بلغ ذروته في يوليو / تموز ١٩٧٤ ، قبل وبعد الانقلاب ، فخلال شهرين من التدخل التركي ، اختفى حوالي

٨٠٠ قبرصي تركي . وقد عثرت قوات حفظ السلام في وقت لاحق على ٢٠٠ منهم في قبور جماعية في قرى « آلوا »، « ساندا لاريس » و« ماراثا » . أربعة وثمانون شاباً أخذوا من قرى « ماري » ، « زيي » و« توخني » لـ« الاستفسار »، تمت تصفيتهم بعدما أوقفوا في صف واحد . ولم يستجب القبارصة اليونانيون لطلب تقدمت به قوات حفظ السلام الدولية لفتح القبور الجماعية التي أفاد شهود عيان بأن الشبان الأتراك دفنوا فيها . وفي قرية « آلامينيو » تمت تصفية ١٥ قبرصياً تركياً آخر .

١٥ ـ الضغوط الاقتصادية والحصارات

بعد إخراج العنصر التركي من بنية الحكومة ، ركز زعماء القبارصة اليونانيين جهودهم على ترسيخ إدارة الأمر الواقع التي أقاموها ، على أنها « حكومة قبرص » . ورغم أن الإدارة القبرصية اليونانية بصورتها تلك ، لا تحمل أي شبه مع الحكومة ثنائية الطوائف التي حدد ملامحها دستور ١٩٦٠ ، إلا أن الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الدولية الأخرى عاملت هذه الإدارة وكأنها هي حكومة كل قبرص ، على أساس أن ذلك ملائم سياسياً . القبارصة الأتراك رفضوا القبول بهذا الوضع غير الدستوري ، وتحدوا الإدارة القبرصية اليونانية على كافة المستويات . وفي الواقع فإن رئيس الأساقفة مكاريوس لم تكن له أية سلطة من أي نوع في المناطق القبرصية التركية منذ ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٤ .

إن الاعتراف بإدارتهم على أنها « الحكومة » شجع القبارصة اليونانيين على تصعيد ضغوطهم الاقتصادية والإدارية على القبارصة الأتراك . وقد ابتكرت السلطات القبرصية اليونانية أشكالاً شتى من الممارسات التضييقية المغلفة بستار « الضرورة القانونية » لإرغام الطائفة القبرصية التركية على الرضوخ لحكمها الاستبدادي غير الشرعي : أجور وتعويضات القبارصة الأتراك العاملين في جهاز الخدمة المدنية والموظفين الحكوميين ، تم وقفها، معونات الضمان الاجتماعي للمسنين والأرامل واليتامى تعرضت بدورها للوقف ، المنح والإعانات التي نص عليها الدستور جرى تعليقها . . كل خدمات الاتصالات (الداخلية والخارجية) بكافة أشكالها ، منعت

عن القبارصة الأتراك . . تسجيل المواليد الجدد لم يكن مسموحاً ، والطلاب الذين يدرسون في الخارج لم يكن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة .

أما الحركة بين المناطق التركية عبر الطرق التي يسيطر عليها اليونانيون ، فكانت عرضة للتفتيش المهين ، والانتظار الطويل عند الحواجز . فالسلطات اليونانية كانت تعمل على وضع المناطق التركية تحت الحصار الكامل حينما تشاء ، حائلة دون دخول حتى الأطباء والإمدادات الغذائية الضرورية إلى المناطق المحاصرة .

لقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بما يعانيه القبارصة الأتراك فقال في تقريره رقم S/6426بتاريخ ١٠ يونيو / حزيران ١٩٦٥ :

الفقرة ١٠٤ ـ « إن السكان القبارصة الأتراك ما زالوا عرضة للمشقات بكافة أشكالها . هذه المشقات تشمل القيود على حرية تحرك المدنيين ، القيود الاقتصادية ، عدم توفر العديد من الخدمات العامة الأساسية ، ومعاناة المهجرين » .

وحث الأمين العام للأمم المتحدة الإدارة القبرصية اليونانية على التخفيف من القيود المفروضة على القبارصة الأتراك ، لكنه لم يتلق أي رد إيجابي . وبعد ثمانية عشر شهراً سجل الملاحظة التالية في تقريره رقم S/7611 بتاريخ ٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٦ :

الفقرة ١٢٢ ـ « الطائفة القبرصية التركية المعزولة اقتصادياً ، وجدت نفسها بحالة من الركود في ما يتعلق بالصناعة والاستخدام ، كما أنها لا تشارك في التوسع الاقتصادي للجزيرة أو في تنمية مواردها . إن العديد ممن

يقدرون بـ ٢٠ ألف نازح ومهجر في المناطق التركية المعزولة ، عاطلون عن العمل تفاقم بطالتهم الإجبارية عزلة الطائفة التي يستند اقتصادها إلى المساعدة المالية والإمدادات الواردة من تركيا . . . وفقاً للتقديرات فإن حوالي ثلث السكان القبارصة الأتراك هم بحاجة إلى معونة » .

وفي غياب أي رد فعل جدي من مجلس الأمن حيال هذا الانتهاك الفاحش لحقوق الإنسان وتلك المظالم التي عرضها الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره ، فإن القبارصة اليونانيين تركوا ضحاياهم يعانون في مناطقهم المحاصرة وواصلوا تطوير المناطق اليونانية من خلال المساعدات والاعتمادات الدولية .

١٦ ـ مكسب من الصراع

إحدى المفارقات الغريبة للقضية القبرصية ، أن القبارصة اليونانـيـيـن استفادوا مادياً من فشلهم في حل الصراع بين الطائفتين . بادىء ذي بدء أن ربع عدد سكان الجزيرة ، أي الطائفة القبرصية التركية بكاملها ، قد تم استبعادهم من موازنة الدولة . وهذا الأمر وحده وفر للقبارصة اليونانيين ٦ إلى ٨ ملايين جنيه قبرصي على الأقل (حوالي ١٢ إلى ١٦ مليون دولار) في السنة . . . وكانت المساعدات المالية التركية للقبارصة الأتراك والتي كانت تصل إلى حوالي ١٣ مليون جنيه استرليني في السنة (حوالي ٢٦ مليون دولار أميركي) مرغمة على أن تنقل عبر البنك المركزي القبرصي الذي يسيطر عليه القبارصة اليونانيون ، مما كان يدر على الخزينة القبرصية اليونانية ربحاً مهماً بالعملة الصعبة . . . فالبنك المركزي كان يدفع للقبارصة الأتراك بالجنيهات القبرصية التي كانت تنفق في الأسواق القبرصية اليونانية ، نظراً لأن كافة الموانىء كانت في أيدي القبارصة اليونانيين ولم تكن تتوافر للقبارصة الأتراك أية أسواق أخرى . . . والقبارصة اليونانيون كانوا يقبضون عملياً كل الأموال التي تنفقها قوات حفظ السلام الدولية في قبرص ، ولهذا وصف رئيس الأساقفة مكاريوس تلك القوات بأنها « سواح دائمون » عنده .

في عام ١٩٧٠ سجلت التجارة والصناعة القبرصيتان اليونانيتان قفزة حقيقية ، خصوصاً في مجال السياحة . فالدعاية القبرصية اليونانية نجحت في تقديم الجزيرة على أنها أرض السلام والأوقات

اليـونانيـة نجحت في تقديم الجـزيرة عـلى أنها أرض السلام والأوقـات السعيدة ، وكانوا يصفون القبارصة الأتراك بأنهم « ليسوا سوى مصدر إزعاج ، لكن الزمن كفيل بحل هذه المشكلة » . لذلك فإن السواح والرساميل الأجنبية كانوا يتدفقون على القطاعات اليونانية . والسواح الذين يأتون إلى الجزيرة ولا يسمح لهم بالعبور إلى المناطق التركية أو معرفة ما كان يتعرض له ربع سكان الجزيرة ، كانوا يعتقدون بأن الجزيرة ما زالت مكاناً للهو تحت الشمس . أما الحياة بالنسبة إلى القبارصة الأتراك ، فلم تكن لهواً على الإطلاق ، بل كفاحاً دائماً للبقاء . أملهم الوحيد كان يكمن في تركيا والقبارصة اليونانيون كانوا يدركون ذلك ويبذلون كل جهد ممكن لإضعاف معنويات القبارصة الأتراك وسدّ منافذ الأمل عندهم (١٩) .

١٧ ـ الهجوم على « كوفينو »

في أواسط نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٧ ، شن الجنرال غريفاس ، القائد الإرهابي سيء السمعة الذي عينه رئيس الأساقفة مكاريوس قائداً أعلى للقوات المسلحة اليونانية والقبرصية اليونانية ، هجوماً على قرية « كوفينو » القبرصية التركية وعلى السكان الأتراك في قرية « آيوس ثيودورروس » المجاورة ، في منطقة لارنكا .

العملية كانت وحشية بضراوتها والنتائج التي أسفرت عنها ، فخلال ساعات قليلة قتل ٢٨ قبرصياً تركياً وجرح عدد غير محدد . . منازل الأتراك نهبت ثم أحرقت ، وعدد من الجرحى صب عليهم الكيروسين (الكاز) وأضرمت فيهم النيران .

كان توقيت عملية « كوفينو » ذا دلالة مهمة ، فالحوار اليوناني ـ التركي بشأن قبرص والذي بدأ في مايو / أيار ١٩٦٥ ثم استؤنف بعد الانقلاب العسكري الذي شهدته اليونان في إبريل / نيسان ١٩٦٧ ، كان قد وصل إلى نهاية مفاجئة بسبب إصرار رئيس الوزراء اليوناني على « الاينوسيس » في الاجتماع الذي ضمه ورئيس وزراء تركيا في « كيشان » في ٩ ـ ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٦٧ .

لقد نجح رئيس الأساقفة مكاريوس في إقناع القادة العسكريين في أثينا بأن الدفاع عن قضية « الاينوسيس » يحقق لهم دعماً شعبياً مهماً في اليونان وبين القبارصة اليونانيين في قبرص .

وقبل بضعة أشهر كانت الجريدة الرسمية للمجلس النيابي

القبرصي اليوناني قد أوردت في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، أن النواب وافقوا بالإجماع ، في ٢٦ يونيو / حزيران على قرار يعلن بأن الكفاح من أجل الاينوسيس سيستمر حتى إنجاز توحيد قبرص مع الوطن الأم ، اليونان ، وينص على : « **إن المجلس إذ يعبر عن الأماني الموغلة في القدم ليونانيي قبرص ، يعلن أنه ، مهما كانت الصعوبات ، لن يوقف الكفاح الذي يخوضه بدعم من كل اليونانيين ، حتى يكلل هذا الكفاح بالنجاح من خلال وحدة قبرص كاملة وغير مجزأة مع الوطن الأم ، من دون أية مرحلة وسيطة** » .

لذلك فإن الهجوم على كوفينو كان مخططاً لإظهار الروح المتقدة للكفاح من أجل « الاينوسيس » ، والإثبات للقبارصة الأتراك بأن تركيا لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال ذلك .

في تقريره رقم S / 8286 بتاريخ ٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٧ (الفقرة ٤٨) ، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن عملية كوفينو قد « **أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وكانت لها مضاعفات خطيرة** » [٢٠] .

الأعمال الوحشية التي ارتكبت أثناء عملية « كوفينو » أثارت رد فعل قوياً من تركيا التي وجهت إنذاراً إلى اليونان بضرورة وقف الهجوم فوراً ، ووضعت قوة تدخل في حالة استعداد للمجيء إلى قبرص إذا استمرت الاعتداءات .

هكذا وصلت تركيا واليونان إلى حافة الحرب مرة أخرى . ولتحاشي تدخل تركيا بجنودها ، وهو تدخل كانت الظروف تبرره تماماً ، أوفد الرئيس جونسون مبعوثه الخاص السيد سايروس فانس إلى قبرص . وقد نجح السيد فانس ، بعد مهمة مكوكية بين تركيا

واليونان وقبرص ، في نزع فتيل الأزمة ، فتوصل إلى اتفاق وافقت اليونان بمقتضاه على سحب قواتها (التي كان عددها ، وفق تقارير المخابرات القبرصية التركية ، قد وصل على مر السنين إلى ٢٠ ألفاً) ، واستدعاء جورج غريفاس. أضف إلى ذلك أن الإدارة القبرصية اليونانية تعهدت بالتعويض على السكان الأتراك في القريتين .

على أنه تبين لاحقاً أن انسحاب القوات اليونانية كان جزئياً فقط وأن عدة آلاف من الجنود والضباط اليونانيين ظلوا مرتبطين بالحرس الوطني القبرصي اليوناني . وعندما بحثت الأمم المتحدة هذه المسألة مع زعماء القبارصة اليونانيين رد هؤلاء بأن أولئك الضباط والجنود موجودون بناء على عقد لتدريب الحرس الوطني القبرصي اليونـانـي ـ وهو نفسه قوة غير دستورية ـ وبالتالي لم يشملهم اتفاق الانسحاب .

المفارقة أن هؤلاء « المدربين » هم أنفسهم الذين قاموا بانقلاب ناجح ضد رئيس الأساقفة مكاريوس في يوليو / تموز ١٩٧٤ .

ولا حاجة للقول بأن مكاريوس تراجع أيضاً عن وعده بالتعويض على ضحايا الهجوم على كوفينو من القبارصة الأتراك .

١٨ ـ محادثات استطلاعية

أزمة كوفينو أدت إلى نتيجة إيجابية تمثلت في بدء محادثات بين الطائفتين . فقد ظل رئيس الأساقفة مكاريوس ، منذ ١٩٦٤ وحتى نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٧ ، يرفض بإصرار أي لقاء مع زعماء القبارصة الأتراك ما لم يوافقوا على أن يكون موضوع البحث حقوقهم كأقلية داخل قبرص يونانية . أما الآن ، وتحت ضغوط من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا ، فإن رئيس الأساقفة وافق على إجراء محادثات « استطلاعية غير رسمية » مع ممثلين عن الطائفة التركية .

في هذه الأثناء قرر رئيس الأساقفة مكاريوس إزالة السواتر وحواجز الطرقات المحيطة بالمناطق التركية . فهو قد عزز الآن وضعه العسكري ويستطيع تحمل فترة استراحة . على أن القبارصة الأتراك الذين يسلكون الطرقات كانوا ، في جميع الحالات ، مرغمين على الخضوع للشرطة القبرصية اليونانية والشرطة العسكرية . وحتى القبارصة الأتراك الأعضاء في الشرطة القبرصية كانوا ملزمين بالبقاء في المناطق التركية وعدم سلوك الطرق الواقعة تحت سيطرة اليونانيين . وفي الحقيقة فإن حرية التنقل التي بدا رئيس الأساقفة مكاريوس بالغ السخاء إذ منحها للأتراك ، لم تكن إلا تمديداً لحكمه اللادستوري عليهم .

الأمم المتحدة حثت الجانب التركي على القيام بخطوة مقابلة ، والإدارة القبرصية التركية أبدت استعدادها لمثل هذ

الأمر ، على أن يخضع القبارصة اليونانيون المتنقلون عبر المناطق القبرصية التركية للأنظمة المحلية ، بالطريقة نفسها التي يتوقع من القبارصة الأتراك التنقل بها في المناطق اليونانية . لكن اليونانيين رفضوا هذا العرض واعتبروه غير مقبول ، فهم غير مستعدين للاعتراف بأي حكم أو سلطة في الجانب التركي .

محادثات الطائفتين بدأت بيني وبين غلافكوس كليريذس في بيروت في ٦ يونيو / حزيران ١٩٦٨ ونقلت إلى نيقوسيا بعد أسبوع .

كانت حجة القبارصة اليونانيين في تبرير ثورتهم في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ هي تعديل الدستور ، لذا بدأت المحادثات باقتراحات لإجراء مثل هذا التعديل .

القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون في مناطق محاطة باليونانيين كانوا هدفاً لكل أنواع الضغوط وفي أمس الحاجة إلى السلام والعودة إلى الحياة الطبيعية . لذا وافقوا على معظم المطالب اليونانية وأبدوا استعدادهم لمناقشة المطالب المتبقية .

كانت التنازلات القبرصية التركية كبيرة جداً تبعاً للظروف التي كانت سائدة في ذلك الحين . وفي مقابل هذه التنازلات كان القبارصة الأتراك يطالبون بأن يتضمن أي اتفاق مستقبلي تأكيداً للضمانة السابقة ضد « الاينوسيس » وضد أية وحدة مع دولة أخرى ، وأن يكون « الحكم الذاتي المحلي » أساساً لحل نهائي يتم فيه الاعتراف بحق الشراكة للطائفة القبرصية التركية .

أما الجانب القبرصي اليوناني الذي بدا مصمماً على عدم التوقيع على أي اتفاق يمنع « الاينوسيس »[٢١] فرد بأن مسألة

الضمانة هي شأن ينبغي أن يناقش من قبل كل الموقعين على اتفاقات ١٩٦٠ ، بعد حل المسائل الدستورية .

ورغم وجود درجة كبيرة من الاتفاق حول « مهام » السلطات المحلية وحول مبدأ « الحكم الذاتي المحلي » ، إلا أنه ما أن وصلت القضية إلى مرحلة اتخاذ القرار حتى بدا الجانب اليوناني متردداً في إعطاء القبارصة الأتراك أي حكم ذاتي ذي معنى . كان نوع الحكم الذاتي الذي يفكر فيه اليونانيون شبيهاً بالصلاحيات التي تعطى لـ « لجان القرى » و « لجان الإصلاح » في الإدارة البريطانية .

على مدى أكثر من سنتين تحركت المحادثات ببطء في تبادل غير مثمر لوجهات النظر في قضايا التشريع ، القضاء ، الشرطة ، الحكم الذاتي . كانت ثمة مسائل دستورية أخرى تنتظر البحث ، كمسألة التعويضات والأجور غير المدفوعة للقبارصة الأتراك في جهاز الخدمة المدنية وللموظفين الحكوميين ، والمنح التي قضى بها الدستور للتعليم . وقد وضع الجانب التركي قائمة شاملة بهذه المسائل التي تحتاج إلى بحث ، متوقعاً أن يكون الاتفاق على المسائل غير السياسية عاملاً يزيد من فرص النجاح في المحادثات بين الطائفتين .

الجواب على هذه التوقعات القبرصية التركية جاء من رئيس الأساقفة نفسه في ١٤ مارس / آذار ١٩٧١ ، عندما قال أمام تجمع شعبي في قرية « يالوزا » :

« قبرص يونانية . . . كانت يونانية منذ فجر التاريخ وستبقى يونانية . . . يونانية وغير مجزأة تسيدناها . . . يونانية

غير مجزأة ينبغي أن نحافظ عليها . . . يونانية وغير مجزأة ينبغي أن نسلمها إلى اليونان »[٢٢] .

كان إعلان مكاريوس عن نية تسليم قبرص إلى اليونان في الوقت الذي كان ممثله في المحادثات بين الطائفتين يتظاهر بالتفاوض على حل قائم على الاستقلال ، مسألة بالغة الأهمية .

وقد طلب الجانب القبرصي التركي توضيحاً عن السياسة القبرصية اليونانية في ضوء أقوال رئيس الأساقفة مكاريوس في « يالوزا » ، لكنه لم يحصل على أي جواب شاف ، لذا توقفت المحادثات بعد اجتماع أخير عقد في ٢٠ سبتمبر / أيلول ١٩٧١ .

١٩ ـ محادثات موسعة

بذل الأمين العام للأمم المتحدة جهوداً شاقة لإعادة تنشيط المحادثات، وقد اقترح في مفكرة تحمل تاريخ ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧١، وتم توزيعها على كل الأطراف المعنيين، استئناف المحادثات على أن تكون في شكل موسع ، بمشاركة ممثله الشخصي في قبرص وخبيرين دستوريين أحدهما يمثل تركيا والآخر يمثل اليونان [٢٣]

هذه الصيغة حظيت بالموافقة ، لكن استئناف المحادثات تأخر عندما كشف النقاب في أوائل فبراير / شباط ١٩٧٢ عن أن رئيس الأساقفة مكاريوس استورد سراً كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة من أصل تشيكي [٢٤] . وقد بدأت المحادثات الموسعة آخر الأمر في ٨ يونيو / حزيران ١٩٧٢ .

في جلسة الافتتاح ألقي البيان التالي (نشرته الصحف القبرصية التركية بتاريخ ٩ يونيو / حزيران ١٩٧٢) باسم الجانب القبرصي التركي :

« إن المنطقة التي تقع فيها قبرص على درجة كبيرة من الحساسية، والروابط التي لا تنفصم بين الطائفتين ووطنيهما ـ الأم أقوى من أن يتم تجاهلها . إن أحداً لا يمكنه التقليل من أهمية الواقع القائل بأن أي شيء يحصل بين الطائفتين لا بد أن ينعكس في أنقرة وأثينا. لهذا فإن علينا بوصفنا الطائفتين الوطنيتين في قبرص ، الشريكتين في استقلال

قبرص وسيادتها ، والشريكتين في الكيـان الإداري لدولة قبرص ، واجباً ليس فقط حيال طائفتينا وحيال قبرص بمجملها ، بل إن علينا أيضاً واجباً دولياً في الحفاظ على السلام في هذه المنطقة الحساسة ، مع الإدراك بأننا بعملنا هذا نساعد وطنينا ـ الأم على تطبيع علاقاتهما السياسية . أن قـبرص ينبغي أن تكـون ـ وهي قـادرة عـلى ذلـك ـ جسراً للصداقة والتعاون بين اليونان وتركيا ، ودورنا في هذه الغاية يمكن أن يكون بالغ الأهمية . إننا ننشد السلام والعدل في ضوء الحقوق الثابتة والمكانة السياسية » .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المحادثات الموسعة ، بشكل متشنج ، كان رئيس الأساقفة مكاريوس يواصل إلقاء خطبه الاستفزازية حول « الاينوسيس » في أنحاء متعددة من الجزيرة .

أما الصحف القبرصية اليونانية فهزئت من موقف القبارصة الأتراك بشأن حقوق الشراكة ومطالبتهم بالحكم الذاتي ، وأكدت على أنه لا ينبغي مطلقاً تقليص حق القبارصة اليونانيين في تقرير المصير لمصلحة القبارصة الأتراك ، فلهؤلاء الحرية في أن يغادروا الجزيرة إذا لم يكونوا يرغبون في العيش تحت الحكم اليوناني .

في ٢ إبريل / نيسان ١٩٧٤ غادر كليريذس ، المفاوض القبرصي اليوناني ، أحد الاجتماعات بسبب ما نقل عن السيد بلند أجاويد من أنه صرّح قائلاً بأن نظاماً فدرالياً هو الحل الأفضل لقبرص . وقد أبلغت المراسلين لاحقاً بأنني أعدت التأكيد بكل وضوح على الموقف الثابت للقبارصة الأتراك حيال الحكم الذاتي في دولة مستقلة . لكن تصريحي أرضى الجميع باستثناء كليريذس. وعلى الرغم من تأكيدات السيد أجاويد بأنه ليس ثمة

تغيير في الموقف التركي من المحادثات بين الطائفتين ، فإن كليريذس لم يعد إلى طاولة المفاوضات ، مما يظهر بجلاء أن الجانب اليوناني استخدم ملاحظات أجاويد بشأن نظام فدرالـي كذريعة لقطع المحادثات .

على أن المحادثات استؤنفت من جديد في ١١ يونيو / حزيران ١٩٧٤ إثر الجهود التي بذلها الجانب التركي والتصميم الذي أبداه الأمين العام للأمم المتحدة ، فتبادل الجانبان وثائق تحدد طريقة عمل الدستور في إطار النظام الذي سيتم إقراره .

كان الخلاف الرئيسي بين الجانبين يكمن في إصرار الجانب القبرصي اليوناني على « الدولة الموحدة » التي كانوا يرغبون بشكل واضح في استخدامها كأداة لإنجاز « الاينوسيس » . أما القبارصة الأتراك فلم يكونوا مستعدين للتراجع عن موقفهم من « الحكم الذاتي الإقليمي » في دولة تحمل ضمانة ضد « الاينوسيس » .

الاجتماع الأخير انعقد في ٩ يوليو / تموز ١٩٧٤ دون إنجاز أي شيء . وهكذا ضاعت ست سنوات من المفاوضات بسبب إصرار القبارصة اليونانيين على فرض الحل الذي يناسبهم .

لاحقاً اعترف كليريذس بمسؤولية اليونانيين عن الفشل الذي تعرضت له المفاوضات في تلك الفترة ، فأشار في تصريح أدلى به في أغسطس / آب ١٩٧٦ إلى « اتفاق وشيك » كادت أن تسفر عنه محادثات الطائفتين ما بين ١٩٧١ و١٩٧٢ . وزعم أنه أوصى بقبول الاتفاق لكن مجلس الوزراء القبرصي اليوناني لم يشاطره رأيه (٢٥) .

عندما انتهت أزمة كوفينو عام ١٩٦٧ أكد رئيس الأساقفة

مكاريوس للأمين العام للأمم المتحدة أن لا نية لديه لمهاجمة الأتراك مرة أخرى . غير أنه استمر في استيراد السلاح لجيشه كي يعده للهجوم على القبارصة الأتراك في فرصة مؤاتية مستقبلاً .

كانت الخطة تقضي بشل قدرات القبارصة الأتراك خلال بضع ساعات ، وبالتالي حرمان تركيا من فرصة التدخل . وكان مكاريوس مقتنعاً بأن خمس سنوات من الغارات المتكررة ، والقيود الاقتصادية ، والحصارات التموينية ، قد أضعفت بشكل كبير البنية المادية والمعنوية لمقاومة القبارصة الأتراك . لهذا تابع إلقاء خطبه التي يتوقع فيها بثقة إنجاز « الاينوسيس » في المستقبل القريب ، والتي تدخل في سياق نسف المحادثات بين الطائفتين .

لقد أدت إطالة أمد النزاع القبرصي إلى ازدهار لا سابق له لاقتصاد القبارصة اليونانيين ، وأعطت مكاريوس ثقة مفرطة في النفس ، كما أدت داخل المعسكر القبرصي اليوناني إلى سلسلة من التطورات التي ساهمت مباشرة في سقوط مكاريوس في يوليو / تموز ١٩٧٤ .

٢٠ ـ عنف داخل الصف اليوناني

ادعاء مكاريوس بعدم القيام بأي نشاط ضد الأتراك ، فسّره أخصامه في قبرص واليونان ، بمن فيهم أعضاء الكنيسة في كلا البلدين ، بأنه انحراف عن نهج « الاينوسيس » . وعلى الرغم من تأكيدات مكاريوس المتكررة بأنه لا يزال وفياً لقسم الولاء للاينوسيس ، فإن المعسكر اليوناني انقسم إلى شيع يعادي بعضها بعضاً . وما كان محجوباً بغطاء شفاف ، من أجواء انعدام الثقة بين مكاريوس والحكام العسكريين في اليونان ، تحول إلى عداء مكشوف .

كان الكولونيلات يدركون أن مكاريوس مناصر متحمس للملكية وأنه كان يتعاون سراً مع أولئك الراغبين في إسقاطهم . أما مكاريوس فلم يكن يحمل مشاعر ودية للكولونيلات لأنهم رضخوا بسرعة لطلب تركيا سحب القوات اليونانية من قبرص بعد عملية « كوفينو » المشؤومة .

رئيس الأساقفة لم يغفر للكولونيلات انسحابهم الجبان ، والكولونيلات بدورهم لم يغفروا له تهوره الذي أدى بهم إلى موقف مذل .

وبحلول شهر إبريل / نيسان ١٩٦٩ كان العديد من المجموعات السرية قد تسلل إلى القطاع القبرصي اليوناني لمواصلة الكفاح من أجل « الاينوسيس » . أنشط هذه المجموعات كانت « **الجبهة الوطنية** » التي شنت هجمات جريئة على مخافر

الدرك في الريف وعلى المعسكرات والمناجم ، فسرقت أسلحة وذخيرة ومتفجرات . وقد أصبحت المباني الرسمية ومقرات النقابات ومنازل السياسيين أهدافاً لقنابل المنظمة .

« الجبهة الوطنية » كانت تحث على :

« ... تشكيل فرق ضاربة مدربة تدريباً خاصاً ونشرها حول المناطق التي يقطنها قبارصة أتراك ، لإزالة أي خطر محتمل من جهتهم . وهذه الوحدات ينبغي أن تكون مدربة بطريقة تجعلها قادرة على احتلال المواقع العسكرية الرئيسية للمتمردين القبارصة الأتراك بسرعة خاطفة لدى صدور الأوامر ، كما ينبغي أن يشمل تدريب الوحدات تعلم اللغة التركية »[٢٦] .

أما الحادثة الأكثر دراماتيكية في هذه المرحلة من العنف فوقعت في ٨ مارس / آذار ١٩٧٠ ، وتمثلت بمحاولة اغتيال رئيس الأساقفة مكاريوس عن طريق إسقاط طائرة الهليكوبتر التي كان على متنها . لكن مكاريوس نجا من هذه المحاولة في حين أصيب قائد الطائرة بجراح خطرة من جراء الرصاص الذي انهمر على الهليكوبتر من مكان مجاور للأبرشية .

على أن ثمة محاولات اغتيال فاشلة أخرى تعرض لها مكاريوس ، ورغم أن الشيوعيين القبارصة اليونانيين الذين بدوا على اطلاع وافٍ على النشاطات الإرهابية ، كشفوا أن هذه المحاولات الإجرامية كانت بتحريض من أثينا ، إلا أن مكاريوس وقف مع ذلك موقفاً سلبياً إلى درجة تثير الشك في أنه كان راضياً على ما يحصل . فبدلاً من أن يتعامل بشدة مع هذه المنظمات السرية ،

حاول تهدئتهـا داعياً إياها كي تحل نفسها بنفسها ، حتى أنه منح عفواً عاماً عن الإرهابيين الذين ثبتت إدانتهم [٢٧] .

الإرهاب والفوضى في القطاع اليونانـي أخذا منحى أكثر خطورة مع عودة جورج غريفاس الزعيم السابق لـ « أيوكا » ، سراً إلى الجزيرة في سبتمبر / أيلول ١٩٧١ . وحال عودته اختبأ في مكان ما وراح يعمل على إعادة تنشيط « أيوكا » تحت اسم جديد هو «ايوكاب» . وقد ساعده في هذه المنظمة الجديدة الضباط اليونانيون الموجودون في قبرص ، كما عرض الأعضاء السابقون في « أيوكا » ممن لم يشملهم « عطف » مكاريوس ، خدماتهم على غريفاس .

في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١ أصدر غريفاس بياناً يدين فيه القيادة القبرصية اليونانية برئاسة مكاريوس باعتبارها غير جديرة بالطائفة اليونانية . وأعلن أنه عاد لكي ينجز الطموح القديم للقبارصة اليونانيين بتوحيد قبرص مع اليونان (نشر بيان غريفاس في الصحف القبرصية اليونانية كافة في اليوم التالي) .

أما مكاريوس فرد بعد ثلاثة أيام كاشفاً النقاب عن أنه ، من حين لآخر ، أبلغ الحكومات اليونانية بوضوح وبشكل قاطع ، استعداده لإعلان « الاينوسيس » من دون تردد ، إذا كانوا مستعدين لقبول « الاينوسيس » والمشاركة في تحمل مسؤوليات المضاعفات الناجمة عن مثل هذه المغامرة [٢٨] .

ورغم أن اليونان تنصلت من أية مسؤولية عن عودة غريفاس السرية إلى قبرص ، إلا أن الزعامة القبرصية اليونانية كانت مقتنعة بأن غريفاس سمح له بـ « الهرب » إلى قبرص بهدف زعزعة موقف

مكاريوس وأصدقائه الشيوعيين . وكان المراقبون الأجانب المستقلون يشاطرون قيادة مكاريوس هذه القناعة .

في البدء حاول مكاريوس أن يستميل غريفاس إلى جانبه فعرض عليه منصباً مهماً في الحكومة ، لكنه رفض . وفي وقت لاحق طلب مكاريوس من غريفاس الانضمام إليه لوضع سياسة جديدة للكفاح القومي ؛ فعقد الرجلان لقاء سرياً في نيقوسيا ، واتفقا على أن هدفهما المشترك هو « الاينوسيس » ، لكنهما اختلفا حيال الطريقة التي ينبغي تحقيقها بها .

قال مكاريوس لغريفاس: **« إذا كانت الاينوسيس هي هدفك ، فإنني وشعب قبرص ، مستعدان لخوض مثل هذا الكفاح شرط أن يكون مدعوماً من الحكومة اليونانية »** (من وثائق « الجبهة الوطنية ») .

على أن غريفاس كان يريد عملاً عسكرياً فورياً ، في حين كان مكاريوس يصر على الحذر والسير ببطء . علاوة على ذلك فإن رئيس الأساقفة لم يكن يرغب في تلك المرحلة بدعم نفوذ الكولونيلات من خلال ضم الجزيرة إلى اليونان ، بل كان يشعر بأن بمقدوره تحمل عبء الانتظار . لذا مضى غريفاس في متابعة تنظيم المزيد من الغارات والهجمات بالقنابل ، بينما راح مكاريوس يطمئن أنصاره والمراسلين الأجانب بأنه قادر على تصفية غريفاس وزمرته المسلحة ساعة يشاء . وقد أعلن غريفاس خارجاً على القانون ، لكنه لم يقم على الإطلاق بأية محاولة لاعتقاله .

في مقابلة مع جون هاريسون من صحيفة « دايلي اكسبرس » التي تصدر في لندن ، قال رئيس الأساقفة مكاريوس في ٦ إبريل / نيسان ١٩٧٣ :

« أود أن أقول بأن غريفاس هو ، من دون ريب ، الذي يقود حملة الاينوسيس . إنه رجل وطني وهو ، ككل القبارصة اليونانيين ، يرغب في أن يرى قبرص موحدة مع اليونان » .

« إن توحيد قبرص مع اليونان كان على الدوام طموحاً قومياً للقبارصة اليونانيين . وهذا الشعور القومي ذو جذور عميقة ، فالقبارصة اليونانيون يفضلون الاينوسيس تحت أي ظرف . غير أن عوامل عديدة ، في مقدمتها معارضة تركيا ، تجعل من غير الممكن بلوغ الاينوسيس » .

وفي ٢٧ يناير / كانون الثاني ١٩٧٤ مات غريفاس بنوبة قلبية في منزل أحد أصدقائه في ليماسول حيث كان يختبىء .

تجدر الإشارة هنا إلى أن الفترة التي شهدت خلاف مكاريوس وغريفاس، قد تركت أيضاً انطباعاً خاطئاً بأن مكاريوس كان يعمل من أجل استقلال دائم من خلال المحادثات بين الطائفتين ، وأن غريفاس كان يحاول منعه عن ذلك . والحقيقة أن الرجلين كان لهما هدف واحد : « الاينوسيس » ، لكن أفكارهما كانت متباينة حيال الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذه « الاينوسيس » .

غلافكوس كليريذس أوضح ذلك في بيان ألقاه في مجلس النواب في ١٠ يناير / كانون الثاني ١٩٧١ ، إذ قال في معرض دحضه مزاعم تقول بأن الجنرال غريفاس نظم مجموعات مسلحة غير شرعية بهدف الحؤول دون « حل خياني للقضية القبرصية » :

« لا بد أن حسن إدراك الجنرال غريفاس قاده إلى خلاصة مفادها أن إجراء محادثات لمدة خمس سنوات من

دون التوصل إلى حل ، يعني أن الجانب اليوناني لم يشارك في هذه المحادثات من أجل الوصول إلى « أي حل » ، أو لتقديم تنازلات غير مقبولة لقاء « حل غير قومي » ، وأن مساومتهم في المحادثات إنما كانت تهدف إلى صون المصلحة القومية بمعناها الحقيقي » .

« المصلحة القومية بمعناها الحقيقي » لها ، بالنسبة إلى القبارصة اليونانيين ، معنى واحد هو « الاينوسيس » . وخلال المحادثات لم يكن السيد كليريدس يطالب بالاينوسيس بشكل سافر ، لكنه ، حسب اعترافه ، كان يجاهد من أجل حل لا يحول دون تحقيقه . على ذلك فإن الأمر الطبيعي الوحيد هو أن الجانب القبرصي التركي كان ينبغي أن يصرّ على أن يتضمن أى اتفاق جديد نصاً يمنع « الاينوسيس » ، وأن السيطرة القبرصية اليونانية التامة ينبغي أن تقابلها درجة من الحكم الذاتي المحلي التي تتيح للقبارصة الأتراك الاهتمام بشؤون أمنهم الذاتي خشية أن تتكرر مأساة الماضي في المستقبل .

٢١ ـ الانقلاب

بعد موت جورج غريفاس أصبحت « ايوكا ب » تخضع مباشرة لإشراف الطغمة العسكرية في أثينا . وقد تواصلت الأعمال الإرهابية في القطاع اليوناني بمساعدة وتوجيه ضباط من الجيش اليوناني . إلا أن مكاريوس بدأ يرد من خلال القوة الاحتياطية التكتيكية التي أنشأها لمكافحة الإرهابيين . وخلال الشهور الستة التالية تم اعتقال معظم القادة المحليين ، كما صودرت كمية كبيرة من الوثائق السرية التي توفر إثباتاً قوياً على تواطؤ الضباط اليونانيين في نشاطات « أيوكا ب » . وفي النهاية شهر مكاريوس التحدي وطلب من الكولونيلات سحب ضباطهم من اليونان (راجع الملحق رقم ٥) .

أما في أثينا فكان الحكام العسكريون يعانون من مشاكل داخلية ، وكان الصراع مع مكاريوس برهاناً جوهرياً على تردي الأوضاع .

في مطلع يوليو / تموز وردت تقارير عن انقلاب محتمل في نيقوسيا بتوجيه من أثينا . غير أن الناطق الرسمي باسم مكاريوس قال بأن مثل هذه المحاولة ستلقى الفشل من خلال مقاومة شعبية قوية . وفي وقت لاحق أعلن رئيس الأساقفة نفسه أنه لم يعتقد أبداً بأن الحكام العسكريين يمكن أن يحاولوا القيام بانقلاب في قبرص ، لأن ذلك سيتسبب تلقائياً بتدخل تركي .

الـذين تـابعــوا الأحـداث عن كثب في تلك الفـترة، أيقنـوا بـأن صراع قوة بات محتماً بين مكاريوس والحكام العسكريين ، وأن

واحداً من هذين الطرفين لا بد أن يرحل .

إن الحكام العسكريين لم يكونوا قادرين على تحمل الخسارة ، لذا بدا أن الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن يقدم هؤلاء على خطوات يائسة لحماية أنفسهم . وبالفعل ضربت أثينا عرض الحائط بالتلويح القبرصي اليوناني بمقاومة شعبية قوية لأي انقلاب ، فوجه الحكام العسكريون ضربتهم في الساعات الأولى من ١٥ يوليو / تموز ١٩٧٤ .

خلال بضع ساعات تم احتلال مبنى الإذاعة ، ودمرت المدافع القصر الجمهوري ، وأغلق مطار نيقوسيا .

الحرس الوطني أعلن أنه استولى على الحكم للحؤول دون وقوع حرب أهلية في الجزيرة. وقال الإعلان إن مكاريوس مات وأن الحرس الوطني يسيطر سيطرة كاملة على الوضع، باستثناء جيوب صغيرة للمقاومة.

بعد الظهر عيّن نيكوس سامبسون سفّاح «إيوكا» الشهير كـ «رئيس» بدلاً من مكاريوس.

لكن مكاريوس لم يمت، بل كان محظوظاً مرة أخرى بالنجاة. وفي الساعة الثالثة والثلث من بعد ظهر يوم الانقلاب أعلنت «إذاعة البيرق» القبرصية التركية أن رئيس الأساقفة مكاريوس تمكّن من مغادرة القصر الجمهوري ولجأ إلى مخبأ جبلي في منطقة بافوس التي كانت تشهد صدامات مسلحة. وهذا الخبر الذي أذاعه «راديو البيرق» أكّده لاحقاً رئيس الأساقفة نفسه عندما أذاع من مخبأه بياناً حثّ فيه أنصاره على القتال ومقاومة انقلاب الزمرة العسكرية.

بعد بضعة أيام روى مكاريوس قصته لمجلس الأمن الدولي في

نيويورك (راجع الملحق رقم ٦)، فقال إنه قرَّر مغادرة قبرص في اليوم الثاني للانقلاب كي يتلافى وقوعه في أيدي الحكّام العسكريين. وقد نقل بالطائرة من أبرشية بافوس حيث كان مختبئاً إلى القاعدة البريطانية ومن هناك طار إلى مالطة فإلى لندن.

أبلغ مكاريوس مجلس الأمن أن النظام العسكري اليوناني انتهك بشكل سافر استقلال قبرص ومدّ ديكتاتوريته إلى الجزيرة. وقال إن الانقلاب هو انتهاك فاضح لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها. وحول الوضع في الجزيرة قال: **«أخشى أن يكون عدد الضحايا كبيراً لأن أدوات التدمير كبيرة... إن همّنا في الوقت الحاضر هو إنهاء المأساة»**. وأشار إلى أن الأحداث التي تجري في قبرص ليست قضية داخلية تخص القبارصة اليونانيين وحدهم، بل إنها تصيب أيضاً القبارصة الأتراك؛ فاليونانيون والأتراك سيعانون معاً من نتائج هذا الغزو الذي قام به الحكّام العسكريون.

خلال الأيام التي تلت الانقلاب كان الوضع في قبرص مأساوياً بالفعل، فقد اعتقل أكثر من ٥٠٠٠ من مناصري مكاريوس، وكانت الجماعات القبرصية اليونانية المسلحة يذبح بعضها بعضاً دون شفقة. والتقارير الأجنبية الواردة من قبرص أكدت ما جاء في بيان مكاريوس أمام مجلس الأمن، من أن الخسائر كانت فادحة وأن اليونانيين والأتراك كانوا يعانون معاً.

لقد جاء في تقرير نشرته صحيفة «واشنطن ستار نيوز» بتاريخ ٢٢ يوليو/تموز ١٩٧٤:

«إن الجثث تملأ الشوارع وهناك مقابر جماعية... أولئك الذين طلب منهم مكاريوس إلقاء أسلحتهم تعرَّضوا للقتل وهم عزل برصاص الحرس الوطني، ودفنوا في مقابر جماعية... كان ثمة ١٤

قبرصياً تركياً لجأوا إلى مدرسة واختبأوا فيها، لكن الحرس الوطني حاصرهم، وعندما استسلموا قتلوا جميعاً».

في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٧٤ نقلت صحيفة «التايمز» التي تصدر في لندن عن زوجة الدكتور ليساريدس الأميركية (رئيس حزب الوسط الديمقراطي «أديك») قولها بأن العديد من مناصري مكاريوس قتلوا خلال وبعد الانقلاب. وزعمت السيدة ليساريدس أنها علمت من مصادر موثوقة أن ١٠٠ من أفراد الحرس الجمهوري قتلوا بعدما ألقوا أسلحتهم.

في ٢٥ يوليو/تموز نشرت صحيفة «كومبا» التي تصدر في بلجيكا: **«تأكد أنه في خلال الأيام التي تلت الانقلاب في نيقوسيا لقي ٢٠٠٠ على الأقل من مؤيدي مكاريوس مصرعهم، إما أثناء القتال أو بعد اعتقالهم»**[٢٩].

وبينما كان القبارصة اليونانيون أسرى حرب ضارية، كان القبارصة الأتراك المحاصرون بقوى معادية والواقعون بين نيران مؤيدي وخصوم مكاريوس، يواجهون خطراً مميتاً إذ كانوا يعرفون جيداً أي مصير ينتظرهم إذا ما انتهت المواجهة بفوز نيكوس سامبسون العدو اللدود للأتراك، وأسياده في أثينا.

لاحقاً اكتشفت في المعسكرات اليونانية «أوامر اليوم» التي تظهر بوضوح أن اليونان وضعت ترتيبات مفصلة لتسلّم السلطة في قبرص.

في ذلك الوقت بدا أيضاً أن الولايات المتحدة كانت على وشك الاعتراف بحكومة نيكوس سامبسون، وكان القبارصة الأتراك يخشون أن تحذو بريطانيا حذوها.

لذا كان على تركيا أن تتصرَّف بسرعة. .

٢٢ ـ التدخل التركي

لم يكن بمقدور تركيا ، بوصفها إحدى الدول الضامنة لجمهورية قبرص ، أن تقبل بالأمر الواقع اليوناني ضد استقلال وسيادة الجمهورية ، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي تتفرج على القبارصة الأتراك وهم يتعرضون للقتل أو للخضوع لنير الاستعمار اليوناني . لذلك طار السيد بلند أجاويد في ١٧ يوليو / تموز ١٩٧٤ إلى لندن كي يحاول إقناع الحكومة البريطانية بأن على بريطانيا وتركيا ، باعتبارهما دولتين ضامنتين لاستقلال قبرص ، القيام بتدخل مشترك للحيلولة دون سيطرة اليونان بشكل كامل على الجزيرة . غير أن بريطانيا لم تكن ترغب في القيام بأي تحرك ، لذا لم يكن أمام تركيا من خيار سوى أن تتحرك بمفردها بموجب المادة الرابعة من معاهدة الضمان لحماية استقلال الجزيرة ولوضع نهاية لما يحصل من دمار رهيب في الأرواح والممتلكات .

هكذا أرسلت تركيا ، في ٢٠ يوليو / تموز ١٩٧٤ ، قوة سلام نزلت في شمال قبرص .

رئيس الوزراء التركي أصدر بياناً أعلن فيه أن القوات المسلحة التركية شرعت بعملية سلام في قبرص لإنهاء عقود من النزاع الذي تسبب به المتطرفون الساعون لضم قبرص إلى اليونان ، والذين يقتلون اليوم أبناء جلدتهم من القبارصة اليونانيين .

أضاف أجاويد أن ما تقوم به تركيا ليس غزواً بل عملاً ضد الغزو ، وأعلن أن القوات التركية لن تطلق النار ما لم تطلق عليها

النار ، وأن الطائرات التركية لم تكن تلقي قنابل بل رسائل نوايا طيبة موجهة إلى شعبي قبرص [٣٠]

الواقع أن الطائرات التركية ألقت في بدء العملية آلافاً من المنشورات على المناطق القبرصية اليونانية والتركية في آن ، توضح فيها بإيجاز الأهداف السلمية التركية . وقد فتحت ممرات آمنة في المناطق اليونانية لتسهيل عبور أي شخص يرغب في الانتقال من منطقة العمليات إلى مناطق أكثر أمناً .

إذاعة البيرق القبرصية التركية راحت تبث بشكل متكرر نص رسالة وجهها نائب رئيس الجمهورية يعلن فيها أن التدخل لم يكن موجهاً ضد القبارصة اليونانيين الذين يرغب القبارصة الأتراك في العيش معهم على أسس من الصداقة باعتبارهم مؤسسين مشاركين في الاستقلال ، وأن الهدف من العملية هو التخلص من العناصر الموالية للنظام العسكري في أثينا ، والتي اغتصبت بقوة السلاح حقوق وحرية الطائفة القبرصية اليونانية .

مع ذلك فإن كافة النداءات والتحذيرات التركية لم تلق آذاناً صاغية ، ذلك أن نيكوس سامبسون ، الذي سبق له في عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ أن أعد بالاشتراك مع ضابط يوناني خطة لإبادة القبارصة الأتراك إبادة تامة [٣١] ، كان موقناً بأن بمقدوره تحويل التدخل لصالحه ، على أساس أن وصول العدو المشترك من شأنه أن يوحد كل القبارصة اليونانيين . لذا فتح أبواب السجون وأفرج عن أنصار مكاريوس الذين كان قد اعتقلهم ، بل إنه أعطاهم أسلحة كي يحاربوا الأتراك . وأخذت إذاعة القبارصة اليونانيين تبث في نشراتها الإخبارية أنباء كاذبة عن الأتراك الذين أرغموا على التراجع إلى البحر ، وهم في حالة ذعر .

إن الحرس الوطني القبرصي اليوناني الذي تصدى لقوة السلام التركية لم يكن مجرد ميليشيا فقيرة في السلاح أو سيئة التدريب ، بل كان مجهزاً بكل أنواع الأسلحة الحديثة ويمتلك مخزوناً كبيراً من الذخيرة . فعلى مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية كانت القيادة العليا اليونانية والإدارة القبرصية اليونانية قد أقامتا تحصينات كثيفة على امتداد الواجهة الشمالية لسلسلة جبال كيرينيا . ومن هذه المواقع كان الضباط والجنود الأتراك يتعرضون لإطلاق النار والموت على سواحل الجزيرة التي جاؤوا لإنقاذها من الفوضى وسفك الدماء والاستعمار .

القبارصة الأتراك بدورهم كانوا يتعرضون لمحنة جديدة رهيبة ، فكل القرى والمدن التركية ، في كافة أنحاء قبرص ، تعرضت لهجمات شنتها وحدات منقولة من الحرس الوطني .

هذه المجزرة كانت مشابهة لتلك التي وقعت في عام ١٩٦٣ ، مع فارق وحيد هذه المرة ، هو أن الهجمات كانت أكثر ضراوة وتدميراً من ذي قبل . وقد قاوم القبارصة الأتراك ببسالة ، لكنهم لم يتمكنوا من الصمود طويلاً بسبب تفوق أعدائهم في العدد والعتاد . هكذا ، وخلال بضعة أيام ، سيطر اليونانيون تقريباً على كل المناطق التركية المعزولة ، باستثناء تلك الموجودة في نيقوسيا .

٢٢٠٠٠ قبرصي تركي أرغموا على النزوح من ٢٧ قرية ، ٣٥٨٨٠ كانوا بمثابة رهائن في ٨٠ قرية ، و ٢٦١٥٠ حوصروا في ٦٠ قرية .

في مدن ليماسول وبافوس ولارنكا تم فصل كل الذكور الأتراك الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و٦٠ عاماً عن عائلاتهم وجرى احتجازهم كرهائن في ملاعب كرة القدم . وهكذا ، فحينما

كان الرجال يحترقون تحت أشعة شمس يوليو / تموز ، كان أطفالهم ونساؤهم المحرومون من أية حماية يرتعدون هلعاً في منازلهم الموحشة وهم يجهلون أية مهانة أو تعذيب في انتظارهم .

هذا السلوك السادي من قبل العناصر المسلحة اليونانية والقبرصية اليونانية أدى في نهاية المطاف ، إلى اندفاع القبارصة الأتراك ، بشكل مسعور ، باحثين عن الأمان في المناطق التي يسيطر عليها الأتراك في الشمال .

المقاطع التالية هي فقرات من تقرير بعث به تيرنس سميث من مدينة ليماسول ونشر في صحيفة « هيرالد تريبيون » بتاريخ ٢٥ يوليو / تموز ١٩٧٤ :

« على الأرض القذرة التي تكتوي بنار الشمس ، في الملعب البلدي ، كان ثمة ١٧٥٠ رجلاً من مدينة ليماسول والقرى التركية المجاورة محشورين في حظائر من الأسلاك الشائكة .

نهاراتهم يقضونها تحت شمس حارقة تصل حرارتها إلى ٩٠ درجة (الكاتب استخدم على ما يبدو مقياس فهرنهايت الحراري ، والدرجة التي ذكرها تساوي تقريباً ٣٣ درجة بالمقياس المئوي - المترجم) . . ولياليهم يقضونها وهم يرتعشون من النسائم الباردة الرطبة التي تهب من البحر . . . في حين كان أفراد من الحرس الوطني القبرصي اليوناني مزودين برشاشات يراقبونهم من المدرجات العليا في الملعب .

ورغم أن الرجال كانوا يرتدون ثياباً عادية ويؤكدون أنهم

مدنيون ، إلا أن القبارصة اليونانيين كانوا يحتجزونهم كأسرى حرب .

الأحوال في لارنكا لم تكن أفضل ، إذ تم سوق ٨٧٣ رجلاً تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و٩٠ سنة ، إلى مبنى بالكاد يتسع لـ ١٠٠ شخص . وقد وصف آلبر فايق غنش وهو أحد وجهاء الطائفة التركية في لارنكا ، وكان هو نفسه سجيناً ، الأوضاع في معسكر لارنكا على الشكل التالي :

« كنا نعاني من الأرق والضغط النفسي . لم يكن هناك ما نأكله سوى خمس حبات من الزيتون وقطعة خبز ، ثم أضيفت قطعة رقيقة من الجبنة إلى حصتنا اليومية ومعها علبة من السردين يتقاسمها ستة سجناء مرة كل يومين .وفي مبنى مقابل للمعسكر كانت هناك امرأة قبرصية يونانية تدعى ألسي خارالامبيدس وهي عضو في الجناح النسائي لمنظمة « ايوكا ب » . هذه المرأة كانت مسؤولة عن تحريض المتعصبين اليونانيين على وقف إمداد السجناء بالخبز ، وحث المجموعات اليونانية على إساءة معاملة الأتراك . . لم يكن ثمة طبيب ، ولا أدوية . . . اثنان من شعبنا ماتا بسبب « تقلص معوي » ، أو هذا على الأقل هو التفسير الذي قدمه اليونانيون الذين لم يهتموا بإجراء أي تشريح للجثتين » [٣٢]

حوالي اليوم الثالث من التدخل التركي حصل تغيير غير متوقع في الجانب اليوناني ، إذ سلم نيكوس سامبسون « الرئاسة » إلى غلافكوس كليريذس الذي قبل المنصب ـ على حد قوله ـ من أجل مساعدة قبرص . السيد كليريذس أقسم اليمين الدستورية بحضور أسقف مخلوع ، ووجه نداءه الأول إلى القبارصة اليونانيين بوصفه

« رئيس قبرص » . وقد ظل خمسة أشهر يترأس الحكومة المؤلفة من وزراء الانقلاب .

وزراء خارجية تركيا ، اليونان وبريطانيا ، أجروا محادثات في جنيف في الفترة ما بين ٢٥ و ٣٠ يوليو / تموز ١٩٧٤ ، وفي اليوم الأخير من اجتماعاتهم وقعوا إعلان سلام مشتركاً حول قبرص . بعد التوقيع نقل عن جيمس كالاهان وزير خارجية بريطانيا قوله : « **إن الإعلان يوفر ظروفاً يمكن في ضوئها أن تتراجع اليونان وتركيا بشرف عن حالة الحرب القائمة بينهما** » .

إعلان جنيف نص تحديداً على :

الفقرة ب ـ كل المناطق التركية المعزولة التي احتلها القبارصة اليونانيون ينبغي إخلاؤها فوراً . هذه المناطق ستبقى بحماية قوات حفظ السلام الدولية ، وستحتفظ بالترتيبات الأمنية السابقة . المناطق التركية المعزولة الأخرى الواقعة خارج سيطرة القوات المسلحة التركية ينبغي أن تتم حمايتها بواسطة منطقة أمنية عازلة تقيمها قوات حفظ السلام ، وأن تحتفظ كما في السابق بشرطتها وقواها الأمنية الخاصة . . .

الفقرة د ـ العسكريون والمدنيون المحتجزون نتيجة الاشتباكات الأخيرة ، ينبغي إما تبادلهم أو الإفراج عنهم تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، في أقصر وقت ممكن .

إلى ذلك فإن وزراء الخارجية الثلاثة لحظوا أمراً ذا مغزى ، وهو « **وجود إدارتين مستقلتين عملياً في جمهورية قبرص ، واحدة خاصة بالطائفة القبرصية اليونانية وأخرى خاصة بالطائفة القبرصية التركية** » .

وعندما التقى وزراء الخارجية الثلاثة وممثلون عن الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية ، في جنيف في ٨ أغسطس / آب ١٩٧٤ ، من أجل المزيد من المناقشات ، وفق ما تقرر في اجتماع جنيف الأول ، تبين أن الجانب اليوناني لم يطبق أياً من البنود التي تضمنها إعلان جنيف . فالمناطق التركية المعزولة كانت لا تزال تحت الاحتلال اليوناني ، والآلاف من القبارصة الأتراك كانوا لا يزالون محتجزين كرهائن ، والعناصر اليونانية المسلحة كانت لا تزال تغير على القبارصة الأتراك وترتكب أعمالاً وحشية بحقهم . إذ ذاك لجأ الجانب اليوناني إلى الخدعة وتكتيكات التأجيل ، فحالوا دون أية مناقشة للقضية الأساسية ، زاعمين أن هذه القضية لا تدخل في صلاحيات المؤتمر ، وأصرّوا على انسحاب القوات التركية من قبرص . وفي النهاية ، وعندما قدم وزير الخارجية التركي اقتراحاً توفيقياً يقضي بأن يكون الحل على أساس « اتحاد كانتوني » ، رفض المندوب القبرصي اليوناني هذا الاقتراح وطلب مهلة ٣٦ ساعة « لمزيد من المشاورات في نيقوسيا » .

لقد ذهب المندوب القبرصي اليوناني إلى جنيف برفقة عدد كبير من الخبراء والمستشارين مما يلغي أية حاجة لأية مشاورات في نيقوسيا . لذا بدا جلياً أن المندوبين اليوناني والقبرصي اليوناني كانا يحاولان كسب الوقت من أجل إعادة تجميع قواتهما في الجزيرة وتوفير دعم دولي كاف لإخراج قوات السلام التركية من قبرص . وكان الجانب التركي يملك معلومات عن أن اليونانيين يقومون بزرع ألغام حول المناطق التركية ويجلبون قوات جديدة من اليونان .

أما القوات التركية فكانت تحتل منطقة صغيرة ، غير مريحة ، مثلثة الشكل ، ما بين كيرينيا ونيقوسيا ، وهي معرّضة للهجوم من

كلا الجناحين . ولم تتم الموافقة على طلب تركيا إقامة منطقة عازلة حول المساحة التي تتواجد فيها القوات التركية .

إن عامل الوقت كان ذا أهمية مصيرية ، لذا أصرّت تركيا على ضرورة التوصل إلى اتفاق ، مبدئياً على الأقل . أكثر من ذلك فإن الجانب اليوناني لم يكن مستعداً لأية مساومة ، وقد جاءت أنباء الإبادة التي كانت تتعرض لها قرية « مساوريا » لتلقي الضوء على الوضع بمجمله . هكذا بدأت في ١٤ أغسطس / آب ١٩٧٤ عملية السلام التركية الثانية .

رئيس الوزراء التركي قال شارحاً الأسباب التي جعلت العملية الثانية ضرورية :

« إن تركيا ، بعدما وصلت إلى استنتاج مفاده أن ليس ثمة نفع بل ضرر فقط في الحفاظ على مظهر الاستمرار في مؤتمر يتعرض لعرقلة دولية ، ومداولات تنتهك من جانب واحد ، اعتبرت أن من واجبها أن تفي بنفسها بامتيازاتها وواجباتها كدولة ضامنة ، ومسؤولياتها حيال استقلال قبرص إضافة إلى حقوق وأمن الشعب القبرصي التركي .

« إن العمل الذي تقوم به تركيا الآن هو، على الأقل ، عادل وشرعي بالمستوى نفسه الذي كان عليه العمل الذي بدأته في ٢٠ يوليو / تموز باعتبارها دولة ضامنة ، مع التقيد التام بحدود السلطة المخولة لمثل هذه الدولة ، ذلك أن الشروط نفسها تتوافر اليوم كما في ٢٠ يوليو / تموز ، وهي الشروط التي وفرت الأساس لعدالة وشرعية العمل الذي أقدمت عليه . هذا العمل التركي الجديد شرعي بالقدر نفسه

الذي كان عليه تحركها الأساسي ، وهو خلاصة منطقية له »[٣٤] .

بعد ثلاثة أيام من العمل على تحرير المناطق التركية ومنع وقوع المجازر ، أوقفت القوات التركية عملياتها في ١٦ أغسطس / آب ١٩٧٤ .

وفي أعقاب وقف إطلاق النار في ١٦ أغسطس / آب ١٩٧٤ ، دعت تركيا اليونان والقبارصة اليونانيين إلى مؤتمر جديد يضم الدول الضامنة الثلاث وممثلين عن الطائفتين اليونانية والتركية، لمناقشة تسوية نهائية للمسألة القبرصية . وقد كرر رئيس الوزراء أجاويد أن تركيا ستكون متفهمة ومرنة بالنسبة إلى إعادة النظر في خط وقف إطلاق النار ، وستسرّع في التخفيض المبرمج لقواتها . غير أن اليونان والقبارصة اليونانيين رفضوا هذا العرض .

إن آثار الدماء والمقابر الجماعية التي اكتشفت في أعقاب العملية الثانية لم ترعب الأتراك وحدهم بل أيضاً وسائل الإعلام العالمية . . فكل السكان في القرى التركية الثلاث (« آلوا » ، « ساندالاريس » و « توخني ») بمن فيهم أطفال رضع ورجال ونساء في الثمانينات من العمر ، قتلوا وألقيت جثثهم في مقابر جماعية . . . أربعة وثمانون ذكراً قبرصياً تركياً تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ و٧٤ سنة أخذوا من قرى « توخني » ، « ماري » ، و « زيي » ، وأطلقت عليهم النيران خارج « بالوديا » في منطقة ليماسول . وقد كتبت « دي زايت » الألمانية قائلة : « **إن المجازر التي تعرض لها الأتراك في بافوس وفاماغوستا هي الدليل على صوابية قيام الأتراك بعمليتهم الثانية** » .

ولعل أبلغ تأكيد لمدى صوابية التدخل التركي هو ما جاء على

لسان نيكوس سامبسون نفسه . ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة « أبو يفماتيني » التي تصدر في أثينا ، في ١٥ يوليو / تموز ١٩٧٥ ، أي في الذكرى السنوية الأولى للانقلاب ، كشف النقاب عن أنه كان « على وشك إعلان الاينوسيس » عندما أرغم على التخلي عن الرئاسة .

هذا الأمر يظهر مدى التهديد الذي تعرض له استقلال قبرص مباشرة بعد الانقلاب ، وخطر وقوع حرب شاملة بين تركيا واليونان .

وفي ما يتعلق بما أسفر عنه اجتماع جنيف الثاني ، أشار تقرير لجنة حقوق الأقليات (رقم ٣٠ ، صادر في ١٩٧٦ ، الصفحة الرابعة) إلى ما يلي :

> « رغم أنه لم يكن مشاركاً في المحادثات ، إلا أن روح التصلب لدى مكاريوس ألقت بعبئها الثقيل على الوفد القبرصي اليوناني . اليونان نفسها كانت تعاني آلام التشنجات السياسية الناجمة عن إسقاط الحكم العسكري . لقد كان هناك القليل من التعاون ، والقليل من إدراك التصميم التركي ، وتلك الثقة المفرطة المشؤومة التي لا يمكن تصديقها بأن الأمر الواقع يمكن ، بطريقة ما ، أن يترسخ ، بضغط يأتي في الدرجة الأولى من بريطانيا والولايات المتحدة » .

بعد العملية الثانية حصلت تطورات مهمة في تتابع سريع . الأمين العام للأمم المتحدة زار الجزيرة في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٦ أغسطس / آب ١٩٧٤ ، وأجرى مشاورات مع الجانبين القبرصيين

اليوناني والتركي أدت إلى بدء محادثات ثنائية في نيقوسيا بيني وبين السيد غلافكوس كليريذس . هذه المحادثات جرت بشكل أسبوعي بحضور الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص ، وتناولت المسائل الإنسانية . وكان الإفراج عن أسرى الحرب الأتراك واليونانيين ، الذي بدأ في ٢٣ سبتمبر / أيلول ١٩٧٤ وانتهى في أواخر أكتوبر / تشرين الأول من ذلك العام ، نتيجة لهذه الاجتماعات .

٢٣ ـ عودة مكاريوس

خلال الفترة التي أعقبت عملية السلام التركية ، ركز مكاريوس جهوده في الخارج على القيام بحملة دعائية معادية للأتراك . وقد حثت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان كانتا منزعجتين بشكل واضح من وجود مكاريوس في بلديهما ، تركيا على الموافقة على عودته إلى الجزيرة . كانت الحكومتان تبدوان مقتنعتين بأن مكاريوس يمكن أن يخفف من تعنته أو حتى يقدم استقالته ، إذا ما واجه الحقائق في قبرص . لم تعترض تركيا فعاد مكاريوس إلى قبرص في ٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٤ .

لقد غاب مكاريوس عن الجزيرة لأكثر من خمسة وسبعين يوماً ، وتبعاً للدستور كان عليه أن يخضع لعملية إعادة انتخاب . غير أنه ، متجاهلاً الدستور مرة أخرى ، تسلم الرئاسة بكل بساطة من كليريذس من دون أي انتخاب .

الجانب التركي اعترض على هذه اللاشرعية ورفض الاعتراف بمكاريوس كرئيس منتخب أو بنظامه كحكومة لقبرص . وبعد عشرة أيام من وصوله حاول مكاريوس القيام بزيارة العشرة آلاف تركي الذين نزحوا من ليماسول ولجأوا إلى « باراماليـي » في منطقة القاعدة البريطانية ذات السيادة ، حيث كانوا يعيشون في معسكر كبير من الخيام في ظروف مزرية . لكن المهجرين الأتراك استقبلوه بفظاظة .

ولم يطل الأمر حتى بدا واضحاً أن رئيس الأساقفة مكاريوس

لم يغيّر لا موقفه ولا تكتيكاته . فخلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ لم يكن أبداً في عجلة من أمره لإيجاد حل للمسألة القبرصية ، وهو الآن غير مستعد لأن يغيّر موقفه حتى بعد كل ما حصل .

كان مكاريوس لا يزال راضياً عن النتائج التي أسفر عنها انقلابه هو عام ١٩٦٣ . إذ أقام إدارة تنفيذية يونانية بالكامل ومررها على أنها « حكومة قبرص » . وما دام لا يزال يملك هذا السلاح في يده ، فإنه لا يرى سبباً للمساومة .

لقد أنشأ مجلساً وطنياً ليكون غطاء لتصلبه ، وفي النهاية أطلق شعار « الكفاح الطويل » ، فإذا لم يوافق الأتراك على شروطه ، فإنه سيقود القبارصة اليونانيين في كفاح ماراثوني جديد ضدهم .

٢٤ ـ حظر السلاح الأميركي

أثناء إقامته القصيرة في الولايات المتحدة ، شن رئيس الأساقفة مكاريوس حملة دعائية مكثفة بين الأميركيين المتحدرين من أصل يوناني وحثهم على الضغط على الإدارة الأميركية لكي تفرض عقوبات ضد تركيا . وفي ما بعد ركز « اللوبي اليوناني » القوي في الكونغرس جهوده على اتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وتركيا ، والتي كانت تنتظر مصادقة الكونغرس عليها ، فتم تأجيل المصادقة . وفي فبراير / شباط ١٩٧٥ تقرر فرض حظر على إمدادات السلاح لتركيا .

التبرير الذي أعطي للحظر هو أن تركيا استخدمت في عملية السلام في قبرص أسلحة خاصة بحلف « الناتو » حصلت عليها من الولايات المتحدة . وقد تذرع « اللوبي اليوناني » بأن مثل هذا الاستخدام لأسلحة أميركية يتعارض مع قانون المساعدات الخارجية . غير أن مؤيدي هذه الذريعة تجاهلوا أن القبارصة اليونانيين كانوا ، على مدى أكثر من أحد عشر عاماً ، يستخدمون أسلحة أميركية خاصة بـ« الناتو » ضد القبارصة الأتراك ، وأن القوات اليونانية والقبرصية اليونانية الموجودة في الجزيرة كانت لا تزال تستخدم تلك الأسلحة ضد الأتراك .

تركيا وصفت الحظر بأنه خطأ فادح ، وأشارت إلى أن إمداد تركيا بالأسلحة الأميركية لم يكن منة بل واجباً أساسياً يمليه التحالف الدفاعي العسكري ، وأن محاولة الربط بين القضية القبرصية

والتعاون الثنائي بين تركيا والولايات المتحدة يمكن فقط أن تؤدي إلى تعطيل التعاون القائم بين البلدين . بناء عليه أعلنت تركيا أن الظروف الجديدة تقتضي إعادة تقييم مساهمتها في التحالف الدفاعي [٣٥]

الواقع أن الحظر تحول إلى خطأ كبير فاحش سواء على المستوى السياسي أو العسكري ، فخلال الشهور الاثنين والأربعين من وجوده ، لم يؤد الحظر إلا إلى إضعاف النظام الدفاعي للناتو ، من دون أن يقدم المسألة القبرصية ولو خطوة واحدة باتجاه الحل ، بل بالعكس ، تحول الحظر إلى عقبة في طريق الحل ، إذ جعل الزعماء اليونانيين في أثينا ونيقوسيا أكثر تصلباً من ذي قبل . وقد رفع الحظر أخيراً في ٢٦ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨ .

٢٥ ـ محادثات فيينا

بعد عودة مكاريوس في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٤ ، توقفت المحادثات الثنائية التي كانت قد بدأت في أغسطس / آب ١٩٧٤ لمناقشة الجوانب الإنسانية ، وذلك بانتظار توضيح سلطات كليريذس ونطاق صلاحياته . هذه المسألة تم حلها في الأسبوع الأول من يناير / كانون الثاني ١٩٧٥ فاستؤنفت المحادثات في ١٤ يناير / كانون الثاني من ذلك العام ، وتم الاتفاق على أن تبدأ المحادثات بمناقشة « سلطات ومهام الحكومة المركزية في دولة فدرالية » [٣٦] .

لكن مكاريوس بدأ مرة أخرى بممارسة تأثير سلبي من خلال الإدلاء بتصريحات استفزازية حول عدم جدوى المحادثات وضرورة الاستعداد لـ « كفاح طويل » .

وفي ضوء ما ظهر جلياً من عدم إخلاص الجانب اليوناني، أُعلنت في ١٣ فبراير/شباط ١٩٧٥ «دولة قبرص التركية الفدرالية» كإدارة قبرصية تركية مستقلة.

إن مبدأ الحل الفدرالـي كان قد حظي لتوه بالموافقة ، وبالتالي فالخطوة التي أقدم عليها القبارصة الأتراك كانت تهدف في المقام الأول إلى إقامة الجناح التركي لجمهورية قبرص الفدراليـة المنشودة .

لكن الجانب القبرصي اليوناني ، وعلى الرغم من التطمينات المتكررة بأن هذه الخطوة لم تكن « إعلان استقلال من جانب

واحد » ، انسحب من المحادثات ، ليس لتسجيل اعتراض على إعلان الدولة التركية الفدرالية وإنما للتأثير على المناقشات المقبلة في مجلس الأمن بشأن القضية القبرصية . غير أن القرار الذي صدر عن مجلس الأمن دعا إلى التعجيل في استئناف المحادثات بين الطائفتين .

وبعد مناقشات تحضيرية في نيقوسيا تمت الموافقة على استئناف المحادثات في فيينا في ٢٨ إبريل / نيسان ١٩٧٥ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

الجولة الأولى من المحادثات استمرت حتى ٣ مايو / أيار وكانت مخصصة في المقام الأول لـ « تبادل الآراء بشأن سلطات ومهام الحكومة المركزية » . وقد تشكلت لجنة لتسهيل المزيد من البحث في هذه المسألة .

الجولة الثانية من المحادثات انعقدت في ٥ يونيو / حزيران واستمرت يومين كانت خلالهما مسألة الحكومة المركزية موضوعاً لمزيد من البحث المكثف . وفي هذه الجولة قدم الجانب التركي اقتراحاً جديداً بإنشاء حكومة انتقالية .

الجولة الثالثة من المحادثات ، والتي جرت ما بين ٣١ يوليو / تموز و ٢ أغسطس / آب كانت على قدر كبير من الأهمية . فخلال هذه المرحلة تمت تسوية مسألة انتقال السكان ، إذ وافق الجانب اليوناني على انتقال الأتراك من الجنوب إلى الشمال ، كما وافق الجانب التركي على السماح لليونانيين المقيمين في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية بالانتقال إلى المناطق التي يسيطر عليها اليونانيون في الجنوب [٣٧] .

حتى ذلك الحين كان الزعماء القبارصة اليونانيون يمنعون انتقال الأتراك إلى الشمال ويرفضون استقبال اليونانيين القادمين من الشمال .

التقدم المطّرد الذي تحقق في فيينا أزعج رئيس الأساقفة مكاريوس في نيقوسيا . لذلك فإنه انتهز فرصة الذكرى السنوية الأولى للانقلاب كي يلقي خطاباً عدائياً في مهرجان شعبي في نيقوسيا ، داعياً إلى « كفاح طويل من أجل النصر النهائي » . بعد ذلك بدأت الصحافة اليونانية المحلية تهاجم الطريقة التي تعامل بها كليريذس أثناء المحادثات ، وخصوصاً موافقته على انتقال السكان . لكن أكثر من ٥٠,٠٠٠ تركي كانوا قد انتقلوا بالفعل إلى الشمال ، رغم بعض الإجراءات الصارمة والمؤذية التي اتخذتها الإدارة القبرصية اليونانية . وفي سبتمبر / أيلول تم نقل ١٠,٠٠٠ قبرصي تركي إلى الشمال بمساعدة قوات حفظ السلام الدولية . وبذلك لم يبق في الجنوب سوى حوالي ١٥٠ قبرصياً تركياً بعضهم من الطاعنين في السن .

الجولة الرابعة من المحادثات انعقدت في نيويورك من ٨ إلى ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ ، غير أن السيد كليريذس رفض متابعة المحادثات بحجة أن الجانب التركي لم يقدم اقتراحات فعلية حول مسألة الأراضي ، فكان أن تأجل الاجتماع .

كان جلياً أن كليريذس يتصرف بناء على أوامر يتلقاها من نيقوسيا . مع ذلك وبعد فترة تأجيل دامت خمسة أشهر ، انعقدت الجولة الخامسة من المحادثات في فيينا في ١٧ فبراير / شباط ١٩٧٦ كنتيجة لاتفاق توصل إليه وزيرا خارجية تركيا واليونان في بروكسل في ١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٥ [٣٨] .

خلال هذه الجولة جرى نقاش مستفيض بشأن مسألتي الأراضي والدستور. وقد تمت الموافقة أيضاً على أن يتبادل الجانبان اقتراحات خطية خلال ستة أسابيع ، وعبر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص .

كليريذس تعهد بأن يقدم الاقتراحات اليونانية قبل عشرة أيام من تقديم القبارصة الأتراك اقتراحاتهم ، وذلك كي يتسنى للقبارصة الأتراك دراسة تلك الاقتراحات، وإذا اقتضى الأمر وضع اقتراحات مضادة . غير أنه عندما حان موعد تقديم الاقتراحات ، حاول كليريذس التراجع عن تعهده السابق بشأن مهلة الأيام العشرة ، مبرراً ذلك بأنه أقدم على تلك الخطوة بمبادرة شخصية ومن دون استشارة القيادة القبرصية اليونانية في نيقوسيا . ونتيجة للنزاع الذي شهده الجانب اليوناني ، استقال كليريذس وعين بدلاً منه تاسوس بابا دو بولس وهو نائب قبرصي يوناني . هذا الأمر اقتضى تعيين محاور جديد عن القبارصة الأتراك على المستوى نفسه للمحاور اليوناني المعين ، لكن المحادثات ظلت معلقة .

٢٦ ـ « إرشادات » دنكتاش ـ مكاريوس

كي أكسر الجليد ، كتبت في ٩ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ رسالة إلى رئيس الأساقفة مكاريوس اقترح عليه فيها عقد لقاء لمناقشة كافة جوانب المسألة القبرصية ، مشيراً إلى أنه من دون مثل هذا الاجتماع الذي يمكن خلاله العمل على إيجاد حل جذري للمشكلة ، سيكون المحاوران عاجزين عن تحقيق أي تقدم حتى ولو شرعا في المحادثات .

قبل مكاريوس الدعوة فعقد اجتماعان في نيقوسيا : الأول في ٢٧ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ والثاني في ١٢ فبراير / شباط ١٩٧٧ .

في الاجتماع الثاني الذي حضره الأمين العام للأمم المتحدة ، تمت الموافقة على استئناف المحادثات في فيينا ، في نهاية مارس / آذار ، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وقد وضعت التوجيهات التالية لتكون بمثابة إرشادات للمتحاورين ، وقاعدة للمفاوضات المقبلة :

١ ـ إننا نسعى لإقامة جمهورية فدرالية مستقلة ، غير منحازة وثنائية الطوائف .

٢ ـ إن الأراضي الخاضعة لإدارة كل طائفة ينبغي أن تبحث في ضوء القابلية الحياتية والإنتاجية للاقتصاد ، وملكية الأراضي .

٣ ـ إن المسائل المبدئية كحرية الانتقال وحرية الإقامة وحرية الملكية والأمور المحددة الأخرى ، مفتوحة للنقاش مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الأساسية للنظام الفدرالي ثنائي الطوائف ، وبعض الصعوبات التطبيقية التي يمكن أن تنشأ بالنسبة إلى الطائفة القبرصية التركية .

٤ ـ إن سلطات ومهام الحكومة الفدرالية المركزية ستكون بدرجة تكفل صون وحدة البلد ، مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع ثنائي الطوائف للدولة (٣٩) .

الجولة السادسة من محادثات فيينا بدأت في ٣١ مارس / آذار ١٩٧٧ واستمرت حتى ٧ إبريل / نيسان ١٩٧٧ .

أحد عشر اجتماعاً عقدت وقدم الجانبان خلالها وجهات نظر تفصيلية في كل المسائل . غير أن البيان الختامي الصادر عن هذه المحادثات أشار إلى أنه لم يكن بالإمكان سد الفجوة الكبيرة بين الجانبين . وقد صرّح السيد أوميت سليمان أونان المحاور القبرصي التركي الجديد ، فقال للصحافيين في ختام المحادثات بأن اقتراحات الجانب القبرصي اليوناني بشأن مسألة الأراضي لم تكن منسجمة مع الوقائع . وأضاف قائلاً بأن الجانب التركي يرى أن المحادثات مفيدة جداً رغم الخلافات حول مفهوم وطريقة التعاطي مع الوجهين الدستوري والخاص بالأراضي . . فالجانبان أتيحت لهما الفرصة كي يفهم كل مِنهما بشكل أفضل نمط تفكير الآخر وآرائه .

أما المحاور القبرصي اليوناني السيد تاسوس بابادوبولوس فكان ، على العكس ، سلبياً بشكل كامل ، إذ أبلغ المراسلين بأن

الجولة السادسة كانت فاشلة تماماً ، وألقى اللوم في ذلك على الجانب التركي .

بعد العودة إلى أثينا التقى المحاوران في عدة مناسبات في مايو / أيار ويونيو / حزيران للتغلب على خلافاتهما وتحضير الأجواء لجولة سابعة من المحادثات . إلا أن هذه الاجتماعات تمت في أجواء متشنجة نظراً لأن القبارصة اليونانيين ضاعفوا من حربهم الدعائية المعادية للأتراك ، وكانوا يشنون حرباً اقتصادية ضد القبارصة الأتراك . وعلى أي حال فإن الجولة السابعة المنشودة من محادثات فيينا نسفت بوفاة مكاريوس فجأة في ٣ أغسطس / آب ١٩٧٧ .

طوال حياته ككاهن ـ سياسي ، كان مكاريوس يؤكد أنه يعمل فقط من أجل وحدة قبرص مع اليونان . وإذ ينظر المرء الآن إلى الوراء ، إلى كل المعارك التي خاضها من أجل هذا الهدف ، منذ اليوم الذي أقسم فيه « يمين الاينوسيس » إلى يوم وفاته بعد سبعة وعشرين عاماً ، يجد أن هذا الكفاح لم يسفر عن شيء سوى العنف وسفك الدماء وبؤس إنساني لا حدود له ، ومخاطر جدية على السلام في المنطقة . والمفارقة المحزنة في هذا كله أن القبارصة اليونانيين مستمرون في الاعتقاد بأنه لولا الانقلاب المجنون الذي قام به الحكام العسكريون اليونانيون ، والتدخل التركي ، لكان كفاح مكاريوس قد توج بالنصر النهائي . إنهم لا يزالون ينظرون إلى مكاريوس كقائد « عظيم » لهم . وأولئك الذين تبعوه بشكل أعمى خلال حياته ، يعدون الآن بأن يكونوا أوفياء لأهدافه وسياساته ومخططاته حتى يتم إنجاز « الانبعاث القومي » .

غني عن القول أن هذا « الانبعاث القومي » يرمز إلى الوحدة مع اليونان (٤٠) .

٢٧ ـ دخول كبريانو

ترك موت رئيس الأساقفة مكاريوس فراغاً في الزعامة السياسية على الجانب اليوناني . ذلك أن رئيس الأساقفة كان فاشستياً يتصرف دائماً وفق رأيه الشخصي ، ولم يهيء أحداً من أقرب معاونيه كي يكون خليفة له .

الوفاة أدت إلى أن يصبح السيد سبيروس كبريانو زعيم الحزب الديمقراطي ، والذي كان في ذلك الحين رئيساً للمجلس النيابي القبرصي اليوناني ، رئيساً بالوكالة . وبعد سبعة أشهر ، وتحديداً في ٥ فبراير / شباط ١٩٧٨ ، أصبح رئيساً من دون أي منافس .

تركيا والقبارصة الأتراك رفضوا ، استناداً إلى حجج قانونية شرعية لا يمكن دحضها ، الاعتراف بكبريانو كرئيس للجمهورية . فقد نظروا إليه على أنه ليس أكثر من رئيس للإدارة القبرصية اليونانية . وكانت لدى القبارصة الأتراك معطيات جدية حول نوع التأثير الذي يمكن أن يمارسه كبريانو على العلاقات بين الطائفتين ، إذ أنهم كانوا يعرفون ، من التصريحات التي كان يدلي بها عندما كان وزيراً لخارجية مكاريوس ، أنه هو أيضاً مناصر متعصب للاينوسيس .

المقتطفات التالية من ثلاثة فقط من تصريحات أدلى بها كبريانو في الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، تفيد في تبرير مخاوف الطائفة القبرصية التركية :

« إن القيادة الوطنية التي تعبر عن أماني كل الشعب ،

ليست مستعدة للقبول بأي حل وسط يزيف الانبعاث القومي للشعب . إن الشعب القبرصي يريد الوحدة مع اليونان ، وسيواصل الشعب القبرصي اليوناني كفاحه تحت راية العلم اليوناني والمناقب اليونانية والمثل العليا اليونانية » .

(نشرة رقم ١٣ صادرة بتاريخ ١٦ يوليو / تموز ١٩٦٦ عن المكتب القبرصي اليوناني للإعلام الرسمي) .

« قبرص هي اليوم دولة مستقلة وذات سيادة ، ولذلك فإن الكفاح من أجل الوحدة مع اليونان بات أسهل وأقصر من ذي قبل » .

(نشرة رقم ٤ صادرة بتاريخ ١ إبريل / نيسان ١٩٦٧ عن المكتب القبرصي اليوناني للإعلام الرسمي) .

« إن وحدة الهدف والغاية والسياسة ، القائمة بين اليونان وقبرص ، هي وحدة مطلقة . والخط السياسي للحكومتين واحد . . . فلا قبرص ولا اليونان يمكن أن تقبلا حلولاً قد يعتبرها الشعب والتاريخ والأجيال القادمة ، عاجلاً أم آجلاً ، مساومات مرفوضة قومياً . . . » .

(نشرة رقم ٧ صادرة بتاريخ ٢٤ مارس / آذار ١٩٧١ عن المكتب القبرصي اليوناني للإعلام الرسمي) .

إذ تؤخذ قوة التزامه بالاينوسيس بعين الاعتبار ، لا يعود مفاجئاً إعلان كبريانو ، وقد أصبح رئيساً ، نواياه في السير على خطى مكاريوس . هكذا فعندما ضغط الجانب التركي من أجل استئناف محادثات فيينا ، اتخذ كبريانو موقفاً متصلباً فطلب تقديم مقترحات جديدة ، ملموسة وجوهرية ، رغم أنه كان يعلم جيداً أن الجانبين

قدما بالفعل اقتراحاتهما في الجولة السادسة من محادثات فيينا ، حيث تم الاتفاق على أن الإيضاحات التي قدمت والنقاط التي أثيرت في ذلك الحين ، سيتواصل بحثها عندما تستأنف المحادثات [٤١] .

وفي الحقيقة كان كبريانو يعتمد على الرفض التركي لطلبه كي يكون قادراً على إلقاء اللوم على الجانب التركي في تأخير التوصل إلى حل .

٢٨ ـ اقتراحات قبرصية تركية جديدة

في منتصف يناير / كانون الثاني ١٩٧٨ ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة قبرص . وفي حفل غداء أقامه في نيقوسيا ، رتب اتفاقاً بيني وبين السيد كبريانو على إجراءات للتفاوض في الجلسة المقبلة من المحادثات . كان الاتفاق ينص على أن يعد الجانب القبرصي التركي اقتراحات بشأن الجوانب الأساسية للمسألة ، ويقدمها للأمين العام للأمم المتحدة . وبعدئذ يقوم الأمين العام باستشارة الفرقاء حول الطريقة المثلى لاستئناف المحادثات .

الاتفاق على الإجراءات لقي ترحيباً واسعاً باعتباره خطوة مهمة على طريق استئناف المحادثات في وقت مبكر . لكن ما أن غادر الأمين العام للأمم المتحدة الجزيرة حتى بدأت القيادة القبرصية اليونانية حملة ضد المحادثات والمقترحات التركية ، على أساس افتراض سخيف بأنها لن تكون مقبولة .

هذه الحملة قطعت شوطاً بعيداً إلى حد أنها أزعجت القطاعات المعتدلة في الطائفة القبرصية اليونانية . فقد نشرت صحيفة « آليثيا » ، وهي صحيفة أسبوعية يونانية محلية ، التحذير التالي في ٦ فبراير / شباط ١٩٧٨ :

« ما أن تحصل تطورات إيجابية في القضية القبرصية حتى تتحرك فوراً القوى الجاهلة المتطرفة للعمل على محاولة خلق الصعوبات وعرقلة التقدم . الأمر نفسه يحصل اليوم ،

فحتى من قبل أن يقدم القبارصة الأتراك اقتراحاتهم ، يطوف ممثلو عدد من الأحزاب السياسية على القرى ليلاً نهاراً كي يدعوا لرفض الاقتراحات ويحرّضوا الناس لمعارضة أي اتفاق » .

« إنه وقت مناسب كي ندرك أن الأمر لا يمكن أن يستمر على هذا النحو . . . إننا نلعب بصورة دائمة بالنار ، وستحترق أيدينا ذات يوم فنفقد كل قدرة على المناورة . لقد حان الوقت كي نغيّر تكتيكاتنا ، ويجب أن نضع حداً لأولئك الذين يطوفون القرى لإلقاء خطب مدمرة من أجل زيادة عدد أنصارهم . . . يجب أن نضع حداً صارماً لتوزيع المنشورات الملأى بالشعارات المتطرفة » .

رغم الحملة القبرصية اليونانية ، أعد الجانب التركي اقتراحاته وقدمها للأمين العام للأمم المتحدة في فيينا في ١٣ ابريل / نيسان ١٩٧٨ . وقد وزعت أيضاً على الصحف مذكرة تفسيرية حول الاقتراحات القبرصية التركية بشأن حل المسألة القبرصية . وبعد ثلاثة اجتماعات مع المستشارين القانونيين والدستوريين للمحاور القبرصي التركي الذي قدم بنفسه الاقتراحات ، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بياناً في ١٥ ابريل / نيسان ١٩٧٨ قال فيه « **إن الاقتراحات القبرصية التركية تتناول الجوانب الدستورية والخاصة بالأراضي في المسألة القبرصية بشكل ملموس وجوهري** »[٤٢] .

أما الزعيم القبرصي اليوناني سبيرُوس كبريانو فرفض الاقتراحات القبرصية التركية برمتها ، عندما قدمها له الأمين العام للأمم المتحدة شخصياً في ١٩ ابريل / نيسان ١٩٧٨ . وأعلن كبريانو أنه يرفض كلياً « فلسفة ومفهوم » الاقتراحات القبرصية

التركية ، وبالتالي لا يمكن التعامل معها على أنها أساس لاستئناف المحادثات .

الجانب القبرصي التركي ، بعدما نفذ بشكل كامل الاتفاق الإجرائي الذي تم التوصل إليه في نيقوسيا في يناير / كانون الثاني ١٩٧٨ ، كان يتوقع أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى استئناف المحادثات. وقد كان لي لقاء مع الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٢ مايو / أيار ١٩٧٨ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، أصدر بعده بياناً أعرب فيه عن دعم الطائفة التركية لاستئناف المحادثات فوراً .

وفي تركيا أعرب رئيس الوزراء أجاويد بدوره عن رأيه بضرورة أن يدعو الأمين العام مجدداً لاستئناف المحادثات ، وشدد على أن الاقتراحات القبرصية التركية قابلة للتفاوض في كل وجوهها [٤٣] غير أن كبريانو ، وعلى الرغم مما أبداه الجانب التركي من مرونة وحسن نية ، تمسك بموقفه المتعنت ورفض بعناد أي تفاوض .

لقد لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الذي رفعه في ٣١ مايو / أيار ١٩٧٨ ، أن قضية التوصل إلى حل سلمي وعادل في قبرص لا تحقق أية فائدة من الدعوة إلى المحادثات في غياب أي اتفاق بشأن أسس التفاوض ، وفي حين لا يرغب هذا الطرف أو ذاك في متابعة مفاوضات مجدية . وقال أيضاً :

الفقرة ٧٣ ـ « . . . ثمة عوامل عدة بدأت بشكل يصعب تلافيه ، تلعب دوراً في وضع كهذا . ففي مثل هذه الحالة الخاصة لم يكن فقط جوهر الاقتراحات المقدمة ، بل أيضاً التطورات الجارية في مكان آخر والتي يرجح أنها تؤثر في المسألة القبرصية . . ما أوجد وضعاً أدى إلى عدم ترجمة

اتفاق الجانبين على استئناف المحادثات » [٤٤] .

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً إلى أن « أحد الطرفين » قد أوحى بوجود مصلحة في « معالجات بديلة » ممكنة [٤٥] .

مما ورد أعلاه من ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة ، يسهل على المرء تحديد الجهة التي عرقلت استئناف المحادثات . فالجانب التركي قد حث على استئناف المحادثات حتى من دون جدول أعمال محدد . أما الطرف الذي « لا يرغب في متابعة مفاوضات مجدية » ويظهر مصلحة في « معالجات بديلة » ، فليس سوى الجانب اليوناني .

ومن السهل أيضاً معرفة « التطورات الجارية في مكان آخر » التي تؤثر سلباً على الوضع ، إذ أن الصراع بشأن مصير « الحظر » كان قائماً في ذلك الوقت بين الإدارة الأميركية والكونغرس . وقد كان الجانب اليوناني يعتقد بأن استئناف المحادثات بين الطائفتين يمكن أن يؤدي إلى رفع الحظر .

٢٩ ـ قضية المفقودين

بعدما تعطلت جهود الأمين العام للأمم المتحدة لإعادة تنشيط المحادثات بين الطائفتين ، أوقف الجانب اليوناني عملية تشكيل هيئة تحقيق في مصير الأشخاص المفقودين في كلا الجانبين . وكانت حجتهم في ذلك أن أي تقدم في الجوانب الإنسانية سيكون وبالاً على مستقبل « الحظر » كما هو الحال بالنسبة إلى التقدم في الجوانب السياسية .

إن مسألة الأشخاص المفقودين لا تمس القبارصة اليونانيين وحدهم . وكما ذكرنا آنفاً فإن هذه المسألة أثيرت أولاً في ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ، إثر المجازر التي ارتكبها اليونانيون ضد الطائفة القبرصية التركية ، عندما كان مئات المدنيين من القبارصة الأتراك يتعرضون للخطف على أيدي ما يسمى قوى الأمن القبرصية اليونانية فلا يراهم أحد في ما بعد . وقد اختفى مئات آخرون بعد عملية السلام التركية في ١٩٧٤ .

أما مسألة الأشخاص المفقودين في الجانب اليوناني فنشأت كنتيجة لانقلاب ١٥ يوليو / تموز ، عندما تعرض آلاف القبارصة اليونانيين للقتل في المعارك التي نشبت بين مؤيدي الانقلاب ومناصري مكاريوس . وقدرت تقارير صحافية أجنبية مستقلة عدد القبارصة اليونانيين الذين قتلوا أو أعدموا خلال الانقلاب بأكثر من ٢٠٠٠ شخص . على أن السلطات القبرصية اليونانية لم تصدر أبداً قائمة رسمية بهؤلاء الضحايا . وعلى الرغم من إفادات شهود عيان

عن عمليات القتل الجماعي والمقابر الجماعية في الجانب اليوناني ، لم تجر أية محاولة جدية لتعقب آثار الفاعلين وإحالتهم إلى المحاكمة . حتى شهادة الكاهن القبرصي اليوناني بابا تستوس (راجع الملحق رقم ٤) الذي اشتكى إلى رئيس الأساقفة مكاريوس من أنه أرغم ، بعد الانقلاب ، على دفن شاب قبرصي يوناني جريح مع كومة من االموالين المقتولين وبعض القبارصة الأتراك . . . تم تجاهلها من دون أي تحقيق ولو شكلي .

السلطات القبرصية اليونانية حملت الأتراك المسؤولية عن كل مفقوديها ، زاعمة أن ٢٠٠٠ قبرصي يوناني اختفوا خلال التدخل التركي . وللمفارقة فإن هذا الرقم نفسه هو الذي أعطي لضحايا الانقلاب . أما إلقاء اللوم على الأتراك في اختفاء هؤلاء فلم يكن سوى ذريعة ملائمة لعدم القيام بأي عمل ضد الفاعلين والمتعاطفين مع الانقلاب ، فضلاً عن أنه يشكل حجة ممتازة لشن حملة دعائية ضد تركيا .

إن مسألة الأشخاص المفقودين وغيرها من المسائل الإنسانية ، تم بحثها في الاجتماعات الأسبوعية التي عقدتها مع السيد كليريذس، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، غداة وقف إطلاق النار في أغسطس / آب ١٩٧٤ . وقد أعلن ممثل اللجنة الدولية بشكل قاطع وبحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في قبرص ، أن كل أسرى الحرب الذين أخذتهم تركيا أعيدوا إلى الجزيرة وجرى تسليمهم إلى الجانب اليوناني . هذه الحقيقة أثبتت أيضاً في تقرير رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٨ مارس / آذار ١٩٧٧ . وفي ذلك الوقت لم يكن هناك سوى ٢٣ أو ٢٤ حالة تستدعي التحقيق .

القبارصة اليونانيون كانوا يعلمون كل هذه الحقائق ، لكنهم استمروا في الزعم بأن بعض اليونانيين المفقودين ما زالوا معتقلين في تركيا .

خلال الاجتماعات التي تمت بيني وبين رئيس الأساقفة مكاريوس في ٢٧ يناير / كانون الثاني و ١٢ فبراير / شباط ١٩٧٧ ، نوقشت مسألة الأشخاص المفقودين بعمق ، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة (راجع الملحق رقم ٧) . وقد زعم رئيس الأساقفة أنه لم يكن يعرف عدد القبارصة اليونانيين الذين قتلوا أثناء الانقلاب أو أين دفنوا ، وأقر بأنه كان يستخدم هذه القضية لأهداف دعائية ، وقال بأنه يفعل ذلك لأنه لا يملك أي سلاح آخر يستخدمه ضد الأتراك [٤٦] . أما الجانب القبرصي التركي فاقترح تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الطائفتين والصليب الأحمر والهلال الأحمر وبمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر . لكن الجانب اليوناني رفض هذا الاقتراح بعد شهرين من تقديمه .

على أن الجهاز الدعائي القبرصي اليوناني لم يدخر ، في هذه الأثناء ، أي جهد في إبلاغ العالم بأن تركيا والقبارصة الأتراك كانوا يعرقلون إنشاء مثل هذه اللجنة .

عام ١٩٧٧ طرحت المسألة على اللجنة الثالثة في الأمم المتحدة (اللجنة المختصة بالمسائل الاجتماعية والثقافية ـ المترجم) وصدر قرار بالإجماع نصت فقراته العملانية على ما يلي :

« . . إن اللجنة إذ تبدي اهتمامها بعدم حصول تقدم كافٍ باتجاه اقتفاء آثار المفقودين في قبرص وإحصاء عددهم . .

وإذ تعرب عن الأمل في نجاح المناقشات الصريحة

الجارية حالياً لإقامة لجنة مشتركة لاقتفاء آثار المفقودين :

١ ـ تطلب من الأمين العام بذل وساطته الحميدة من خلال ممثله الشخصي في قبرص لدعم إنشاء هيئة تحقيق بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحيث تكون في وضع تعمل فيه بتجرد وفعالية وسرعة لحل المسألة بدون أي تأخير .

٢ ـ تدعو كل الأطراف المعنية لمواصلة التعاون في إقامة هيئة تحقيق وإزالة الشكليات بهدف الإسراع في تنشيطها .

مندوبو تركيا والقبارصة الأتـراك حثوا على الإسراع في إقامة اللجنة التي قضى بها قرار الأمم المتحدة ، لكن الجانب القبرصي اليوناني أرجأ هذه القضية مدة ١٢ شهراً ، وهي مدة قضاها أيضاً في إبلاغ العالم بأن تركيا ترفض إقامة لجنة التحقيق .

غير أنه عندما عرضت القضية على اللجنة الثالثة عام ١٩٧٨ حيث قدم الجانب التركي مشروع قرار بوضع قرار العام الماضي موضع التنفيذ ، طرح الجانب اليوناني تعديلات على القرار محاولاً استبدال ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة . وعندما عرض هذا القرار على التصويت وافق عليه ٦٧ صوتاً مقابل خمسة عارضوه وثلاثة امتنعوا عن التصويت. أما الجانب التركي فأصرّ على تطبيق القرار الذي صدر عام ١٩٧٧ بالإجماع ، إذ رأى القبارصة الأتراك في هذه الخطوة التي أقدم عليها القبارصة اليونانيون محاولة لإبقاء هذه المسألة الإنسانية كأداة دعائية في الحقل السياسي .

وفي لقاء القمة الذي تم بيني وبين كبريانو في ١٩ مايو / أيار ١٩٧٩ ، تعهد الجانب التركي بالحصول على الصلاحيات

اللازمة للبحث في اقتراح تسوية ، غير أن الحكومة كانت منقسمة حيال هذه المسألة ، في حين كانت لجنة ذوي القبارصة الأتراك المفقودين تلح على ضرورة تطبيق القرار الإجماعي لعام ١٩٧٧ .

مما يجدر تسجيله هنا أن تركيا ودولة قبرص التركية الفدرالية أعلنتا مراراً في بيانات رسمية أن ليس ثمة أي يوناني أو قبرصي يوناني معتقل أو أسير حرب سواء في تركيا أو على الأراضي التي تخضع لسيطرة السلطات القبرصية التركية في شمال قبرص .

إن الانطباع العام حيال هذه المسألة وهو نفسه انطباع المراسلين الأجانب، هو أن الغالبية العظمى من القبارصة اليونانيين المفقودين قد قتلوا خلال انقلاب ١٥ يوليو / تموز ، وأن الباقين ـ ممن كانوا بمعظمهم عناصر مسلحة ـ يفترض أنهم قضوا في معارك ما بعد الانقلاب .

٣٠ ـ مسألة المهجرين

الزعماء القبارصة اليونانيون يواصلون أيضاً ، ولأسباب دعائية ، استخدام قضية إنسانية أخرى هي قضية المهجرين. وهم يزعمون ، كما في قضية المفقودين ، أن هذه المسألة جديدة تماماً في النزاع القبرصي ، وقد جاءت مع التدخل التركي في صيف ١٩٧٤ . غير أن الانتقال القسري للسكان بدأ أولاً مع هجمات « أيوكا » على القبارصة الأتراك عام ١٩٥٨ ، ثم تلاه نزوح جماعي لحوالي ربع عدد السكان الأتراك في الجزيرة باتجاه مناطق أكثر أماناً ، في أعقاب المجازر القبرصية اليونانية في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ . وارتفع عدد القبارصة الأتراك النازحين إلى ٦٥,٠٠٠ في أواخر سبتمبر / أيلول ١٩٧٤ عندما انتقل الأتراك الذين يقيمون في مناطق يسيطر عليها اليونانيون ، إلى الشمال بسبب الظلم والمعاملة القاسية التي عانوا منها طيلة أحد عشر عاماً ، وأيضاً بسبب المجازر التي ارتكبتها العناصر اليونانية المسلحة خلال وبعد الانقلاب .

أما انتقال القبارصة اليونانيين من الشمال إلى الجنوب ، فبدأ في أعقاب نزول قوات السلام التركية على أرض الجزيرة ، لكن ذلك لم يكن ناجماً عن استخدام القوة المسلحة ضدهم ، بل إن شرارة النزوح أطلقها في ذلك الحين ما كانت تبثه الإذاعة القبرصية اليونانية من مزاعم عن أمور رهيبة سيمارسها الأتراك ضد اليونانيين . هذه الإثارة للذعر كان الهدف منها جعل القبارصة اليونانيين يقاتلون بقوة أكبر ضد القوات اليونانية ، غير أنها بدلاً من

ذلك زرعت الرعب في صفوف اليونانيين الذين سارعوا إلى مغادرة منازلهم قبل وصول القوات التركية . وفي مرحلة لاحقة انتقل قبارصة يونانيون إلى الجنوب لسبب أساسي هو الخوف من قيام القبارصة الأتراك بعمليات انتقامية للمجازر التي تعرضوا لها ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، وبعد عملية السلام . على سبيل المثال فإن اليونانيين المقيمين في « فاروشا » فروا لأنهم علموا بأمر المجزرة التي راح ضحيتها كل السكان في القرى التركية الثلاث « آلوا » ، « ساندالاريس » و « ماراثا » في منطقة فاماغوستا .

وفي التقرير الذي أعدته بعثة تقصي الحقائق التي شكلتها اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأميركي (أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٤) وصف وافٍ لتأثير مثل هذه « القصص المرعبة » على القبارصة اليونانيين خلال المرحلتين الأولى والثانية من عملية السلام . يقول التقرير :

« كلما وحيثما تحدثت البعثة إلى نازحين قبارصة يونانيين ، كانت القصة واحدة في جوهرها : ناس نزحوا في اللحظة التي رأوا فيها أو ظنوا أن الجيش التركي يتقدم باتجاه مدينتهم أو قريتهم » .

أما بالنسبة إلى المرحلة الثانية من العملية فيقول التقرير :

« القبارصة اليونانيون فروا لحظة سماعهم إشاعة أو رأوا بأنفسهم قوات عسكرية ، مما أدى عملياً إلى فراغ جعل بمقدور الجيش التركي ـ وقد فعل ـ أن يتحرك دون أية مقاومة ودون أي وجود للسكان » .

المقطعان الواردان أعلاه من تقرير بعثة تقصي الحقائق لا

يؤكدان فقط حقيقة أن القبارصة اليونانيين النازحين قد غادروا منازلهم من دون أن تستخدم ضدهم أية قوات مسلحة ، بل إنهما أيضاً يكشفان زيف القصص المختلفة التي حاكها القائمون على الدعاية القبرصية اليونانية حول « المعاملة الوحشية للمدنيين » من قبل الجيش التركي .

كيف يمكن للقوات التركية أن تؤذي أناساً لم يكونوا هناك ؟ لكن أحداً لا يبدو مهتماً بالعثور على الأسباب الحقيقية لأحد عشر عاماً من الرعب والاضهاد والظلم والتمييز ، التي أرغمت ٦٥,٠٠٠ قبرصي تركي على مغادرة منازل أجدادهم والنزوح شمالاً ، مخاطرين حتى بالموت على أيدي المسلحين اليونانيين غير النظاميين ، وهو ما حصل فعلاً .

لقد استغل الجانب اليوناني قضية المهجرين ، أولاً بالمبالغة في تقدير عدد القبارصة اليونانيين النازحين ، ومن ثم ، وبشكل سافر ، بتأخير إعادة إسكانهم .

غداة وقف إطلاق النار نهائياً في أغسطس / آب ١٩٧٤ ، نقل عن السلطات القبرصية اليونانية إبلاغها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ، بأن عدد النازحين اليونانيين هو ١٦٠,٠٠٠ شخص . هذا الرقم يشمل آلاف القبارصة اليونانيين الذين فروا من المدن الرئيسية والقرى ولجأوا إلى التلال أو إلى مناطق يونانية خلال الانقلاب وعملية السلام ، لكنهم عادوا إلى منازلهم عقب وقف إطلاق النار .

الرقم الدعائي الذي يضعه القادة القبارصة اليونانيون هو ٢٠٠,٠٠٠ شخص . غير أن السيد كريتون تورناريدس المدعي

العام القبرصي اليوناني وضع عام ١٩٧٥ مذكرة حول « الجوانب القانونية لمسألة النازحين في قبرص » قال فيها إن العدد الإجمالي للقبارصة اليونانيين الذين كانوا يقيمون في المناطق المحررة في الشمال هو ١٢٨,٥٦٣ شخصاً . مع ذلك فإن الجانب اليوناني لم يحاول مطلقاً تفسير كيف يمكن أن ينزح ٢٠٠,٠٠٠ يوناني من منطقة لم يكن يعيش فيها سوى ١٢٨,٥٦٣ يونانياً .

في مهرجان جماهيري أقيم في نيقوسيا في ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٥ ، أعلن أمين عام لجنة النازحين القبارصة اليونانيين أن ٥٦,٣٠٠ نازح هم في حاجة دائمة إلى مساكن ، وأن ١٨,٠٠٠ من هؤلاء يقيمون في مخيمات . وقال أيضاً إن تقديم هذه المساكن إلى اللجنة قد أرجىء مراراً إلى حد الإعاقة التامة [٤٧] .

ورغم هذا كله فإن القادة القبارصة اليونانيين ما زالوا يتحدثون في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى عن ٢٠٠,٠٠٠ قبرصي يوناني نازح وعن جزيرة تنتشر فيها مخيمات اللاجئين .

إن الأرقام المبالغ فيها عن النازحين تدر معونات سخية . والمخيمات تشكل مادة طيبة للدعاية حتى ولو لم يكن ثمة خيمة واحدة .

في ٢٤ فبراير / شباط ١٩٧٧ ، وبمناسبة الزيارة التي قام بها السيد كلارك كليفورد إلى قبرص ، بعثت وكالة UPI الأميركية بتقرير كشفت فيه كيف يتم ترتيب « جولات منظمة » لكبار الزوار على مخيمات اللاجئين لإعطاء أكبر قدر من التأثير ، فوصفت زيارة كلارك كليفورد إلى مخيم يوناني للاجئين وسلوك إحدى نزلائه على الشكل التالي :

«لقد أجهشت هي وآخرون بالبكاء حين كان السيد كليفورد يقفل عائداً كي يستقل سيارة ليموزين مغادراً المخيم . عندها جفت دموعها فجأة ، فابتسمت ولوحت بيدها لموفد الرئيس كارتر قبل أن تنضم إلى النساء الأخريات في باص حكومي أقلهن إلى منازلهن» .

مثل هذه الاستعراضات لا تزال السلطات القبرصية اليونانية تقدمها من دون أي تغيير ، كلما قامت شخصيات مهمة بزيارة الجانب اليوناني .

٣١ ـ دبلوماسية هجومية

أجواء « الانفراج » التي سادت العلاقات بين الطائفتين ، بعد لقاءات دنكتاش ـ كليريذس في يناير / كانون الثاني وفبراير / شباط ١٩٧٧ ، راحت تتبدد مع وصول كبريانو إلى الحكم ، وتلاشت كلياً عندما رفض هذا الأخير بشكل كامل المقترحات التركية في أبريل / نيسان ١٩٧٨ .

لقد قضى كبريانو معظم شهر مايو / أيار وشهر يونيو / حزيران من عام ١٩٧٨ وهو يقوم شخصياً بحملة لتأمين استمرار حظر الأسلحة عن تركيا . كان يؤنب الجميع ـ بمن فيهم رؤساء حكومات ودول ـ ممن دعوا إلى رفع الحظر وأوصوا باستئناف المحادثات ، مطلقاً على ما يقوم به اسم « الدبلوماسية الهجومية »[٤٨] . وهذه « الدبلوماسية » نفسها استخدمها كبريانو داخل المنطقة التي تسيطر عليها إدارته ، فحمل بقسوة على منتقديه واصفاً إياهم بـ « العناصر التفريقية » ، وفصل مفاوضه في المحادثات ، تاسوس بابادوبولس لاعتراضه على الطريقة التي يتم بها تأويل سياسة رئيس الأساقفة مكاريوس .

غير أن حملة كبريانو للإبقاء على « الحظر » اثبتت عدم جدواها ، إذ لم يكن ثمة من يريد لهذا الحظر أن يستمر ، باستثناء اليونان والقبارصة اليونانيين . أضف إلى ذلك أن اليونان أرادت الحظر لا لصالح القبارصة اليونانيين ، بل لصالحها هي ، فقد كان كرامنليس رئيس الوزراء اليوناني يجري اتصالات سرية داخل دوائر الناتو مطالباً بـ « التكافؤ » بين اليونان وتركيا في إمدادات السلاح .

إن اللحاق بتركيا من خلال الحصول على مزيد من الدعم العسكري ، لم يكن أمراً ممكناً ، لذلك فإن تخفيض ما تحصل عليه تركيا ، عبر الحظر ، بدا بالنسبة إلى اليونان أسرع وسيلة لـ « التكافؤ » بل ، ومع الزمن ، إلى شيء أفضل .

ما تخسره تركيا تربحه اليونان . . لذا دعم كرامنليس بشدة جهود كبريانو للإبقاء على « الحظر » .

أما في ما يتعلق بالقضية القبرصية ، فاتخذ رئيس الوزراء اليوناني موقفاً سلبياً ، إذ رفض المساهمة في الجهود المبذولة لإيجاد حل ، زاعماً أن المسألة القبرصية هي مسألة تخص قبرص وتركيا . وقد لخص سياسة حكومته حيال قبرص على النحو التالي : « قبرص تقرر واليونان تساند » .

كما كبريانو لم يكن كرامنليس في عجلة من أمره لإيجاد حل للمسألة القبرصية ، فالطائفة القبرصية اليونانية لم تكن تواجه أي تهديد أو مصاعب : كل النازحين تقريباً من القبارصة اليونانيين أعيد إسكانهم، والاقتصاد القبرصي اليوناني كان يتطور بسرعة كبيرة بفضل الدعم المالي الضخم الذي كان يتدفق من الولايات المتحدة وبريطانيا والبلدان الأخرى . لذا كان بمقدور اليونان والقبارصة اليونانيين أن يتحملوا انتظار « انبعاث قومي » كامل في قبرص . لكن شعار كرامنليس « قبرص تقرر واليونان تساند » لم يكن ، على أي حال ، مقنعاً . فعلى الجانب اليوناني كان الحرس الوطني لا يزال تحت قيادة جنرالات وضباط يونانيين ، والطائفة القبرصية اليونانية مستمرة في النظر إلى أثينا على أنها « العاصمة القومية » التي تتخذ فيها كافة القرارات العسكرية والسياسية ، وكبريانو لا يقدم على أية خطوة ما لم يستشر الحكومة اليونانية أولاً .

جدير بالذكر، هنا، أن كرامنليس تظاهر بأنه يتخذ موقفاً مماثلاً بعد إنشاء جمهورية قبرص عام ١٩٦٠ . غير أنه تبين في ما بعد أن مخطط أكريتاس (راجع الملحق رقم ٣) قد وضع من قبل ضباط كبار في الجيش اليوناني ، وأن الجيش السري لمكاريوس قد جهز بكميات كبيرة من البنادق والرشاشات والقنابل والمسدسات ومدافع البازوكا أرسلتها اليونان في الفترة ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٣ (٤٩) .

وعندما رفع أخيراً الحظر الأميركي على الأسلحة، في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨ ، وجه القادة اليونانيون والقبارصة اليونانيون اهتمامهم نحو الأمم المتحدة كأداة لممارسة الضغط على تركيا ، فأطلق كبريانو « دبلوماسيته الهجومية » في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الأخرى شاكياً من عدم استجابة تركيا لمقررات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، ومعلناً رغبته في البحث عن حل من خلال الأمم المتحدة فقط . وقد أقنع ، آنذاك ، الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية بأن السياسة الأكثر حكمة هي التحول نحو الجمعية العمومية للأمم المتحدة للحصول على قرار « حازم » ووضعه موضع التنفيذ من خلال عقوبات تصدر عن مجلس الأمن .

٣٢ ـ « شيك » من الأمم المتحدة

الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية تفرق بينها الخلافات العقائدية ، لكنها تنسى كل خلافاتها وتتعاون في مواجهة العدو المشترك : الأتراك . . وتسعى إلى هدف مشترك : « الاينوسيس » . حتى الحزب الشيوعي القبرصي اليوناني (آكيل) ملتزم بنهج « الاينوسيس » من خلال قرار ساري المفعول صادر عن أحد مؤتمراته (٥٠) . لهذا لم يكن من الصعب على كبريانو أن يضمن تعاون قادة الأحزاب كافة ، للبحث عن مساعدة من الأمم المتحدة ضد الجانب التركي . وقد تم تشكيل وفد ضم قادة كل الأحزاب وأرسل إلى نيويورك للضغط داخل وخارج الأمم المتحدة ، ونظمت تظاهرات شعبية في نيقوسيا للتأثير على البعثات الأجنبية .

« الحفلة » كلها كانت بمثابة صفقة تجارية يقوم بها القادة القبارصة اليونانيون ، إذ تحدثوا عن تأمين « شيك » من الجمعية العمومية ومن ثم « صرفه » في مجلس الأمن .

الجمعية العمومية للأمم المتحدة بحثت القضية القبرصية في أوائل نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٨ ، بغياب أي ممثل عن القبارصة الأتراك ، فبسبب بعض القواعد الإجرائية لا يسمح للطائفة القبرصية التركية بأكثر من أن تطرح وجهة نظرها بشكل سريع في اللجنة السياسية الخاصة ـن دون أن يكون لها الحق في أن تقول أية كلمة في الجلسة المكتملة الأعضاء حيث تتم مناقشة القضية .

هذا التدبير الظالم بحق الأتراك ، يصب بشكل خاص في

صالح الجانب اليوناني إذ يتيح فرصة الكلام للطائفة القبرصية اليونانية وأيضاً لما يسمى « حكومة قبرص » ، بل والاقتراع لصالح قضيتها [٥١] .

في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العمومية ، باسم تركيا والطائفة القبرصية التركية معاً ، أشار ممثل تركيا الدائم في مجلس الأمن إلى أن القيادة القبرصية اليونانية التي تتمتع بكل المزايا « تحت رداء حكومة قبرص » ، لا ترى موجباً للتفاوض على حل يؤدي إلى تقاسم السلطة التي تحظى بها حالياً بشكل مطلق . وشدد على أهمية المحادثات بين الطائفتين مكرراً أن تركيا ليس لها أية مطامع إقليمية في قبرص . وقال إن التدخل التركي في قبرص قد وقع بسبب الحاجة إلى الحؤول دون إبادة الطائفة القبرصية التركية ، ولإنقاذ استقلال الجزيرة . وناشد الجمعية العمومية عدم اتخاذ أي قرار من شأنه أن لا يشجع على استئناف المحادثات بين الطائفتين بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة .

مثل هذه المناشدة عبرت عنها وفود أخرى ، غير أن الجمعية العمومية وافقت على قرار وصفه المندوب الأميركي بأنه « **لن يساعد في توفير مناخ يؤدي إلى استئناف المفاوضات** » [٥٢] .

أحد العناصر السلبية في القرار الذي كان من شبه المؤكد أنه سيعرقل استئناف المحادثات ، هو الفقرة التي أوصت بأن « **يقوم مجلس الأمن ، في مهلة زمنية محددة ، بدراسة مسألة تطبيق قراراته المتعلقة بهذه القضية ، وأن يبحث ويقر ، إذا اقتضت الضرورة ، كل الإجراءات العملية المناسبة الواردة في الميثاق ، لوضع قرار الأمم المتحدة موضع التنفيذ** » .

المندوب الأميركي أشار خلال الجلسة إلى أن هذه التوصية غير

مقبولة لأنها كانت مضللة في اقتراح ما دعي مجلس الأمن للقيام به .

وعندما طرحت الفقرة المؤذية على اقتراع منفصل هبطت نسبة الأكثرية التي صوتت على القرار بكامله، من ١١٠ إلى ٨٠ وارتفع عدد الممتنعين عن التصويت من ٢٢ إلى ٤٨ .

تركيا وصفت القرار بأنه من جانب واحد ، واستنكرت فشل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الأخذ بعين الاعتبار التطورات المهمة كالخطوط الإرشادية التي تم الاتفاق عليها بيني وبين رئيس الأساقفة الراحل مكاريوس .

أما الجانب القبرصي التركي فوصف بدوره القرار بأنه من جانب واحد ، وأعلن أنه لن يرضخ لقرار اتخذ في غيابه . لكنني مع ذلك أعلنت استعدادي لاستئناف المحادثات فوراً ، إذا كان الجانب القبرصي اليوناني مستعداً للمجيء الآن إلى طاولة المفاوضات .

ورغم أن قرار الجمعية العمومية دعا إلى استئناف فوري للمحادثات بين الطائفتين ، على قدم المساواة، إلا أن الجانب القبرصي اليوناني لم يكن في حالة نفسية تدفعه للتفاوض ، بل إنه قدم على الفور طلباً لعقد اجتماع لمجلس الأمن من أجل أن يصرف « الشيك » الذي حصل عليه لتوه من الجمعية العمومية .

اجتمع مجلس الأمن وناقش الطلب القبرصي اليوناني ، غير أنه لم يبحث في أي إجراء ينص عليه الميثاق ، حسبما كان اليونانيون يضغطون .

لقد دعا مجلس الأمن الأطراف المعنية إلى التجاوب والتعاون

في تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، خلال مهلة زمنية محددة (من دون أي تحديد زمني لهذه المهلة) ، وحث ممثلي الطائفتين على استئناف المفاوضات تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وطلب من هذا الأخير أن يضع تقريراً عن المفاوضات والتقدم الحاصل باتجاه تطبيق قراراته ، في مهلة أقصاها ٣٠ مايو / أيار ١٩٧٩ ، أو قبل ذلك الموعد إذا اقتضت التطورات .

إن الناقشة التي قام بها مجلس الأمن بشأن قبرص كانت أقرب إلى صميم الموضوع من مناقشة الجمعية العمومية ، وذلك بسبب استعداد المجلس لسماع كلا الطرفين في المسألة القبرصية . فالجانب القبرصي التركي كان هناك ليشرح قضيته ويفند كل مزاعم الجانب الآخر . وقد حللت ، في مداخلة مطولة ، أسباب النزاع بين الطائفتين ونتائجه ، وشرحت بالتفصيل التجارب الرهيبة التي مر بها القبارصة الأتراك بدءاً من حملة «إيوكا» الإرهابية وحتى صيف ١٩٧٤ .

٣٣ ـ توطئة للاستقلال

المحادثات التي بدأت بين الطائفتين في ١٥ يـونيو / حزيران ١٩٧٩ ، نتيجة للاتفاق الذي تم بيني وبين الزعيم القبرصي سبيروس كبريانو في الشهر السابق ، انقطعت فجأة بسبب إصرار الجانب القبرصي اليوناني على أن اتفاقات قمتي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ لم تكن تشمل ثنائية المناطق .

لقد أصبح تدويل النزاع القبرصي هدفهم المعلن الآن ، فبعدما تركوا طاولة المفاوضات ذهبوا أولاً إلى مؤتمر عدم الأنحياز في كولومبو ، ثم إلى مؤتمر اتحاد البريد العالمي في ريو دو جانيرو ، وأخيراً إلى قمة عدم الانحياز في هافانا. وإذ حصلوا في كل هذه الاجتماعات على قرارات منحازة ضد القبارصة الأتراك وتركيا ، باتت وجهتهم الحصول على جلسة مناقشة للقضية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

القبارصة الأتراك لم يتح لهم لا الظهور ولا إسماع صوتهم في هذه المؤتمرات الدولية لأن الحكومات المعترف بها هي فقط التي يحق لها المشاركة فيها، ذلك أن المجتمع الدولي يتجاهل حقيقة أنه لم يعد ثمة حكومة شرعية في قبرص منذ ٢١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ .

ولطالما حذرنا من أنه إذا استمر القبارصة اليونانيون في التنكر على المستوى الدولي تحت اسم الحكومة الشرعية لكل قبرص ، فلن يكون لدينا أي مبرر لاستئناف المحادثات التي عطلوها مراراً . لكن هذه التحذيرات ذهبت سدى .

أكثر من ذلك فإننا حثثنا الأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم ، الذي كان حاضراً في قمتي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ لكي يبلغ القبارصة اليونانيين بأنهم إذا رفضوا القبول بشرط ثنائية المناطق كعنصر أساسي في أي نظام فدرالي مقبل ، فسيكون من العبث تجديد الحوار . وفي هذه الحالة سنشعر بأننا أحرار في تأكيد حقنا في تقرير المصير ، من دون أي تأخير .

الدكتور فالدهايم الذي لم يكن يعرف الكلل، واصل جهوده لاستئناف المحادثات ، واستؤنفت بالفعل في ٩ أغسطس / آب ١٩٨٠ بعد تأخير دام ١٤ شهراً .

وفي جلسة رسمية قصيرة في « ليدرا بالاس » (فندق يقع على الخط الأخضر الفاصل بين المنطقتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية وتقيم فيه قوات حفظ السلام الدولية ـ المترجم) قرأ السفير هوغو غوبي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص ، بالنيابة عن الدكتور فالدهايم ، البيان الاستهلالي المتفق عليه والذي أورد في ما يلي نصه الكامل :

« إنني أسجل أن كلا الطرفين قد أبديا استعدادهما لاستئناف المحادثات التي علقت بالتشاور مع الطرفين في ٢٢ يونيو / حزيران ١٩٧٩ ، وأن يتم ذلك في إطار مهمة الوساطة الحميدة التي أنيطت بالأمين العام للأمم المتحدة من قبل مجلس الأمن ، وعلى أساس الاتفاقيات التي عقدت على مستوى عال في ١٢ فبراير/شباط ١٩٧٧ و١٩ مايو/أيار ١٩٧٩ .

في هذا الإطار أبدى كلا الطرفين نواياهما في جعل المحادثات المستأنفة ، عن طريق المثابرة والدعم ، مفاوضات فعلية بالنقاش البناء والاهتمام الكامل بكافة

جوانب المسألة القبرصية. وفي هذ الخصوص أود أن أسجل أن فهم الأمين العام للأرضية المشتركة التي تحققت في سياق المشاورات التي جرت على مدى الشهور الأخيرة يقوم على ما يلي:

أ ـ كلا الطرفين أكدا صلاحية الاتفاقيات التي عقدت على مستوى عال في ١٢ فبراير / شباط ١٩٧٧ و ١٩ مايو / أيار ١٩٧٩ .

ب ـ كلا الطرفين أكدا دعمهما لحل فدرالي في الجانب الدستوري ، وثنائية المناطق في الجانب الخاص بالأراضي من المسألة القبرصية .

ج ـ كلا الطرفين أشارا إلى أن مسألة الأمن يمكن أن تثار وتناقش في المحادثات بين الطائفتين . ومن المتفق عليه أن هذه المسألة ستناقش مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الصعوبات التطبيقية التي يمكن أن تواجه الطائفة القبرصية التركية ، كما يمكن أن تثار وتناقش مسألة أمن قبرص ككل .

د ـ كلا الطرفين طالبا الأمين العام بالسعي لمواصلة المفاوضات بين الطائفتين .

إن التطبيق العملي للمفاهيم الواردة أعلاه في الفقرتين (ب) و (ج) سيتم التعامل معه في إطار الاهتمام الأساسي بالجوانب الخاصة بالدستور والجوانب الخاصة بالأراضي ، وسينعكس في المواقف والمقترحات الجوهرية التي يقدمها الطرفان ، في ما يتعلق بالموضوعات المختلفة الواردة على جدوى الأعمال .

وفي ما يتعلق بالأمور التي ستجري مناقشتها فإن الأمين العام يدرك ، استناداً إلى اتفاقية ١٩ مايو / أيار ، أن هذه الأمور ستشمل الموضوعات التالية :

أ ـ التوصل إلى اتفاق على إعادة التوطين في « فاروشا » بإشراف الأمم المتحدة ، وفق أحكام البند الخامس من اتفاقية ١٩ مايو / أيار .

ب ـ إجراءات عملية أولية يتخذها الجانبان لتعزيز حسن النية والثقة المتبادلة والعودة إلى الأحوال الطبيعية ، وفق أحكام البند السادس الذي يشير إلى ضورورة إعطاء أهمية خاصة لهذه المسألة .

ج ـ الجوانب الدستورية .

د ـ الجوانب الخاصة بالأراضي .

أما في ما يتعلق بالإجراءات ، فمن المتفق عليه أن الموضوعات الأربعة الواردة أعلاه ينبغي مناقشتها بشكل متزامن ، وبالتناوب ، في اجتماعات متتالية . وفي مرحلة مبكرة ملائمة يشكل المتحاورون مجموعات عمل .

وكما كان مرتباً ، لم يدل المفاوضان ، السيد أونان عن الجانب القبرصي التركي والسيد جورج يوانيدس عن الجانب القبرصي اليوناني ، بأية ملاحظات ، وهو ما يعني ، وفق أسلوب عمل الأمم المتحدة ، قبولهما الضمني ببيان الأمين العام .

أربعة عشر شهراً ضاعت بسبب اعتراض القبارصة اليونانيين على ثنائية المناطق في الدولة الفدرالية المقترحة ورفضهم الاعتراف بالعامل الأمني . أما الآن فثمة اعتقاد بأن هذا الخلاف

غير المجدي قد سوي أخيراً . غير أن هذه الآمال تلاشت خلال ساعات من الاجتماع ، عندما عقد السيد سبيروس كبريانو رئيس القبارصة اليونانيين ، مؤتمراً صحافياً أنكر فيه بشدة أن يكون الجانب القبرصي اليوناني قد أعطى أي تعهد في ما يتعلق بتعبير « ثنائية المناطق » (راجع النص الكامل في كتاب The Cyprus Dispute من تأليف نجاتي أرتكون ، ص ٣٧١) . بل إنه ذهب إلى حد التبرؤ من اتفاقية تبادل السكان التي تمت بين السيد كليريذس وبيني في ٢ أغسطس / آب ١٩٧٥ ، والتي على أساسها انتقلت الطائفتان ، ابتداء من سبتمبر / أيلول التالي ، كل إلى منطقتها : القبارصة الأتراك إلى الشمال والقبارصة اليونانيون إلى الجنوب . وقد « فر » حوالي ٦٥,٠٠٠ قبرصي تركي تاركين وراءهم كل شيء ، ناشدين الأمن في الشمال حيث لن يكون عليهم العيش في خوف مما يحمله الغد ، كما كان حالهم في السنوات الإحدى عشرة الماضية . لكن كبريانو يزعم الآن بأنه ينبغي السماح لكل قبرصي بالعودة إلى قريته . هذا الأمر ، على حد قوله ، هو حق إنساني أساسي . على أن الهدف الحقيقي من هذا المطلب هو العودة إلى نمط الإقامة في مرحلة ما قبل ١٩٧٤ ، بحيث يصبح القبارصة الأتراك الذين يقل عددهم بنسبة كبيرة عن عدد القبارصة اليونانيين ، مرة أخرى رهائن سياسيين في أيدي القبارصة اليونانيين ، ومرغمين على الرضوخ لمشيئتهم .

في هذه الأثناء قدم الأمين العام صيغة لـ« اتفاق مجدود » يتيح عودة القبارصة اليونانيين إلى بعض المناطق في « فاروشا » شرط أن يوافق اليونانيون على إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي وأن يدار بالمشاركة بين الطائفتين وبإشراف الأمم المتحدة .

كنا مستعدين للنظر في هذا الاقتراح ، غير أن الجانب

القبرصي اليوناني رفض الأخذ به . كانت سياستهم تقوم على « كل شيء أو لا شيء »، فلماذا ينبغي أن يفتحوا مطار نيقوسيا وينهون، بالتالي، الحصار الاقتصادي المفروض على الشمال؟

عام ١٩٨١ شاركت في المؤتمر الإسلامي حيث أعطيت دولة قبرص التركية الفدرالية موقع مراقب . وتنفيذاً لما وعدنا به من عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يترك آثاراً سلبية على المفاوضات ، ورغبة في تقديم مثل للقبارصة اليونانيين ، فإنني لم أثر القضية القبرصية . لكنهم لم يقدروا هذه البادرة وواصلوا سياستهم الهادفة إلى التدويل .

في فبراير / شباط ١٩٨١ أثاروا المسألة من جديد خلال مؤتمر عدم الانحياز في نيودلهي وحصلوا مرة أخرى على قرار هللوا له معتبرين أنه « انتصار » ، رغم كونه يتعارض مع أهداف المفاوضات بين الطائفتين والتي، كانت تجري في قبرص .

أعربنا عن احتجاجنا ، لكننا اخترنا مواصلة المحادثات . وقد أوضحت مرة أخرى للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص والدبلوماسيين الأجانب الذين التقيتهم ، أن هذا الوضع لا يمكن التسامح معه بعد اليوم .

كان موقفنا يزداد صعوبة مع كل قرار متحيز . وبمرور الوقت كانت الحجة الزائفة بأن « الحكومة الشرعية » تحاول حل نزاع ناجم عن « غزو » قامت به تركيا ، تحرز تقدماً . أما حقوقنا كشركاء ، والتاريخ المضطرب للعقدين الماضيين وما لحق بالقبارصة الأتراك من جرائه ، والبحث في إقامة نظام فدرالي ثنائي المناطق . . . فذلك كله لا يلقى سوى التجاهل أو التحريف أو الإنكار الكامل .

في ٥ أغسطس / آب ١٩٨١ قدمت أفكار الجانب القبرصي التركي حول حل شامل يتضمَّن مسوّدة دستور واقتراحات خاصة بالأراضي تشمل فاروشا.

المراقبون الدبلوماسيون رحبوا بهذه البادرة باعتبارها خطوة بناءة وشجاعة. وفي هذه الأثناء بدأ الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إعطاء بعض الدفع لموقف القبارصة اليونانيين ولتأمين انطلاق المحادثات، باستطلاع آراء الجانبين بشأن «وثيقة تقييم صادرة عن الأمم المتحدة». كان ردنا إيجابياً، إلا أن الجانب القبرصي اليوناني ظل ساكناً. ولم تكن إدانة باباندريو علناً لهذه الوثيقة التي وصفها بأنها «مخطط إمبريالي»، لتقدم أية مساعدة، ففي ١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨١ نقلت نشرة وكالة أنباء أثينا (ANA) ما يلي:

«في إشارة إلى القضية القبرصية، قال السيد باباندريو بأن ثمة، وفقاً لتقارير موثوقة، جهداً بمبادرة أميركية لحل المسألة القبرصية قبل الانتخابات. أضاف أنه قد أرسل إلى الرئيس القبرصي سبيروس كبريانو الموجود حالياً في استراليا، برقية تنص على أنه لا ينبغي لحكومة وكيلة عن اليونانيين أن تتخذ قراراً في مسألة قومية كهذه. ودعا كبريانو أيضاً إلى أن يأخذ بعين الاعتبار أن اليونان مقدمة قريباً على انتخابات، وأن أية حكومة يونانية مقبلة لن تكون مستعدة للتضحية بمصالح قبرص لمنافع ذاتية. وحذر من أن أية حكومة سيشكلها «الباسوك» في المستقبل لن تعترف بأي أمر واقع في ما يتعلق بقبرص».

في ٢٢ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨١ استطلع الدكتور كورت

فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة ، آراء الجانبين حول وثيقته « التقييمية » ، فثارت ثائرة الزعيم القبرصي اليوناني سبيروس كبريانو الذي زار نيويورك بهدف الضغط لإجراء تعديلات على الوثيقة ، لكنه عاد خائباً .

«تقييم» فالدهايم قدم رسمياً في ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨١ ، وفي النهاية قبله القبارصة اليونانيون كأساس فقط لمزيد من النقاش ، بينما قبله القبارصة الأتراك بالشكل الذي قدمه به الأمين العام ، كإطار للتفاوض .

ولإضعاف تأثير هذه الوثيقة السرية تم تسريبها إلى الصحافة اليونانية ، كما نشرتها صحيفة « سايبروس ويكلي » في عددها الصادر بتاريخ ٦ ـ ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ . وأدى ذلك إلى هياج شعبي ضد إرشادات فالدهايم .

في فبراير / شباط ١٩٨٢ زار باباندريو قبرص فأعلن ، متجاهلاً بشكل تام المحادثات بين الطائفتين ، أن قبرص هي « أرض يونانية » واقعة تحت « احتلال أجنبي » ، وما لم ينته هذا الاحتلال فلن يكون ثمة حل للمسألة .

وفي الشهر نفسه استقال المحاور القبرصي اليوناني . وخلال تلك الفترة كانت الحملة الانتخابية قد بدأت في الجانب القبرصي اليوناني الذي طلب الإبطاء في محادثات الطائفتين ، وعدم تقديم أية مقترحات جوهرية بانتظار انتهاء الانتخابات .

وافقنا لإظهار حسن النية ، وعلى أمل أن يكون الجانب القبرصي اليوناني بعد انتخاب رئيس جديد ، في وضع أفضل لكي يبحث معنا المسائل الأساسية . لكن العكس هو الذي حصل ، إذ

ما أن فاز السيد كبريانو في الانتخابات حتى أعطى الأولوية القصوى لتدويل القضية ، وذهب إلى أثينا حيث اتفق مع السيد باباندريو رئيس وزراء اليونان على خطة مشتركة لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ ، واصفاً هذا التطور بأنه بداية لـ « حرب صليبية » .

وقد أوردت صحيفة « نيويورك تايمز » في ٢ مارس / آذار ١٩٨٢ ما يلي :

« أعرب دبلوماسيون غربيون ، في مجالسهم الخاصة ، عن قلقهم من مخطط التدويل الذي أعلنه الزعيم اليوناني . كما أعربت مصادر الأمم المتحدة عن قلقها من أن تؤدي تحركات السيد باباندريو إلى نسف الجولة القائمة حالياً من المحادثات بين القبارصة اليونانيين والأتراك » .

كنا على طاولة المفاوضات ، رغم سلوك القبارصة اليونانيين الاستفزازي ، عندما اختار كبريانو ، مرة أخرى ، اللجوء إلى قمة عدم الانحياز في نيودلهي للترويج لسياسته التدويلية .

لقد حذرت من أننا لا نستطيع الاستمرار في التسامح مع ازدواجية القبارصة اليونانيين الذين كانوا على المستوى المحلي يفاوضون ، أو يتظاهرون بالتفاوض ، بشأن حل فدرالي ، بينما يعملون على المستوى الدولي للحصول على قرارات غير واقعية ومضرة بمصالحنا . وفي الوقت الذي كان فيه كبريانو يتابع الحصول على واحد آخر من هذه القرارات في نيودلهي ، طلب ممثله في قبرص تأجيل المحادثات بين الطائفتين بانتظار ما ستسفر عنه جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

كان من الصعب على المفاوض القبرصي اليوناني أن يبحث معنا بشأن نظام فدرالي، في الوقت الذي كان رئيسه يضغط فيه لاتخاذ

قرارات تعطيه تفويضاً للقيام بما يشاء في قبرص على أنه ممثلها « الشرعي » الوحيد .

ناشدت الجانب القبرصي اليوناني للمرة الأخيرة أن لا يوقف الحوار . قلت لهم : « **لن تجدونا في نفس الموقع وعلى نفس الحال إذا تركتم طاولة المفاوضات** » . لكن أحداً لم يبال بتحذيري . وذهبت دون جدوى محاولات الأمين العام والعديد من الدبلوماسيين لإقناع السيد كبريانو بعدم طرح القضية القبرصية في نيودلهي ونيويورك ، ذلك أن باباندريو كان مصمماً على التدويل ، وكبريانو مستعد للقيام بأي شيء يريده رئيس وزراء اليونان .

كل قادة الأحزاب القبرصية اليونانية ذهبوا إلى نيويورك للمشاركة في حملة كبريانو الهادفة إلى الحصول من الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قرار مماثل لقرار نيودلهي ، رغم علمهم بأننا نعتبر مثل هذا القرار قاضياً على مصالحنا وبالتالي ليس وارداً أن نقبل به .

أما نحن فأرسلنا قادة أحزابنا لكي يتجادلوا مع أندادهم من قادة الأحزاب القبرصية اليونانية ، ولكن دون جدوى .

القرار الذي أصدرته الجمعية العمومية في ٩ مايو / أيار ١٩٨٣ ، جاء بموافقة ١٠٣ أصوات ومعارضة خمسة وامتناع ٢٠ عن التصويت . وقد عاد القادة القبارصة اليونانيون إلى قبرص وهم يرفعون شارة النصر الشهيرة « V » ، بينما وصف أحد قادة أحزابنا هذا القرار بأنه « **تفويض بقتل القبارصة الأتراك** » .

وبعدما تسلّح كبريانو بهذين القرارين، أراد استخدامهما كقاعدة لمحادثات جديدة ودعانا للقيام بذلك، لكننا رفضنا، ولم يكن بالإمكان استئناف المحادثات بين الطائفتين.

وفي وقت لاحق استطلع دو كويار الأمين العام للأمم المتحدة آراء الجانبين ، من خلال ممثله في نيقوسيا ، بشأن بعض « المؤشرات » التي كان ينوي إعدادها بهدف توفير دفع جديد للمحادثات بين الطائفتين . ومرة أخرى سرّب القبارصة اليونانيون هذه « المؤشرات » إلى الصحافة .

في ٢٠ سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ استقال السيد رولاندس الوزير القبرصي اليوناني للشؤون الخارجية في الجنوب . وفي عرضه لمبررات استقالته كتب رولاندس في ٢٢ و ٢٥ سبتمبر / أيلول أن كبريانو لم يكن جاداً حيال فدرالية ثنائية المناطق ، وأنه أخطأ إذ تظاهر بقبول « المؤشرات » بينما يعلن حالياً رفضه لها (راجع الملحق رقم ٩) .

ولما كان من المستحيل بالنسبة إلى القبارصة الأتراك بدء المفاوضات على أساس قرار مايو / أيار ١٩٨٣ الصادر عن الجمعية العمومية ، فقد أردت لقاء كبريانو من أجل وضع مسودة لصيغة جديدة مقبولة من الجانبين ، تؤدي إلى استئناف المحادثات . الأمين العام رأى مطلبي حكيماً ووعد بالمساعدة . أما كبريانو فكان رد فعله الأول سلبياً ، لكنه عاد لاحقاً وقال إنه لا يعترض على مثل هذا اللقاء شرط أن تسبقه تحضيرات كي تؤمن عدم فشله .

لا الأمين العام ولا كبريانو كانا يعلمان بأنني لا أستطيع الانتظار ـ كما اقترح هذا الأخير ـ ثلاثة أو ستة أشهر من أجل لقاء .

لقد كانت تركيا في مرحلة انتظار لإتمام عملية التسلم والتسليم في السلطة ، لذا كان علي أن أتصرف في وقت لا تكون فيه حكومة السيد اولـوسو المستقيلة قادرة على منعي من إعلان الاستقلال ، وبحيث تواجه حكومة أوزال المقبلة أمراً واقعاً فلا تكون قادرة على

تغييره نظراً لقوة الرأي العام في تركيا وشمال قبرص .

إن الأخطاء في التعاطي مع المسألة القبرصية انطلقت منذ البدء من موقف بعض القوى التي أغمضت عيونها بإصرار عن واقع أنه لم يعد ثمة وجود لدولة قبرصية ثنائية القومية منذ اللحظة التي أقصى فيها رئيس الأساقفة مكاريوس القبارصة الأتراك عن تلك الدولة وحكومتها . . . وواقع أن الجانب اليوناني في الدولة ذات القوميتين يسعى ، منذ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ وحتى يوليو / تموز ١٩٧٤ لأن يفرض نفسه كحكومة شرعية وحيدة في قبرص . وكان طبيعياً أن يرفض القبارصة الأتراك الاعتراف بهذا التغيير اللادستوري .

وحتى من وجهة النظر الأكثر إيجابية ، ينبغي النظر إلى مكاريوس على أنه متمرد لأن أفعاله أدت إلى تدمير الدولة ذات القوميتين ، رغم أنه لم يكن ناجحاً في إنجاز هدفه النهائي : « الاينوسيس » . ورغم ذلك فإن مجلس الأمن استمر في التعامل معه ومع إدارته العنصرية المؤلفة بالكامل من قبارصة يونانيين على أنهم « حكومة قبرص الشرعية » ، وبالتالي لم يكن لدى القبارصة اليونانيين أي حافز لحل المسألة القبرصية من خلال إعادة إقامة دولة قائمة على المشاركة مع القبارصة الأتراك .

طوال أحد عشر عاماً أعلن رئيس الأساقفة مكاريوس القبارصة الأتراك الذين يشكلون ربع عدد السكان ، خارجين على القانون . ومنظمة الأمم المتحدة رغم ميثاقها الذي يحفظ حقوق الإنسان ، أغمضت عيونها عن هذا السلوك اللاإنساني .

لقد عومل مكاريوس على أنه مدافع جريء عن استقلال

الجزيرة ، رغم أنه كان يعمل ليل نهار ، وبشكل سافر ، ليصب كل ما يقوله ويفعله في ضم قبرص إلى اليونان .

أما كبريانو فكان ، بالاشتراك مع باباندريو رئيس وزراء اليونان ، يسلك طريق إراقة الدماء الذي رسمه رئيس الأساقفة مكاريوس .

وكان العالم إذ ينظر إلى قبرص ، عاجزاً عن رؤية الحقائق ، ولن يكون أبداً قادراً على ذلك ما دامت الفكرة العامة بأن ثمة حكومة واحدة في قبرص تمثل كل شعبها ، لا تزال قائمة .

إن السبيل الوحيد لجعل العالم يواجه الواقع هو تأكيد حقنا في تقرير المصير والإعلان عن دولتنا . آنذاك فقط يدرك العالم أن في قبرص أمتين وأن القبارصة اليونانيين لا يملكون أي تفويض للكلام باسم القبارصة الأتراك .

٣٤ ـ الاستقلال ... الخيار الوحيد

إن انغماس تركيا في المسألة القبرصية كان أمراً تعقّده مصالحها الرئيسية الخاصة. وهذه النقطة الضعيفة في موقف تركيا استغلها القبارصة اليونانيون واليونانيون والأميركيون المتحدرون من أصل يوناني ، لإجبارها على الضغط على القبارصة الأتراك كي يقبلوا حلاً في صالح القبارصة اليونانيين .

القضية القبرصية ، كما قدمتها أجهزتهم الدعائية للعالم ، كانت بمثابة العصا التي يمكن بها ضرب تركيا . والصورة التي قدمها الجانب اليوناني عن تركيا هي صورة الجار العملاق لقبرص ، الذي غزا جزيرة عزلاء . وقد تلقفت دول عدم الانحياز هذه الصورة وحملت « قناعاتها » إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين بات الطريق سهلاً أمام اليونانيين .

أما نحن ، القبارصة الأتراك ، فلم نكن لنشغل أنفسنا بالمصالح الدولية الكبرى . بالنسبة إلينا كانت المسائل الأساسية في القضية القبرصية تنحصر في أمننا وطريقة عيشنا بكرامة تحت ظل القانون ، وهو حق لكل الشعوب الحرة . وقد تعرضنا لتجارب مريرة في ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ ولا يزال شعبنا يعاني من أحداث ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤ .

الأمن كان على رأس أولوياتنا ، ولهذا فإننا بحاجة إلى ضمانة تركيا . ونتيجة لذلك فإن المصالح الرئيسية لتركيا والقيود التي فرضت عليها بسببها ، قد أثرت علينا في النهاية ولكن ليس إلى

الحد الذي تصوره أو تمناه البعض ، ذلك أن تركيا لم تكن قادرة على تحمل التخلي عنا لنكون رهائن بأيدي القبارصة اليونانيين .

في مسألة الإعلان عن الاستقلال كنت على خلاف ، إن لم يكن على نزاع مباشر ، مع الحكومات المتعاقبة في تركيا . ولولا الدعم الشعبي القوي في تركيا وقبرص لاستقلالنا ، لما كان بمقدوري القيام بهذا العمل الضروري . على أنه كانت لدي أسباب عديدة للاقتناع بأن لا شيء أقل من إعلان الاستقلال وبعض التحرك من جانبنا بهدف الحصول على اعتراف دولي ، يمكن أن يدفع القبارصة اليونانيين باتجاه حل قائم على الشراكة بين الطائفتين ، وبالتحديد نظام فدرالي ثنائي المناطق .

إن التعامل مع الجناح القبرصي اليوناني في الجمهورية القائمة على قوميتين ، على أنه حكومة قبرص « الشرعية » ، جعل القبارصة اليونانيين من دون حافز أو حاجة للعمل على إيجاد حل . ولا يمكن لجمهورية فدرالية أن تنشأ ما لم يعترفوا بأن القبارصة الأتراك مساوون لهم سياسياً . لكن القيادة القبرصية اليونانية لم تفهم هذا الأمر ، بل فضلت التمسك بلقب « حكومة قبرص » ولوم الجانب التركي بشكل دائم ، بدلاً من الموافقة على تشكيل دولة شراكة .

كان من سوء الحظ أن الحكومة التركية بعدما أقدمت بشجاعة على خطوة التدخل غير القابلة للتراجع ، لم تكن قادرة على أن تقيم لنا دولة خاصة ، نظراً لمصالحها والتزاماتها الواسعة . وكان يتم إيراد تعقيدات دولية عديدة ، كالمعاهدات وما شابه ، دفاعاً عن هذا الوضع كلما قلت ، في مجالس خاصة أو علناً ، بأن الاستمرار في ما كنا عليه من الاعتماد على الإدارة القبرصية التركية المستقلة لسلوك الطريق المؤدي إلى تقدم دستوري ، بينما الجناح القبرصي

اليوناني يواصل الإبحار رافعاً علم « حكومة قبرص » . . . لم يكن ليشكل نقطة انطلاق نحو السلام في قبرص .

في عام ١٩٧٥ وافقت أخيراً حكومة البروفسور إيرماك الانتقالية في تركيا على تغيير اسم إدارتنا من « إدارة مستقلة » إلى « دولة فدرالية » . هذه الخطوة أدانها مجلس الأمن الدولي بشكل تام ، متجاهلاً دفاعنا بأن عليه بدل الإدانة أن يشجع القبارصة اليونانيين على الإقدام على خطوة مماثلة ومن ثم دعوة الدولتين المستقلتين للجلوس والبحث في تشكيل حكومة فدرالية .

القبارصة اليونانيون ، وقد رأوا أن أحداً لم يهتم بدولتنا الفدرالية الجديدة ، واصلوا التنكر على حسابنا بلباس « حكومة قبرص » زاعمين ، كعهدهم دائماً ، بأننا غير موجودين .

وفي إحدى رحلاتي إلى نيويورك قمت ، كالعادة ، بزيادة عدد من الدبلوماسيين البارزين بمن فيهم ممثل يوغسلافيا الدائم في الأمم المتحدة . كانت يوغسلافيا تلعب مع الجزائر ، كوبا ، غويانا ، الهند ، مالي وسيري لانكا ، دوراً رئيسياً في مجموعة الاتصال الخاصة بقبرص التي شكلتها حركة عدم الانحياز . وبالطبع لم تؤخذ وجهات نظرنا في الحسبان عندما شكلت هذه المجموعة . غير أننا كنا نعتقد بأن من الحكمة البقاء على اتصال بهم .

قال السفير اليوغسلافي إنه يحمل لي أخباراً سارة ، فالقبارصة اليونانيون كانوا قد أبلغوه لتوهم بأنهم يريدون أن يعرفهم العالم كقبارصة وليس كيونانيين أو قبارصة يونانيين .

وقال السفير إن مخاوفنا من أن القبارصة اليونانيين ما زالوا يريدون الوحدة مع اليونان لم يعد لها ، بالتالي ، ما يبررها .

غير أنه ما لبث أن فهم الوضع على حقيقته عندما شرحت له أننا نرى في الخطوة القبرصية اليونانية الأخيرة محاولة لإيجاد « أمة قبرصية » تتكون فقط من القبارصة اليونانيين ، بحيث يعامل القبارصة الأتراك فيها كأقلية أو كمشاغبين ومتعاونين مع « المحتل » التركي . . . يا لها من وسيلة ذكية لخداع أمم عدم الانحياز !

إن الهدف من إقامة أمة « قبرصية » هو سلبنا وضع الشريك وتدمير الأساس ثنائي القومية الذي قام عليه استقلال قبرص والسبيل الوحيد لمواجهة هذه الخطوة هو وضع الحقائق أمام العالم بلغة لا يمكن إلا أن يفهمها . وذلك يكون بالإعلان عن دولتنا قبل أن تترسخ بشكل نهائي القناعة القبرصية اليونانية الزائفة بأنهم يشكلون وحدهم الأمة القبرصية .

أدليت بتصريح بهذا المعنى للصحافة التركية قبل أن أستقل طائرتي من نيويورك إلى تركيا .

وما أن حطت بي الطائرة في أنقرة حتى وجدت أن عدداً من المساعدين المقرّبين من رئيس الوزراء أجاويد كانوا قد هاجموني في بيانات ومقالات . وعندما دخلت مكتب أجاويد ذلك المساء وجدت أن ثمة بياناً جديداً قيد الإعداد ينتقدني لتهوري . فتركيا كانت تحبذ نظاماً فدرالياً ولم تكن مستعدة لدعم دولة قبرصية تركية مستقلة .

شرحت لرئيس الوزراء ومساعديه بشكل متعمق خلفية القصة ، فقلت بأنه ينبغي لأولئك الذين يسعون إلى حل فدرالي أن يكونوا أول من يشجع ويساند الإعلان عن قيام دولة في الشمال . وسيأتي يوم يندمون فيه جميعاً على أنهم لم يقدموا على هذه الخطوة في وقت أبكر .

وفي النهاية تم الاتفاق على أن لا أضغط باتجاه الدولة وأن يسحبوا بالمقابل انتقاداتهم القاسية ضدي . وقد شعرت بأن أجاويد رأى أن حجتي منطقية ، لكنه ، على ما أظن ، لم يكن قادراً على مساندتي بسبب المصالح الواسعة لتركيا .

منذ ذلك الحين وفي كافة مراحل الحوار بين الطائفتين ، حاولت عبثاً أن أتلمس تغييراً ما حقيقياً في سياسة القادة القبارصة اليونانيين . ومع مرور السنين وتراكم قرارات الجانب الواحد المعادية لمصالح القبارصة الأتراك وتركيا ، أصبحت أكثر فأكثر اقتناعاً بأن لا شيء سوى إعلان رصين عن دولة ، مرفق بجهود مكثفة للحصول على اعتراف ، يمكن أن يحرك الجانب القبرصي اليوناني باتجاه الفدرالية . وحتى لو لم تدفعهم هذه الخطوات في ذلك الاتجاه ، فإننا كشعب تركي في قبرص سنكون ، على الأقل ، على الطريق المؤدي إلى الاعتراف ، ولن نظل راكدين منسيين سياسياً ، كما كان حالنا من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ ، عاجزين عن الوصول إلى أي مكان .

في اعتقادي أن حقنا العادل هو أن نكون أحراراً أولاً ، وأن نؤكد حقنا في دولة ، إذا كان سيتاح لنا يوماً أن ندخل في مغامرة شراكة سياسية مع القبارصة اليونانيين . فإذا لم نؤكد حقنا كشعب حر في دولة ، فإنني لا أرى سبباً يجعل الجانب القبرصي اليوناني يقبل يوماً بإيجاد تسوية للمسألة القبرصية من خلال القبول بنا كشركاء .

لهذا السبب انتهزت كل فرصة مناسبة لأبلغ الجميع بوجهة نظري . وشيئاً فشيئاً بدأ الرأي العام يتحرك باتجاه الاستقلال . وكان تعنت كبريانو وهللينية باباندريو المتطرفة كافيين لزعزعة ثقة

أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن المحادثات ستسفر عن حل سلمي ، وتدفعهم إلى مواجهة الواقع .

إن الفدرالية كرقصة « التانغو » تحتاج إلى شريك راغب ، وكان جلياً أن السيد كبريانو ليس شريكاً راغباً .

لقد بلغت سياسة التشبث بالتدويل التي فضّلها كبريانو على الحوار بين الطائفتين ، ذروتها في القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مايو / أيار ١٩٨٣ . وكان واضحاً من ذلك أن لا جدوى من مجرد الجلوس في انتظار أن تلقى قضيتنا التفهم والإنصاف .

أما في تركيا فسيتم قريباً جداً استبدال الحكم العسكري بحكومة منتخبة ديمقراطياً . والرأي العام في كل من تركيا وقبرص جاهز لإعلان الدولة .

كان علي أن أتحرك بسرعة .

نقلت نواياي أولاً إلى السيد شاغاتاي رئيس وزراء دولة قبرص التركية الفدرالية ، والسيد كونوك رئيس الوزراء السابق الذي أخذ على عاتقه إبلاغ زملائه البارزين . وسرعان ما انتشرت الفكرة كالنار في الهشيم . وبمساعدة فريق عمل صغير تولى السيد أرتكون تحضير وترجمة كل البيانات والوثائق إلى الإنجليزية . وفي ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ ، وبأقصى درجة من السرية ، كان الكل جاهزاً . إننا مدينون بالكثير لحفنة من الطابعين الأوفياء الذين علموا بكل شيء لكنهم لم يهمسوا بأي شيء حتى لعائلاتهم وأقرب أصدقائهم .

وعلى مدى ليالٍ عديدة لم تنطفىء الأضواء في مقر الرئاسة ،

بينما كان مناصرونا يعملون بصمت ومشقة ويحضرون متطوعين جدداً .

في تلك الأثناء أبديت ، بشكل عابر ، ملاحظات عن حتمية إعلان الدولة ، فسخر كبريانو من تحذيراتي ، لكن كليريذس نصحه بأن لا يستخف بها .

في النهاية علمنا بالموعد المحدد لعملية التسلم والتسليم بين الحكومتين في تركيا . وفي ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ دعوت كل أعضاء المجلس النيابي إلى العشاء في مقر إقامتي ، حيث أكلنا وتسامرنا حتى حوالي الحادية عشرة والنصف . عندها كشفت نواياي لضيوفي وأخبرتهم بأن لدي أكثرية كافية في المجلس للموافقة على القرار الذي سيصدر في اليوم التالي بإعلان الاستقلال .

راح أعضاء الحزب الجمهوري التركي وحزب التحرر الطائفي يبدون وجهات نظرهم . أصغيت بصبر لكنني لم أكن مستعداً للتراجع عن ما أفكر فيه ، فإذا لم نتحرك في اليوم التالي فإن علينا الانتظار إلى الأبد . إن سياسة التدويل القبرصية اليونانية لا يمكن مواجهتها إلا بهذه الخطوة . ومهما كانت العواقب ، على سبيل الانتقام ، فسنكون مستعدين لمواجهتها . لا بديل آخر . . . لقد حرمنا القبارصة اليونانيون منذ ١٩٦٣ وحتى ١٩٨٣ من كافة حقوقنا ، وعوملنا كخارجين على القانون ، وبقدر ما نظل على حال من السبات في وضعنا الراهن فإن الأمور ستبقى كما هي . ينبغي أن نكسر هذه الحلقة الجهنمية . . فعلى العالم أن يرى أننا موجودون . . . إن الاعتراف يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية . . . وما هو مهم أن نضع أنفسنا على طريق الاعتراف . إن

مفتاح الحل الفدرالي هو الإصرار على دولتنا .

طلب رئيسا الحزب الجمهوري التركي وحزب التحرر الطائفي اللذان كانا يعارضان دائماً أية محاولة لمعرفة رأي السفير التركي في أية مسألة ، معرفة ما لدى السفير كي يقوله حيال هذا الأمر ، فأخبرتهما بأنني لا أعلم شيئاً وأن ليس ثمة وسيلة لمعرفة ذلك لأن كل خطوط الهاتف قد قطعت للحؤول دون تسرب النبأ .

كان أمامهما متسع من الوقت يمتد حتى الثامنة من صباح اليوم التالي ، لكي يعيدا النظر في موقفهما .

* * *

في اليوم التالي بدأ تجمع شعبي ضخم يحيط بالبرلمان ، إذ كان قد تم خلال الليل إرسال مبعوثين إلى القرى لدعوة السكان كي يكونوا أمام المجلس في الصباح . قيل لهم « إن السيد دنكتاش سيخطب فيهم وإن شيئاً ما هاماً على وشك أن يحدث » . كان الجميع يعرفون ما ينتظرون ، إذ أن إعلان الاستقلال كان لأيام عديدة خلت الموضوع الرئيسي في كل المقاهي في القرى . وعندما وصلت إلى البرلمان كان ثمة أكثر من عشرة آلاف شخص يتجمعون حوله ، والمزيد على الطريق . وقد لقيت استقبال الأبطال .

ذهبت لرؤية السيد نجات كونوك رئيس المجلس ، فوجدته مبتهجاً ، ذلك أن كلا الحزبين ، الجمهوري التركي ، والتحرر الطائفي وافقا على الاقتراع لصالح الإعلان عن الدولة . سررت كثيراً لسماع ذلك لأنه سيعزز موقفي في وجه أي احتجاج دولي .

التأم المجلس وألقيت بياني (راجع الملحق رقم ١٠). الذي

نقل مباشرة على الهواء من إذاعة البيرق ومحطة التلفزيون . وعندما وصلت إلى المقطع الذي أعلنت فيه ولادة الدولة علا تصفيق كالرعد من الجماهير في الخارج . وقد وافق المجلس بالإجماع على القرار (راجع الملحق رقم ١٠) .

مشيت نحو السطيحة برفقة القائد العريق الدكتور فاضل كوجوك وزوجتي . كان الدكتور كوجوك يعاني من سرطان في الحلق وكنا نعلم جميعاً أنه يقضي آخر أيامه . وكنت سعيداً لأن الفرصة أتيحت له كي يرى الكفاح الذي أطلق مسيرته وقد تكلل بالاستقلال .

قال : « الآن أستطيع أن أموت في سلام » . . . وكان الكل يبكي من الفرح .

هكذا ولدت دولة جديدة وقد عبر ثلاثة وثمانون ألف شخص بتواقيعهم عن تأييدهم للجمهورية .

كان مخططي أن يجري أولاً الاستفتاء وأن تعقبه فوراً انتخابات برلمانية ، غير أنني كنت مضطراً للسفر إلى نيويورك حيث كان القبارصة اليونانيون قد رفعوا المسألة إلى مجلس الأمن .

٣٥ ـ العواقب

في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ شرحت ، في مؤتمر صحفي عقدته في نيويورك، الأسباب التي دفعتنا إلى إعلان الاستقلال . وتعبيراً عن حسن النية قدمت مقترحات للسلام كررتها لاحقاً في مجلس الأمن . وقد تضمن التقرير رقم S/16159 الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة في ١ مايو / أيار ١٩٨٤ مقترحاتي في الفقرة رقم (٢) على الشكل التالي :

الفقرة ٢ ـ ينبغي التذكير بأنه في أعقاب الإعلان القبرصي التركي في ١٥ نوفمبر قدم سعادة رؤوف دنكتاش زعيم الطائفة القبرصية التركية جملة من المقترحات لتحقيق السلام أعلن فيها استعداد الجانب الذي يمثله للدخول فوراً في مفاوضات مع الجانب القبرصي اليوناني ضمن إطار مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ، حول المواضيع التالية :

أ ـ إقامة إدارة مؤقتة في « فاروشا » تحت إشراف الأمم المتحدة، من دون أي إخلال بالوضع السياسي النهائي .

يمكن للطرفين البدء ، فوراً ومن دون أي إبطاء ، بمناقشات لتطوير هيكلية الإدارة المؤقتة .

لن تكون ثمة قيود على عدد القبارصة اليونانيين الذين سيعاد توطينهم في هذه المنطقة .

إن المنطقة التي سيعاد فيها التوطين ستكون نفس

المنطقة المحددة في خريطة ٥ أغسطس / آب ١٩٨١ القبرصية التركية .

إن الأمم المتحدة ستوفر كل ما تقتضيه الحاجة من مساعدة تقنية ، للإشراف وإعادة تأهيل البنى التحتية والمباني في المدينة ، فضلاً عن تسهيل تقدم عملية إعادة التوطين .

ب ـ إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي للطائرات المدنية تحت إدارة الأمم المتحدة مؤقتاً كي يستفيد منه كلا الجانبين (راجع التقرير رقم S/PV 2498 « الصفحة ٢١ ») .

لم تترك مقترحاتي السلمية أي تأثير على تحركات السيد كبريانو الذي وصفها بأنها «مجرَّد دعاية». وفي ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣ ، وبناء على طلب من القبارصة اليونانيين ، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار التالي (رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨٣) :

إن المجلس وقد استمع إلى وزير خارجية حكومة قبرص :

« وإذ يبدي قلقه للإعلان الذي أصدرته السلطات القبرصية التركية ، والذي يشير فحواه إلى إنشاء دولة مستقلة في شمال قبرص ،

« وإذ يعتبر أن هذا الإعلان لا يتوافق ومعاهدة ١٩٦٠ المتعلقة بإقامة جمهورية في قبرص ومعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ ،

« وإذ يعتبر ، بالتالي ، أن محاولة إنشاء « جمهورية

قبرص الشمالية التركية » لا سند قانونياً لها ، وأنها ستساهم في تفاقم الوضع في قبرص ،

« وإذ يؤكد من جديد على قراريه ٣٦٥ (١٩٧٤) و٣٦٧ (١٩٧٥) ،

« وإذ يدرك الحاجة إلى حل للمسألة القبرصية قائم على مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ،

« وإذ يؤكد على مواصلة دعمه لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص ،

« وإذ أخذ علماً ببيان الأمين العام في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ ،

١ ـ يستنكر إعلان السلطات القبرصية التركية عن ما يظهر أنه انفصال جزء من جمهورية قبرص ،

٢ ـ يعتبر الإعلان المشار إليه أعلاه باطلاً شرعياً ويدعو إلى سحبه ،

٣ ـ يدعو إلى تطبيق عادل وفعّال لقراريه ٣٦٥ (١٩٧٤) و٣٧٦ (١٩٧٥) ،

٤ ـ يطالب الأمين العام بمتابعة وساطته الحميدة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم في قبرص ،

٥ ـ يناشد الأطراف أن تتعاون بشكل كامل مع الأمين العام في وساطته الحميدة ،

٦ ـ يناشد كافة الدول احترام سيادة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها وعدم انحيازها ،

٧ ـ **يناشد** كافة الدول عدم الاعتراف بأية دولة قبرصية غير جمهورية قبرص ،

٨ ـ **يناشد** كافة الدول والطائفتين في قبرص الامتناع عن أي عمل من شأنه تأزيم الوضع ،

٩ ـ **يطالب** الأمين العام بأن يبقي مجلس الأمن على اطلاع كامل .

هذا القرار صدر بـ ١٣ صوتاً لصالحه وواحد ضده وامتناع واحد عن التصويت .

المؤيدون : الصين ، فرنسا ، غويانا ، مالطا ، هولندا ، نيكاراغوا ، بولندا ، توغو ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا وإيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة ، زائير وزيمبابوي .

الرافض : باكستان .
الممتنع عن التصويت : الأردن .

على الرغم من هذه الانتكاسة فإن البيان الذي ألقيته قد ترك التأثير المرجو في السامعين . فقد هنأني عدد من المندوبين الذين صوتوا لصالح القرار ، على دفاعي الصريح والقوي عن قضية شعبي ، وشرحوا لي أنهم كانوا يتصرفون بناء على توجيهات من حكوماتهم لا يقدرون على مخالفتها . وقال لي أحدهم : « أتمنى لو كان وزير خارجيتي هنا كي يستمع إليك » .

ما كان أهم من ذلك كله هو أن القبارصة الأتراك قد أكدوا حقهم في تقرير المصير . والحقيقة أن مجرد مناقشة هذا الأمر في المحافل الدولية قد شكل ضربة قاصمة للآلة الدعائية اليونانية التي ظلت طوال عقدين من الزمن تزود العالم بمعلومات مضللة . إن

الشراكة التي أقامتها الطائفتان عندما خرجت جمهورية قبرص إلى الوجود في عام ١٩٦٠ ، قد انهارت بعد ثلاث سنوات حين حاول الشريك الأكبر ، القبارصة اليونانيون ، اعتصار الشريك الأصغر ، القبارصة الأتراك ، بقوة السلاح . أما الآن فأصبح بمقدور الجميع رؤية أن ثمة شعبين ، شريكين ، وأنه بعد عشرين عاماً من الأعمال العدائية ثمة دولتان في قبرص . . .

الآن بات بإمكان الطريق إلى الحل القائم على إعادة إحياء تلك الشراكة ، أن ترسم خريطتها بأمان .

في ١٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٣ مدد مجلس الأمن لقوات حفظ السلام الدولية ستة أشهر أخرى . وكالعادة رفضنا القرار لأنه كان يشير إلى « حكومة قبرص » ، غير أننا وافقنا على السماح لقوات حفظ السلام الدولية بأن تعمل في جمهورية قبرص الشمالية التركية بوصفها « ضيفة » علينا ، وهذه هي الطريقة التي تعمل بها منذ ذلك الحين .

في ٢ يناير / كانون الثاني ١٩٨٤ نشرت إجراءات حسن النية التي اقترحتها ، فرد كبريانو بأن ذهب إلى نيويورك وسلم الأمين العام وثيقة تحمل عنوان « إطار لحل شامل للمسألة القبرصية » . كانت أقل ملاءمة للقبارصة الأتراك حتى من اتفاقات زيورخ ولندن عام ١٩٦٠ .

لقد التقيت الأمين العام في الدار البيضاء التي جاءها كي يلقي كلمة في مؤتمر القمة الإسلامي . ورغم أنه كان يعلم أن العرض الأخير الذي قدمه كبريانو لم يكن جديراً بأن يطرح على طاولة المفاوضات ، إلا أنه لخص لي نقاطه الرئيسية ، وكان ذلك كافياً للإشارة إلى أن موقف كبريانو لم يتغير . إنه لا يزال ينظر إلى قبرص

على أنها أرض قبرصية يونانية ، لكنه تحت وطأة الظروف مستعد للتكيف مع القبارصة الأتراك ، فبهذه الطريقة يستطيع أن يأمل في التخلص من القوات التركية . وبعد ذلك تصبح المسألة بين الطائفتين بمثابة « قضية داخلية » بالنسبة للقبارصة اليونانيين الذين سيكونون ، بالتالي ، قادرين على التعامل مع القبارصة الأتراك بالطريقة التي رسموها في مخطط أكريتاس (راجع الملحق رقم ٣) .

هذا « الإطار الشامل » نشر كوثيقة صادرة عن الأمم المتحدة في ١٠ مايو / أيار ١٩٨٤ ، لكنه لم يترك تأثيراً على أي من الذين كانوا يعرفون القضية القبرصية وكيف أنها تعود أصلاً إلى ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ .

في ١٦ مارس / آذار ١٩٨٤ قدم الأمين العام لكلا الطرفين وثيقة من خمس نقاط حول الأمور التالية : « لإفساح المجال أمام لقاء على مستوى عال ، ولاستئناف الحوار بين الطائفتين ، سيتوصل الطرفان إلى تفاهم مع الأمين العام على أنه ما دام منخرطاً في الجهد الدبلوماسي الراهن :

أ ـ لن يتم الإقدام على أية خطوة لتدويل المسألة القبرصية ، والمبادرات القائمة حالياً لن تتواصل .

ب ـ لن تجري أية متابعة لإعلان القبارصة الأتراك في ١٥ نوفمبر / كانون الثاني ١٩٨٣ والمبادرات القائمة حالياً لن تتواصل .

ج ـ سيقدم كلا الطرفين التزاماً للأمين العام بعدم زيادة القوات المسلحة في الجزيرة نوعاً وكماً ، وسيوافقان

أيضاً على نظام للتفتيش والتدقيق تطبقه قوات حفظ السلام .

د ـ ستقوم السلطات القبرصية التركية بوضع منطقة « فاروشا » ، كما تم تحديدها في المقترحات التي قدمتها تلك السلطات في ٥ أغسطس / آب ١٩٨١ ، بتصرف الأمين العام الذي سيضعها مؤقتاً تحت إدارة الأمم المتحدة كجزء من المنطقة العازلة التي تسيطر عليها قوات حفظ السلام. وستجري عملية نقل السلطة هذه على مراحل وخلال فترة تتراوح ما بين ٦ و٩ أشهر يتفق عليها بين سعادة رؤوف دنكتاش والأمين العام وتعلن في الوقت الذي ينعقد فيه الاجتماع على مستوى عال . إن عملية النقل ستبدأ بالمنطقة الواقعة شرق « شارع ذيرينيا » امتداداً إلى الجنوب حتى المنطقة العازلة القائمة ، وذلك خلال أسبوعين من بدء تنفيذ هذا المخطط . وستضع السلطات القبرصية التركية جدولاً زمنياً تلتزم به لمراحل نقل السلطة في الجزء المتبقي من « فاروشا » كي تستكمل خلال مهلة الـ ٦ إلى ٩ شهور المشار إليها . وبذلك ستصبح المنطقة التي توضع تحت إشراف الأمين العام جزءاً من المنطقة العازلة ، مما يقتضي ضمناً أن تكون عملية استيطان القبارصة اليونانيين خاضعة لإشراف الأمين العام . ومن المسلم به أن المنطقة لن تعود إلى نطاق سلطة القبارصة اليونانيين إلا عند التوصل إلى اتفاق نهائي على حل للمسألة القبرصية ، وأنه لن يسمح لأي أفراد مسلحين باستثناء قوات حفظ السلام بالدخول إلى هذه المنطقة .

هـ ـ سيوافق الطرفان على قبول دعوة من الأمين العام لعقد اجتماع على مستوى عال واستئناف الحوار بين الطائفتين .

في ١٦ إبريل / نيسان عاد السيد هوغو غوبي ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، إلى قبرص حاملاً رسالة من الأمين العام تتضمن اقتراحاته بشأن المرحلة التالية . وقد صادف وصول السيد غوبي مع ترتيبات تبادل السفراء بين تركيا والدولة القبرصية التركية المولودة حديثاً . هذه الاحتفالات كان محدداً لها أن تتم في ١٧ من ذلك الشهر ، وكان من المستحيل إلغاؤها في هذه المرحلة الأخيرة . مع ذلك فإن الأمين العام أعرب عن اعتراضه الشديد والقبارصة اليونانيين أرسلوا برقية احتجاج إلى مجلس الأمن .

في ١ مايو / أيار ١٩٨٤ أصدر الأمين العام تقريره عن قبرص وقد أقرّ مجلس الأمن القرار رقم ٥٥٠ (١٩٨٤) بموافقة ١٣ صوتاً واعتراض صوت واحد (باكستان) وامتناع واحد عن التصويت (الولايات المتحدة) .

٣٦ ـ نحو القمة (يناير/كانون الثاني ١٩٨٥)

في ١٥ يونيو / حزيران ١٩٨٤ مدد مجلس الأمن فترة انتداب قوات حفظ السلام لستة أشهر أخرى . ومرة أخرى رفض القبارصة الأتراك القرار لكنهم قبلوا قوات حفظ السلام في الشمال كـ « ضيوف » . في اليوم نفسه سلم وزير خارجيتنا السيد نجات ارتكون الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دو كويار مقترحات حسن نية تقدمنا بها فوجدها بناءة ، وبعد مزيد من المشاورات مع الجانبين ، دعا ممثلي الطرفين إلى الاجتماع به كل على حدة في فيينا ما بين ٦ و٧ أغسطس / آب . وفي ٧ أغسطس قبل أرتكون أن تكون نقاط عمل الأمين العام كأساس للقاء قمة بين الجانبين . وقد علق دو كويار قائلاً :

« إن نقاط العمل التي أوشك على تقديمها لكم لدراستها ، ينبغي ، في رأيي ، أن ينظر إليها على أنها كل لا يتجزأ . إن إنشاء جمهورية فدرالية يقتضي أعمالاً تندرج تحت ثلاثة عناوين :

١ ـ إجراءات سياسية لبناء الثقة .
٢ ـ إقامة وتطوير هيكلية حكومية .
٣ ـ تعديلات في الأراضي .

هذه النقاط شكلت أساساً للمناقشات الجديدة المعروفة باسم « المحادثات عن قرب » التي بدأت في نيويورك في ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٨٤ . وخلال الجولة الأولى التي دامت عشرة أيام التقى

الجانبان ، كل على حدة ، بالأمين العام لتبادل وجهات النظر بشأن مسودة اتفاق للقاء قمة .

في نهاية الجولة الأولى وصف الأمين العام الاجتماعات بأنها « متقنة وحسب الأصول » ، أما أنا فأعربت عن أملي بأن نحقق مزيداً من التقدم في الجولة الثانية ، في حين شاء السيد كبريانو أن يكون متشائماً حيال إمكانيات النجاح .

في ٢٥ سبتمبر / أيلول وجه السيد رولاندس وزير الخارجية السابق في الجنوب اللوم لكبريانو بسبب موقفه غير البناء (راجع الملحق رقم ٩) .

الجولة الثانية بدأت في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٤ في نيويورك . وفي اليوم الثاني من المحادثات قام القبارصة اليونانيون مرة أخرى بتسريب مسودة جدول الأعمال ، وهذه المرة إلى صحيفة «برويني» اليونانية . احتجينا ، وكالعادة تم تسجيل احتجاجنا مع إبداء تعاطف مع موقفنا . وعندما انتهت الجولة الثانية في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول كنت لا أزال متفائلاً بالمحصلة النهائية .

الجولة الثالثة من هذه « المحادثات عن قرب » التي تكلف باهظاً ، بدأت في ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٤ ، عندما دعي كلا الطرفين لكي يقدما موقفهما النهائي ، فقد جرى التساوم بما فيه الكفاية ، على حد قول الأمين العام .

قبلت المسودة التي عرضت علي في ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٤ بعدما أعطاني بيريز دو كويار كلمة شرف بأن التنازلات التي حصل عليها مني لن تكون ملزمة إذا ما رفض الجانب اليوناني ورقة العمل ككل لا يتجزأ . قال : « **لا يمكن حتى لفاصلة في هذه**

الورقة أن تشطب من دون موافقتك ، وسوف أكون موجوداً للتأكد من ذلك بنفسي . . . إن الوثيقة مطروحة للقبول ككل أو الرفض . . فإذا رفضت فإن تنازلاتك ستسقط بدورها » .

كانت تنازلاتي حول موضوعات الأراضي والدستور كافية إلى حد أنها انتزعت موافقة باباندريو ، ففي ٣ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ نقلت صحيفة « هارافغي » القبرصية اليونانية عنه قوله :

« للمرة الأولى خلال عشرة أعوام تشهد القضية القبرصية تطورات إيجابية . ما من شك في أن الجانب التركي خطا خطوات مهمة من أجل حل عادل ودائم للقضية القبرصية » .

في هذه المرحلة كان الوقت عاملاً بالغ الأهمية . لكن كبريانو الذي كان ، على حد قوله ، سعيداً بتنازلاتي ، أراد مهلة من الزمن كي يستشير شعبه وكي يلتقي أيضاً باباندريو رئيس وزراء اليونان .

الواقع أنه كان يريد تأجيل الاجتماع ، أما أنا فلم أكن قادراً على أن أتزحزح من مكاني . وفي النهاية طلب مهلة عشرة أيام وسافر إلى قبرص حيث استشار معاونيه ورؤساء الأحزاب ، ثم التقى باباندريو في أثينا وعاد إلى نيويورك فاجتمع بالأمين العام الذي أخبرني لاحقاً بأنه أصبح بالإمكان تحديد موعد القمة ، وكرر أنه لولا تنازلاتي وموقفي كرجل دولة لما كان ذلك ممكناً .

وأعلن الأمين العام ١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ موعداً للقمة .

وعندما كنت أغادر مبنى الأمم المتحدة بدأ الصحافيون يطرحون علي أسئلتهم التي لا تنتهي . وحين قلت لهم إن الأمين

العام سيعلن قريباً موعد القمة ، سألني أحدهم ، وهو قبرصي يوناني ،. عما إذا كان كبريانو قد سحب تحفظاته على بعض النقاط . أجبت بأنني لا علم لي بأمر أية تحفظات وأنه لا يمكن أن تكون هناك تحفظات على ورقة مطروحة لكي تقبل كاملة أو ترفض . إلا أن الصحافي أصرّ على أنه كان يعلم بأن كبريانو وضع عدداً من التحفظات على الورقة . قلت : « **في هذه الحالة لماذا ليس ثمة جولة رابعة من المحادثات عن قرب ؟ إننا مدعوون للمشاركة قريباً جداً في مؤتمر قمة ، وهذا يعني أن كل العقبات قد تم تذليلها** » .

لكنني كنت قلقاً . وبعد بضع ساعات التقيت الأمين العام وأخبرته بما حدث ، فذكّرني بتطميناته السابقة بأن التعامل مع مسودة الاتفاق سيكون على أساس أنها كل لا يتجزأ . وكان في الواقع قد تحدث إلى كبريانو الذي بدا منشرحاً للغاية ، ففهم أن الزعيم القبرصي اليوناني لا يملك أية تحفظات .

وقال : « **إن السيد كبريانو يريد ، بالطبع ، أن يتحدث إليك ، وهذا أمر لا أستطيع التحكم فيه** » .

لا جدال في أننا سنتحدث في بعض الأمور ، لكن الأمين العام أكد ، مرة أخرى ، التزامه الثابت بأن مسودة الاتفاق ستبقى على طبيعتها كـ « **كل لا يتجزأ** » .

كانت الشكوك لا تزال تساورني وقد تحدثت بشأنها مع السيد كيرجا المندوب التركي الدائم في الأمم المتحدة . كنت أريد تثبيتاً لما قاله الأمين العام ، إذ أننا وصلنا إلى مرحلة بالغة الحرج ، فإذا كانت هنالك تحفظات ، فإن ما نحتاجه في هذه المرحلة هو جولة أخرى من المفاوضات عن قرب وليس قمة .

التقى كيرجا بالأمين العام فأكد له هذا الأخير ما كان قاله لي ، ومفاده أن لا تحفظات على مسودة الاتفاق ولا مساومة جديدة .

ونظراً لمعرفتي بتكتيكات القيادة القبرصية اليونانية ، اخترت أن أعلن نظرتي إلى القمة ، فشددت على أن الفترة المخصصة للمساومة انتهت ، وأننا ذهبنا إلى الجلسة الثالثة من المحادثات عن قرب بمواقفنا النهائية ، وأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه لا ينقصه إلا ملء المساحات الشاغرة المخصصة للتواريخ ومجموعات العمل ، والتوقيع عليه .

في ١٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ ، وفي الخطاب الذي ألقيته في مجلس الأمن ، كررت الإعلان عن وضع « الصفقة » أو « الكل الذي لا يتجزأ » في التعاطي مع المسألة ، فقلت :

« لقد شاركنا في المراحل الثلاث بحسن نية ورغبة متقدة في رؤية خاتمة للقضية القبرصية المصطنعة التي هددت شعبي طوال عقدين من الزمن ولا تزال تهدده . لقد ساعدنا الأمين العام في كل المراحل ، وقبلنا مسودته لاتفاق يؤدي إلى حل شامل للقضية القبرصية . .

وكما شدد الأمين العام في مناسبات عديدة ، وما كان أيضاً محدداً بدقة ووضوح وتم الاشتراط عليه في النص نفسه ، فإن مسودة الاتفاق تشكل بكل عناصرها كلًا لا يتجزأ . هذه المسودة بطبيعتها ليست مفتوحة ولا تسمح بإضافة أية تحفظات من أي نوع . إنني ، بكل صدق ، واثق من أن مسودة الاتفاق يمكن أن تتوج باتفاق نهائي ، وأن ترسل إلى مجموعات العمل ، وأن تخدم السلام في قبرص . . . » .

كانت مسودة الاتفاق تقضي بإقامة فدرالية ثنائية المناطق تضم شعبي قبرص ، وفقاً للاتفاق المعقود بين مكاريوس وبيني عام ١٩٧٧ . ومما يجدر ذكرهُ أن السيدين كبريانو والدكتور فاسوس ليساريدس رئيس الحزب الاشتراكي (اديك) قد أبلغا في حينه رئيس الأساقفة مكاريوس معارضتهما الاتفاق بحجة أن حلاً قائماً على ثنائية المناطق سيحول في نهاية المطاف دون أن تصبح قبرص جزءاً من اليونان ، وأنه يمكن حتى أن يدفع تركيا للاستيلاء على الجزيرة كلها ، وأنه تفوح منه رائحة التقسيم ، وهو يتعارض مع التطلعات القومية للقبارصة اليونانيين .

إن عداء كبريانو المتأصل لحل فدرالي قائم على ثنائية المناطق كان أحد مصادر كل الصعوبات التي اعترضت الحوار بين الطائفتين . وقد أشار السياسيون البارزون في الجانب اليوناني (كليريذس وبابايوانو وورولاندس) مراراً وتكراراً إلى أن كبريانو يعارض أي حل فدرالي .

على أن صيغة النظام الفدرالي ثنائي المناطق كانت مدرجة على جدول الأعمال ، إضافة إلى التشديد على مبدأ الحقوق السياسية المتساوية للطائفتين . وهذا الشرط الأساسي كان أيضاً أمراً بغيضاً بالنسبة إلى الزعيم القبرصي اليوناني .

لكن ، لماذا يرتضي الجانب القبرصي اليوناني التفاهم على تسوية قائمة على القبول بعودة القبارصة الأتراك إلى دولة شراكة ؟ إن العالم لا يزال يواصل اعترافه بكبريانو وإدارته العنصرية اللادستورية المكونة بكاملها من قبارصة يونانيين على أنها « حكومة قبرص » . وفي وضع كهذا فإن ما كان القبارصة اليونانيون بحاجة إليه هو مجرد المضي في تجميع المزيد من القرارات المعادية

للأتراك من مختلف المنظمات الدولية . وقبولنا باقتراحات الأمين العام ، أو رفضنا لها ، لا يخدم سوى أهداف القبارصة اليونانيين على المدى البعيد ، إذ يتيح لهم المضي في المحادثات ، ولكن دائماً مع بند شرطي مفاده « أن على الجانب القبرصي التركي أن يقدم مزيداً من التنازلات » . وبهذه الطريقة يتاكل موقفنا السياسي بشكل مضطرد .

إن تجربتنا مع هذه التكتيكات تعود إلى محادثات الطائفتين التي بدأت في يونيو / حزيران ١٩٦٨ . لذا ، وإلى حين تلقيت وعداً جازماً من الأمين العام بأنه لن يكون ثمة تغيير في طريقة التعامل مع المسودة على أساس أنها « كل لا يتجزأ » ، فإنني حرصت بشكل خاص على أن لا أشير إلى أية تنازلات جديدة والتأكيد على أن تلك التنازلات التي قدمناها بالفعل لن تكون ملزمة لنا إذا لم يجيّرها القبارصة اليونانيون لصالح الحل . أضف إلى ذلك أن مؤتمر القمة في يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ ، كان سيشكل « الخاتمة الأخيرة » في ما يتعلق بتنازلاتنا . والواقع أن الأمين العام بيريز دوكويار قال عندما سأله الصحافيون عن الوقت الذي ستستغرقه اجتماعات القمة : « ساعة واحدة تكفي » . . لكنه أضاف : « أما إذا شاء الجانبان فسأكون بتصرفهما ليومين أو ثلاثة » .

كان موقف الأمين العام ينسجم مع فهمنا لما ينبغي القيام به في القمة ، فبضع ساعات تكفي لوضع اللمسات الأخيرة والتوقيع على مسودة الاتفاق الذي استغرق إعداده ثلاث جولات من « المحادثات عن قرب » .

في الجلسة الأولى من القمة أصبنا جميعاً بخيبة أمل كبيرة .

فقد ألقى دو كويار كلمة استهلالية قصيرة (راجع الملحق رقم ٨) ، ثم تبعه كبريانو الذي كنت أصغي إليه بدهشة كبيرة ، إذ أنه أغفل كل المبادىء والمعايير التي بنيت عليها مسودة الاتفاق وطلب مني البدء في مفاوضات مجدية بشأنها .

هكذا ، إذن ، كانت « المحادثات عن قرب » من دون جدوى . . . فقد وافقنا على لا شيء باستثناء تقديم تنازلات للجانب القبرصي اليوناني الذي أحس بأن بإمكانه استخدامها كأساس لمفاوضات جديدة للحصول على مزيد من التنازلات ، بحيث يتقلص وضعنا فلا يتعدى وضع أقلية مميزة في جزيرة قبرصية يونانية .

بدا الأمين العام منزعجاً ، وفشلت كل محاولاته لإقناع كبريانو بأنه يضيع فرصة تاريخية . وقد لخصت صحيفة « واشنطن بوست » الوضع ببلاغة إذ قالت في ٢١ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ :

« قال مسؤولون في الأمم المتحدة إن أجواء الاجتماع أصبحت متجهمة ما أن بدأ كبريانو يعرض موقفاً يتعارض بشكل واسع مع ما كان بيريز دو كويار يفترض أنه أرضية مشتركة تم إقرارها بين الجانبين عبر وساطته في الشتاء الماضي » .

ونقلت صحيفة « التايمز » في ٢٢ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ :

« قال مسؤولون في الأمم المتحدة إن الرئيس كبريانو قد شكك حتى في الأسس والمبادىء الخاصة بالتسوية مع القبارصة الأتراك ، بما في ذلك مفهوم « ثنائية المناطق » والمساواة السياسية بين الطائفتين » .

الصحافة القبرصية اليونانية وكبار السياسيين كانوا على اتفاق كامل بشأن إلقاء اللوم على كبريانو في التسبب بإضاعة هذه الفرصة التاريخية . « آليثيا » قالت في ٢٠ فبراير / شباط ١٩٨٥ : « **لا حل ممكناً ما دام كبريانو في السلطة**» . . و « هارافغي » الناطقة باسم الحزب الشيوعي القبرصي اليوناني (آكيل) كتبت في ١٨ فبراير / شباط ١٩٨٥ : « **كبريانو يعارض أي حل فدرالي** » .

هذا الكلام لم يكن يحمل جديداً بالنسبة إلى القبارصة الأتراك منذ اليوم الذي أعلن فيه كبريانو رفضه للاتفاق الذي عقده معي رئيس الأساقفة مكاريوس عام ١٩٧٧ ، واصفاً إياه بأنه بمثابة بيع قبرص للأتراك .

غلافكوس كليريذس رئيس حزب التحالف الديمقراطي المحافظ (ذيسي) قال (راجع صحيفة « آليثيا » الصادرة في ٣ فبراير / شباط ١٩٨٥) :

« ذيسي لا يوافق ، بل يدين محاولة الرئيس كبريانو التفاوض من جديد على كل شيء في قمة نيويورك » .

وقال بابايوانو رئيس حزب « آكيل » (الحزب الشيوعي القبرصي اليوناني) :

« الوحيد الذي كان يمكن أن يرفض وثيقة دو كويار هو الذي يعارض حلاً فدرالياً للمسألة القبرصية » .

لا أحد كان يشك في أن كبريانو يعارض بشكل كامل الحل الفدرالي ، وهذا ما أكده وزير خارجيته السابق رولاندس (راجع « سايبروس ميل » الصادرة في ٥ مارس / آذار ١٩٨٥) الذي قال :

« إن أفكار السيد كبريانو تدور على الدوام حول معتقداته الراسخة البعيدة تماماً عن الواقع » .

البرلمان القبرصي اليوناني انتقد بدوره كبريانو وأصدر في ختام جلسة ناقش فيها هذه القضية ، قراراً بموافقة ٢٣ ومعارضة ١٢ ، طلب فيه من كبريانو إما الاستقالة أو الرضوخ لقرار الأكثرية في المجلس . غير أن كبريانو رد بأنه ليس مرغماً على التخلي عن مسؤولياته في ظل نظام رئاسي .

من المفيد ، هنا ، العودة باختصار إلى أيام القمة من أجل فهم الطريقة التي كان القبارصة اليونانيون ينوون لعب ورقتهم بها .

في اجتماعنا « الخاص » الأول مع السيد كبريانو ، بحضور بيريز دو كويار الأمين العام ، تم الاتفاق على أن لا يدلي أي منا بتصريحات إلى الصحافة ما لم تكن هناك موافقة مشتركة على النص ، وإلا فإن علينا أن نلوذ بالصمت إلى حين التوقيع على الاتفاق .

كان ذلك قبل الاجتماع الرسمي ، وبالتالي لم تكن لدي أية فكرة عن أن كبريانو جاء إلى نيويورك للتفاوض من جديد بشأن مسودة الاتفاق . غير أنني التزمت بما تعهدت له به ، فلم أصرِّح بشيء إلى الصحافة خلال يومين .

وفي اليوم التالي أبلغني مراسل أجنبي أن خريستوفيدس ، الناطق الرسمي الذي أحضره كبريانو إلى نيويورك ، كان يقول للصحافيين باستمرار إن الزعيم القبرصي اليوناني جاء إلى نيويورك بذهن مفتوح كي يناقش كل شيء بحسن نية ، « لكن السيد دنكتاس لم يكن منطقياً بل طالب السيد كبريانو بأن يوقع في المكان المخصص للتوقيع ، من دون أي حق في مناقشة أي شيء » .

أدهشني تمثيل كبريانو بوجهين . وفي اليوم التالي ، ولدى دخولي قاعة الاجتماع ، أنكرت صحة هذا العرض المضلل للحقائق . وكما فعل كبريانو أثناء حواره مع بيريز دو كويار ، فإن خريستوفيدس ذهب إلى حد إنكار أن ثمة مسودة اتفاق تنتظر التوقيع . لقد تحدث عن « شبح اتفاق » . ولحسن حظنا فإن رولاندس كتب في ٢٥ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ رسالة مفتوحة إلى صحيفة « فيليليثروس » قال فيها .

« في نيويورك تحدث السيد خريستوفيدس عن « شبح اتفاق » . للصدفة فإنني مثلكم أحتفظ بنسخة عن « شبح الوثيقة » التي قدمها الأمين العام . إذن فالوثيقة موجودة حالياً ، فلماذا ، بالتالي ، لم يقل الناطق الرسمي باسم الحكومة ، الحقيقة ؟ » (راجع الملحق رقم ٩) .

وخلال إقامتي في نيويورك شنت الصحافة في تركيا وشمال قبرص حملة كبيرة ضد مسودة الاتفاق . ففي رأي خبرائنا المستشارين الأتراك ، والزعماء السياسيين ، والرأي العام ، أن التنازلات التي قدمتها شخصياً ، والتي كان يمكن أن تصبح نافذة لو أن كبريانو وقع مسودة الاتفاق . . . لم تكن ضرورية وهي تشكل خطراً على أمن القبارصة الأتراك في المستقبل . أما وأن بنود الاتفاقية لم تعد سراً ، فقد دافعت عن موقفي بأنها رُفضت ككل لا يتجزأ ، وأنني أحمل تعهداً من الأمين العام بأن تنازلاتنا ، في مثل هذه الحال ، لا تعود ملزمة لنا .

وفي الحقيقة فإن القلق بشأن مضمون الاتفاق بدأ يساورني بدوري عندما استمعت إلى كلمة كبريانو في اجتماع القمة ، فأحسست بأن واجبي يكمن في رفض مثل هذا الاتفاق ما دام موقف

الزعيم القبرصي اليوناني لا يزال على حاله .

إن التفاوض بشأن أساس مغاير لاتفاق جديد كان يقتضي مفاوضات أخرى عبر نوع من « المحادثات عن قرب » . غير أن ميزانيتنا لم تكن تتحمل السفر إلى نيويورك مرتين في الشهر لمثل هذا الغرض . لذا قلت بأن من السخف أن لا يلتقي الشعبان اللذان يعيش كل منهما في مكان لا يبعد أكثر من ميل واحد عن المكان الذي يعيش فيه الآخر ، ليتحاورا في مقر الأمم المتحدة في نيقوسيا ، أو بالتناوب بين مقري الرئاستين ، بل يطلب منهما عبور الأطلسي ليناقشا قضاياهما الخاصة . وما زلت أعتقد بأن هذه هي الوسيلة المثلى لتناول المسألة ، فمثل هذه الاجتماعات يمكن للممثل الخاص للأمين العام في قبرص أن يشرف عليها بأكبر قدر من الفعالية .

٣٧ ـ مساعٍ جديدة

في اليوم الأخير من إقامتي في نيويورك ، عقدت اجتماعاً ختامياً مع كبريانو ، على أن ينضم إليه لاحقاً بيريز دو كويار الأمين العام للأمم المتحدة . قال كبريانو إنه لم يكن موقناً بأنني سأتمسك بموقفي المعلن من أن الهدف من القمة هو « إنهاء وتوقيع مسودة الاتفاق وليس التفاوض من جديد » . وأضاف بأن دو كويار أعطاه انطباعاً خاطئاً بأنه جاء إلى نيويورك للتفاوض من جديد حول كل شيء . وشدد على عبارة « كل شيء » عدة مرات .

قلت بأن فهمي للوضع كان متطابقاً مع فهم الأمين العام ، فكلانا توقعنا أن لا يمتد لقاء القمة أكثر من ساعة أو ساعتين .

وسألت كبريانو : كيف يمكن أن تناقش مسودة الاتفاق من جديد في تلك الفترة الزمنية الوجيزة ، أو حتى خلال اليومين اللذين قال إنه سيكون أثناءهما بتصرفنا إذا ما طلبنا ذلك ؟

لم يجب كبريانو على سؤالي وظل يؤكد على أن الأمين العام قد ضلله ، فقلت إن عليه أن يقول ذلك للأمين العام عندما ينضم إلينا ، لأنني أنوي عرض الجانب المتعلق بي من القصة . وأضفت بأنني لا أرغب في استغلال الوضع إذا كان بالفعل ناجماً عن سوء تفاهم . فإذا كان الوضع كذلك فإن العلاج الأفضل هو استئناف المحادثات عن قرب « ولكنني أرجو هذه المرة أن تكون في نيقوسيا » .

فوجئت بكبريانو يرفض هذا الاقتراح بحجة أنه لا يريد إحراج

الأمين العام . سألت : ولماذا يصاب الأمين العام بالإحراج ؟ ليس ثمة الآن من هو بحاجة إلى معرفة سبب استمرار المحادثات عن قرب .

انضم إلينا دو كويار وانتظرت أن يخبره كبريانو بالجانب المتعلق به من القصة ، لكنه لم يقل شيئاً ، لذا أعدت الجانب الخاص بي فذكّرت الأمين العام بتطميناته حول مسودة الاتفاق وكونها ، بالتحديد ، كلاً لا يتجزأ ، وأن أية فاصلة فيها لن تتغير دون موافقة الجانبين ، وأنني لن أكون ملتزماً بطبيعة ومدى التنازلات التي قدمتها ، إذا ما رفض القبارصة اليونانيون تلك المسودة .

تمتم السيد كبريانو بأنه كان هناك سوء تفاهم ، وأن علينا مساعدته بالموافقة على مناقشة بعض النقاط . وقد انتهى الاجتماع وخرجنا بعدما قلت لكبريانو بأنني سأكون مستعداً للحوار معه بشأن أية قضية . . . في نيقوسيا .

لدى عودتي إلى قبرص استقبلني حشد كبير . الفرح يملأ الآن كل القلوب إذ لأيـام مضت كانت الصحف في تركيا وقبرص تقول للناس بأن الاتفاق كان خيانة . أكدت لهم أنني لم أكن لأقبل به لو كان على هذا النحو ، ولكنني أدركت بعد الاستماع إلى تفسير كبريانو لبنود هذا الاتفاق ، بأننا لو وقعناه لواجهنا متاعب كبيرة في مجموعات العمل ، ولما كان أي تقدم سيتم في اتجاه حل عادل ودائم . وشددت قائلاً : **« الآن وقد سقط هذا الاتفاق ، فإننا متحررون من أغلال التنازلات التي كنا مستعدين لتقديمها معتقدين بأن ثمة تغيراً في مشاعر وسياسة الجانب اليوناني ، وسوف نكون أكثر يقظة في اتصالاتنا المقبلة »** .

وقلت أيضاً لمواطني ما قلته للسيدين دو كويار وكبريانو في نيويورك ، من أنني لا أستطيع التراجع عن ما قام به المجلس التأسيسي . (كان من المقرر ، وفقاً لتوصيات المجلس التأسيسي ، أن يجري استفتاء على الدستور ، فضلاً عن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية . فقد كنا نجهل متى تبدأ جولة جديدة من المحادثات ومتى تنتهي ، ومن ثم فإننا كشعب تركي في قبرص لم نكن قادرين على أن نسمح لأنفسنا ولدولتنا بأن تعاني من اللاقرار والفشل في إتمام الإجراءات التي اتخذناها بالفعل لترسيخ استقلالنا) .

لذا فما أن عدت حتى بدأ العمل لإنجاز الدستور الجديد يأخذ منحى بالغ الجدية . وقد حدد موعد الاستفتاء في ٥ مايو / أيار ١٩٨٥ ، وانتخابات الرئاسة في ٩ يونيو / حزيران ١٩٨٥ والانتخابات البرلمانية في ٢٣ من الشهر نفسه .

ومن جديد قدم كبريانو الذي لم يبدر عنه أي اعتراض عندما أخبرته في نيويورك بأن هذه الإجراءات ستستمر ، شكوى بحقنا إلى مجلس الأمن الذي أصدر قراراً بإدانتنا . وكذا فعلت السوق الأوروبية المشتركة .

بالنسبة إلي كان هذا العمل الذي أقدمت عليه هاتان الهيئتان الدوليتان الجليلتان بمثابة تحدي ، لأنني لم أكن أود أن أفقد إيماني بهما . ومن خلال الصحافة والرسائل أشرت إلى أن عملية ديمقراطية قد تعرضت للإدانة من قبل بلدان تتباهى بأنها حامية للديمقراطية . هذا الأمر غير منطقي ويفتقد إلى كل القيم الأخلاقية ، خصوصاً وأن شعبي قبرص كانا ، حتى في ظل الدستور المحتضر لعام ١٩٦٠ ، ينتخبان ممثليهما في اقتراعين منفصلين . .

وكانت السلطات التي تمارسها الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية تصبح نافذة عندما كان ممثلو الطائفتين المنتخبون بشكل منفصل يصوتون عليها معاً ، وفقاً للدستور ، كل في دائرته . إن شعبي قبرص في حالة صراع منذ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ ، والانتخابات سواء قبل أو بعد هذا التاريخ ، تتم بشكل منفصل . والجانبان مطالبان الآن بإنهاء صراعهما على أساس نظام فدرالي ثنائي المناطق . لذا كنا مقتنعين بأن تجديد ولايتنا نحن الذين نتربع على قمة الهرم السياسي ، كان أمراً مهماً لاستمرار حوار مجدي مع القبارصة اليونانيين . أضف إلى ذلك أن أعضاء الهيئتين التنفيذية والتشريعية شعروا أيضاً بضرورة تجديد ولايتهم ، وأن الرأي العام كان يطلب إجراء الانتخابات . فأية فائدة ترجى إذا ما توصلت إلى اتفاق مع السيد كبريانو ثم اكتشفت أن شعبي قد نبذني ورفض الاتفاق ؟ وحدها الانتخابات قادرة على إظهار أين أقف وماذا يريد شعبي حقاً . لهذا كان من المستحيل فهم لماذا عارضت دول عديدة انتخاباتنا والاستفتاء .

خلال شهر مارس / آذار ١٩٨٥ عقد الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعات مع كبريانو في جنيف ومع المحاور القبرصي اليوناني مافروماتيس في نيويورك . وفي ٢ ابريل / نيسان التقى « وزير الخارجية » الجديد اياكوفو في مسقط .

لم نكن نعرف ماذا يجري . لقد قال لنا هولغر الممثل الخاص للأمين العام مراراً بأن « لا شيء يجري طبخه من وراء ظهوركم . . . إن الأمين العام وعد بأن لا يطلع عليكم بأية مفاجآت ، وأنتم تعلمون أنه يفي دائماً بما يتعهد به » . مع ذلك ففي ١٦ ابريل / نيسان ١٩٨٥ قدم لي هولغر والحرج بادٍ عليه ،

رسالة من الأمين العام تحمل تاريخ ١٢ ابريل / نيسان ١٩٨٥ ، وكانت مفاجأة بكل معنى الكلمة .

كنت منزعجاً جداً فقلت للسيد هولغر بأن لا صلاحية لي كي أنظر في هذه الوثيقة قبل أن تنتهي الانتخابات . آنذاك يمكنني أن أعطيه ردي .

ومن المراسلات التي أجريتها مع الأمين العام أدركت أنه سواء هو أو معاونوه ، مصممون على أن يضعوا موضع التنفيذ مخططاً لم تتم استشارتنا بشأنه على الإطلاق . ولم تنفع كل الشروحات التي قدمتها للسيد هولغر عن موقفنا ، إذ أن الأمين العام تابع طريقه من دون أن يأخذ ردود فعلنا بعين الاعتبار معتقداً بأن ذلك هو الطريق الذي يؤدي إلى حل نهائي .

انتهت الانتخابات في أواخر يونيو / حزيران ، والاستفتاء جعل الدستور الجديد نافذاً . وقد تم انتخاب برلمان جديد ، وانتخبني شعبي رئيساً من جديد ، وهذه المرة مع أمر واضح بعدم تكرار تنازلات يناير / كانون الثاني . وفي ٨ أغسطس / آب كتبت إلى الأمين العام رسالة ألفت انتباهه فيها إلى التعديلات التي أجراها على مسودة اتفاق يناير التي اتفقنا معاً على أنها لم تعد موجودة على طاولة المفاوضات ، فأرسل لي رداً مؤقتاً في ١٣ من ذلك الشهر . وفي ٢٠ أغسطس كتبت رسالة ثانية فتسلمت رسالة منه تحمل تاريخ ٢٣ أغسطس / آب ١٩٨٥ . وبعد بضعة أيام تلقيت معلومات شفهية من أوزر كوراي مندوبنا في نيويورك ، فكان أن تحدد موعد لاجتماع بين الأمين العام وبيني في ١٢ـ١٣ سبتمبر / أيلول .

التقيت الأمين العام في ١٢ سبتمبر وفي اليوم التالي تابعنا محادثاتنا على غداء عمل . الآن أصبحت الأسس واضحة ، فالكرة

باتت في مرمى الأمين العام ، وقد أقر أيضاً بأن أية ممارسات من جانب واحد في قضية تخص شعبين ، لا تؤدي إلى أي حل . وقال إنه سيتحدث إلى الجانب القبرصي اليوناني ثم يقرر الخطوة التالية .

افترقنا صديقين حميمين . هو مكلف بمهمة وساطة حميدة عليه إتمامها ، وأنا مكلف بحماية المصالح الحيوية لشعبي خلال عملية البحث عن حل .

خلاصة

ثمة عوامل عديدة أدت إلى أن يعلن الشعب القبرصي التركي الاستقلال في ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ . وكما أشرنا في حينه فإن العامل الأكثر أهمية هو إحساس هذا الشعب بالإحباط الشديد بسبب سياسة القبارصة اليونانيين القائمة على التخريب الدائم والمتعمد لكل الجهود الهادفة إلى إيجاد حل متفاوض عليه في قبرص .

مع جانب يوناني تجاهل ، منذ البدء ، وضع القبارصة الأتراك كشريك مؤسس في إقامة جمهورية ١٩٦٠ ، ويصرّ اليوم على رفض الاعتراف والقبول بالمساواة السياسية بينه وبين الجانب القبرصي التركي . . . فإن الأتراك لم يجدوا أمامهم سوى خيار واحد هو أن يتخذوا الخطوات اللازمة لممارسة حقهم في تقرير المصير .

إن القرار الذي صدر بالإجماع عن المؤتمر الرابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٣ في داكا ، وأكدته في وقت لاحق قمة الدار البيضاء ، قد عبر بكل وضوح عن تقدير العالم الإسلامي للأسباب التي أدت إلى إعلان القبارصة الأتراك استقلالهم ، وأشار إلى مساندتهم في كفاحهم العادل لتحصيل حقوقهم المتوافقة مع وضعهم كمساوين سياسياً للقبارصة اليونانيين .

هذا القرار التاريخي أعطى زخماً جديداً للشعب القبرصي

التركي في أهدافه السلمية ، وقدم مسوغاً بليغاً للجهود التي قام بها باتجاه إقامة فدرالية ثنائية المناطق .

فالشعب القبرصي التركي مذ شهر استقلاله ، أعلن للعالم بأسره أن ما أقدم عليه ليس عائقاً في سبيل حل للمسألة القبرصية في إطار فدرالي .

لقد أعلن القبارصة الأتراك أنهم لا ينوون الوحدة مع أية دولة أخرى ، لكنهم تركوا الباب مفتوحاً أمام القبارصة اليونانيين للانضمام إليهم كشركاء على قدم المساواة في دولة فدرالية .

وفي أعقاب إنشاء جمهورية قبرص الشمالية التركية ضاعف القبارصة الأتراك جهودهم للتوصل إلى حل متفاوض عليه . وللتعبير عن حسن نواياهم ورغبتهم في المصالحة ، قدموا اقتراحات ملموسة ودعوا الجانب القبرصي اليوناني للعودة إلى طاولة المفاوضات . غير أن هذه الجهود ظلت بدون نتيجة بسبب عدم تجاوب القبارصة اليونانيين . وقد قدم القبارصة الأتراك كل مساندة ممكنة للأمين العام للأمم المتحدة وسهلوا مهمته في القيام بوساطته الحميدة . هكذا ، مثلاً ، استجاب القبارصة الأتراك بسرعة في أغسطس / آب ١٩٨٤ لنداء وجهه الأمين العام للأمم المتحدة ، فانضموا بروح بناءة ومتعاونة إلى مفاوضات مكثفة أطلق عليها اسم « محادثات عن قرب » . وفي نهاية هذه المفاوضات التي استمرت أربعة أشهر قدم الأمين العام في ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٤ « مسودة اتفاق » إلى كلا الجانبين ، تتضمَّن المبادىء الأساسية لدولة فدرالية ثنائية المناطق يكون فيها القبارصة اليونانيون والأتراك على قدم المساواة سياسياً . وقد قبلت شخصياً هذه الوثيقة المقترحة بدون تحفظ ، وفي اليوم نفسه الذي قدمت فيه .

وبقبولهم هذه المسودة في سبيل التوصل إلى حل دائم ، فإن القبارصة الأتراك قرروا تقديم أقصى التضحيات آملين أن يرد الجانب اليوناني على هذه الخطوة فيعطي بدوره موافقته على وثيقة الأمين العام. والرأي العام العالمي يعترف اليوم بشكل واسع بأن ما قدمه القبارصة الأتراك في ذلك الحين من تنازلات كان أمراً بالغ الأهمية .

إلا أن آمال الجانب القبرصي التركي ، فضلاً عن توقعات المجتمع الدولي ، انهارت ، لسوء الحظ ، في قمة يناير / كانون الثاني عندما رفض كبريانو ، بعد طول مماطلة ، « مسودة الاتفاق » ، بل وحتى أنكر وجودها واصفاً إياها بأنها « شبح وثيقة » .

إن إضاعة كبريانو للفرصة التاريخية التي قدمت نفسها في قمة ١٧ يناير / كانون الثاني في نيويورك ، قد أعادت مرة أخرى ترسيخ بعض العوامل المهمة في القضية القبرصية .

وخلافاً لمزاعم القبارصة اليونانيين ، فإن إعلان القبارصة الأتراك عن الاستقلال وقيام جمهورية قبرص الشمالية التركية لم يكن آنئذٍ ، ولا هو اليوم ، يشكل عقبة في طريق البحث عن سلام في قبرص ، فقد تكثفت جهود الأمين العام للأمم المتحدة بعد إنشاء جمهورية قبرص الشمالية التركية ، وأدت إلى أول قمة خلال ست سنوات ، وكادت أن تحقق نجاحاً رائعاً . ولا يزال الأمين العام يواصل وساطته الحميدة ، ولولا الخطوات العديدة التي خطاها القبارصة الأتراك منذ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ ، لما كان القبارصة اليونانيون عادوا للانضمام إلى مسيرة المفاوضات .

أما لماذا يرفض الجانب القبرصي اليوناني التوصل إلى حل في

قبرص، فلسبب رئيسي وحيد وهو أن الجانب اليوناني يفتقد إلى الدوافع والحوافز الضرورية للتوصل إلى اتفاق متفاوض عليه مع القبارصة الأتراك .

إن الاعتراف الدولي والعلاقات التي تتمتع بها الإدارة القبرصية اليونانية تشجعها كي تلعب لفترة، أو للأبد، لعبة اللجوء إلى تكتيكات معيقة والاستمرار عمداً في طرح القضية القبرصية بطريقة مضللة .

إن مستوى معيشة الشعب القبرصي اليوناني هو اليوم أعلى بكثير من المستوى العالمي . وقد كان من شأن اعتراف دول العالم الثالث والمنظمات الدولية بالإدارة القبرصية اليونانية على أنها « حكومة قبرص » الشرعية التي تمثل قبرص بكاملها ، وما ترتب على ذلك من تسهيلات مالية واقتصادية وتقنية للقبارصة اليونانيين ... أن ساهم بشكل كبير في سرعة النمو الاقتصادي في جنوب قبرص .

فعلى الرغم من لا قانونية ولا شرعية وزيف مزاعم الإدارة القبرصية اليونانية بأنها « الحكومة الوحيدة » لـ « كل قبرص » ، ما زال المجتمع الدولي يعاملها على أنها السلطة الوحيدة التي تمثل قبرص . ولذلك يتمتع القبارصة اليونانيون ليس فقط بمزايا اقتصادية ، بل أيضاً بالوسائل السياسية التي تمكنهم من إبقاء الجانب القبرصي التركي في عزلة في المحافل الدولية ، وهي عزلة ساهمت في تحقيقها « المقاطعة القانونية والاقتصادية » اللاإنسانية التي فرضوها على القبارصة الأتراك .

في ضوء هذه الحقائق يصبح واضحاً لماذا يتردد القبارصة اليونانيون في العمل مع القبارصة الأتراك في إطار فدرالي على

قاعدة المساواة ، وأن يشاركوهم المزايا التي حصلوا عليها والتي حرم القبارصة الأتراك منها .

فهل من المحتمل ، أو حتى من الممكن ، أن تغير الإدارة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية اليونانية اللتان عاملتا الشعب القبرصي التركي ، لسنين طويلة ، بذهنية من يخوض حرباً صليبية ، موقفهما الآن فتقبلا بالعيش مع الأتراك في حال من الأمان والمساواة ؟ هل من الممكن أن تتخلى الإدارة القبرصية اليونانية عن مطالبتها بالاستئثار بالسلطة ، فتتقاسم تلك السلطة مع الشعب القبرصي التركي على أساس المساواة السياسية ؟ هل يوافقون على عودة « دولتهم القبرصية اليونانية » إلى دولة قبرصية تركية ـ يونانية؟

إن التاريخ وتجارب الماضي القريب تفرض علينا الإجابة بالنفي عن هذه الأسئلة ، فالقبارصة اليونانيون قد أظهروا أنهم ليسوا مهتمين بإيجاد حل للمسألة القبرصية ، بل فقط في استغلال التسهيلات السياسية والاقتصادية التي حصلوا عليها من أجل إبقاء القضية القبرصية في طريق مسدود ، ولدعم محاولاتهم لممارسة ضغوط على القبارصة الأتراك وتركيا .

كل جهود الإدارة القبرصية اليونانية في المحافل الدولية كانت ، بدون استثناء ، تهدف إلى شيء واحد هو الحصول على قرارات من جانب واحد تدين القبارصة الأتراك وتركيا . وبالمقابل فإن هذه القرارات كانت غير مجدية وتعرّض بشكل جدي وثابت الأسس والمبادىء التي قامت عليها مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، والهادفة إلى إقامة دولة فدرالية ثنائية المناطق في قبرص .

من جهة أخرى . فإن القبارصة الأتراك كانوا يناضلون باستمرار

لاستخدام أي نوع من الدعم يحصلون عليه على المستوى الدولي ، لمؤازرتهم في البحث عن حل متفاوض عليه في قبرص .

والبرهان الحسي على ذلك هو المساعدة والدعم اللذان يحصل عليهما الشعب القبرصي التركي من تركيا . فقد كان القبارصة الأتراك ينظرون حتى إلى تطورهم الاقتصادي وإزالة التباين الاقتصادي بين الطائفتين على أنهما من الشروط الأساسية لعلاقة متوازنة ومنسجمة مع القبارصة اليونانيين . لهذا تعاملوا مع الاعتراف الدولي ومساعدة الجانب القبرصي التركي بوصفهما عاملاً قادراً على تقديم مساهمة فعالة في التوصل إلى حل نهائي للمسألة القبرصية . في هذا الإطار أعطى قرار داكا المعزز في قمة الدار البيضاء دفعاً قوياً للشعب القبرصي التركي في بحثه عن حل عادل ودائم في قبرص .

ومن شأن إقامة دول أخرى ، خصوصاً الدول الإسلامية ، علاقات مع الشعب القبرصي التركي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية ، وأيضاً في السياحة وتطوير العلاقات القائمة حالياً . . أن توفر للقبارصة الأتراك مزيداً من الدعم في مساعيهم للتوصل إلى حل سلمي .

الأهم أن مثل هذا العمل من شأنه أن يدفع القيادة القبرصية اليونانية إلى الاعتراف والإقرار بالحقائق في قبرص ، وبالتالي تعزيز الأمل بالوصول إلى حل للمسألة القبرصية ، إذ أن عزلة جمهورية قبرص الشمالية التركية على الساحة الدولية لا تؤدي إلا إلى تشجيع الجانب القبرصي اليوناني على التمسك بموقفه المعرقل وغير البناء .

في كل هذه الظروف أمكن للقبارصة اليونانيين أن يحبطوا من

دون أي وازع ، كافة الجهود التي بذلها الجانب القبرصي التركي ، وكل المبادرات الواعدة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إقامة دولة فدرالية في الجزيرة . .

وما دام القبارصة اليونانيون ينعمون بالاستئثار بالاعتراف الدبلوماسي والسياسي ودعم المجتمع الدولي ، فمن البديهي أن لا يكون لديهم أي حافز أو دافع للتوصل إلى حل من خلال التفاوض المباشر مع القبارصة الأتراك .

إن السبيل الوحيد لتجاوز هذا الطريق المسدود في قبرص ، والتغلب على التعنت والعرقلة اليونانيين والقبرصيين اليـونانيين، هو أن يتعامل المجتمع الدولي مع جمهورية قبرص الشمالية التركية والدولة القبرصية اليونانية على قدم المساواة .

وما يأمله الشعب القبرصي التركي ويتوقعه هو أن تكون الدول التي تتعاطف مع قضيته ، في طليعة من يتحرك في هذا الاتجاه البناء .

خاتمة

لقد بدأت مراجعتي هذه لكتابي باتهام قاسٍ لما قام به الزعماء القبارصة اليونانيون من أعمال حمقاء آثمة أوصلت قبرص إلى ما هي عليه وتسببت للشعبين القبرصيين بهذا القدر من المعاناة التي لا يستحقانها . وأود ، لو أمكن ، أن أنهيها بملاحظة أقل تشاؤماً وسواداً .

إن انتخاب السيد جورج فاسيليو مؤخراً كرئيس جديد للقبارصة اليونانيين يشكل بداية لفصل جديد أكثر إيجابية في السعي للتوصل إلى حل . هذا ، بالتأكيد ، ما نأمله من جهتنا . وقد عرضت أن ألتقي به في أي وقت وزمان كي نحاول استئناف المفاوضات من جديد . صحيح أن تصريحاته الأولى بعد انتخابه لم تكن مشجعة ، إذ بدت وكأنها تكرار للتعنت غير المجدي لسلفه ، إلا أننا نأمل بأن لا يكون ذلك سوى تكتيك من أجل أن يفرض نفسه متحدثاً باسم جميع القبارصة اليونانيين .

إننا نفهم أنه بحاجة إلى وقت وبراعة سياسية كي يتخلص من ميراث « الكفاح الطويل » الذي تركه له سلفه ، وكان الهدف منه استعادة ما كان يتمتع به القبارصة اليونانيون من تفوق بعدما أسقطوا الجمهورية ثنائية الطوائف في الستينات . غير أنه لا يمكن إنكار أن تصريحاته الأولى قد تركت انطباعاً سلبياً لدينا .

ولعله يكون مفيداً هنا ، كما آمل ، استذكار المقطع الاستهلالي لبيان أدليت به في ٤ يناير / كانون الثاني ١٩٨٤ ،

ورفضته القيادة القبرصية اليونانية السابقة بطريقة فظة ، لكنه نشر بالكامل في الصحف القبرصية اليونانية واجتذب عدداً من التعليقات غير المعادية بالكامل في بعض أنحاء الجانب اليوناني .

في اعتقادي أن هذا البيان الذي تبعته لاحقاً في عام ١٩٨٤ تنازلات ملموسة من قبلنا ، كان يمكن أن يساعد في دعم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة التي بلغت أوجها في تقديم « مسودة الاتفاق » في يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ .

آنذاك لقيت تنازلاتنا ترحيباً واسعاً حتى من رئيس الوزراء باباندريو وكبريانو نفسه . فقد بدا أن تقدماً حقيقياً باتجاه الحل لاح أخيراً في الأفق .

غير أن هذه الآمال تلاشت عندما رفض كبريانو الذي كان قد وافق على التنازلات ، التوقيع على الاتفاق ، خلافاً لما كان متوقعاً ، مما أثار حفيظة الجميع بمن فيهم رولاندس وزير خارجيته .

لقد تضمنت الفقرات الافتتاحية من بياني وصفاً لطريقة تعاطينا العام مع مسألة البحث عن حل ، وتبعتها إجراءات عملية لبناء الثقة ، رفضت بدورها .

هذا المقطع لا يزال يشكل وصفاً مناسباً لتعاطينا مع المسألة ، على أساس تسوية مشرّفة في مواجهة المحاولات المستمرة لجعل قبرص جزيرة يونانية . أما الموقف السلبي القبرصي اليوناني فقد زعزع ثقتنا في المفاوضات وأثار شكوكاً حول ما إذا كان ممكناً الوصول إلى حل ما لم يكن ثمة تغيير جذري في الجانب اليوناني .

غير أن الهوة التي تفصل بيننا لم يكن ينبغي ، على وجه

اليقين ، أن يكون مستحيلاً ردمها ، في حال توفر القليل من الواقعية وحسن النية لدى الجانبين ، إن كانا يؤمنان حقاً بإحياء الجمهورية القائمة .على الشراكة والتي دمرها مكاريوس عام ١٩٦٣ .

ولسوء الحظ فإن القيادة القبرصية اليونانية سعت ، بعد وفاة رئيس الأساقفة ، إلى التراجع عن أي التزام بفدرالية ثنائية المناطق، وهو ما شكل أساساً لاتفاقي معه عام ١٩٧٧ ، ولا يزال يشكل أساساً لكل الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة .

فالبرهان ساطع على أن ثنائية المناطق هي ما تم بحثه في لقاءات القمة بين القيادتين ، وفي المفاوضات التي جرت في ظل الوساطة الحميدة التي قام بها الأمينان العامان للأمم المتحدة ، الحالي والسابق ، وأن المحاورين القبارصة اليونانيين لم يدعوا مجالاً للشك بالنسبة إلى الاثنين وفريقي عملهما بأن ثنائية المناطق مقبولة كنواة للحل .

إنها ، بالنسبة إلينا ، شيء لا بد منه ، ومطلبنا الأساسي في أية صيغة للحل هو أن تكفل لنا أماناً حقيقياً ضد أي عدوان يوناني جديد ، الآن وفي المستقبل .

لقد علمتنا التجربة المرة أن ذلك لا يتحقق بالوعود والاتفاقات على الورق ، فإذا كنا سنعيش بسلام وأمان ، فلا بد من أن تكون لنا منطقتنا الخاصة التي تخضع لإدارتنا وتكون لنا فيها الأغلبية العددية .

هذا الأمر يبدو لنا في صلب مفهوم الفدرالية ثنائية المناطق ، إذ كيف يمكن أن تكون هناك « منطقة » تركية ، إذا كان عدد المقيمين هناك من القبارصة اليونانيين يوازي أو يكاد يوازي عدد القبارصة الأتراك ؟

ثمة مصداقية لهذه النظرة في ما تنطوي عليه عبارة «ثنائية المناطق». وقد أشير إليها بالتحديد في المقترحات الانجليزية ـ الأميركية ـ الكندية في ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٨ . وكان لها، رغم رفض الجانب اليوناني، مفعول البذرة في كل المناقشات التي تلت .

لقد افتتحت المقترحات بهذه الكلمات :

«إن جمهورية قبرص سوف تكون دولة فدرالية ثنائية الطوائف تتألف من منطقتين إحداهما تسكنها غالبية قبرصية يونانية والأخرى تسكنها غالبية قبرصية تركية».

هنا تتـداخل قضيتا الأراضي و«عودة المهجرين»، فنحن لا نرفض إمكانية عودة عدد عادل من القبارصة اليونانيين للعيش، إذا شاؤوا، في منطقتنا، شرط أن يقبلوا بإخلاص أن يعني هذا الأمر العيش بسلام والامتثال للقانون تحت إدارتنا. . لكننا لا نقبل التزاماً مفتوحاً بالسماح بعودة القبارصة اليونانيين بشكل كثيف ومنظم، مدفوعين برغبة في تدمير الاستقرار وإحياء التفوق القبرصي اليوناني على كامل الجزيرة .

في هذا المجال فإننا نجد مبرراً للقلق من المبالغة المتعمدة التي يلجأ إليها المتحدثون باسم القبارصة اليونانيين حيال عدد أولئك الذين انتقلوا من شمال قبرص عام ١٩٧٤ .

إن حرية التنقل ينبغي أن لا تظل مسألة عصية على الحل، شرط أن يخضع انتقال مثيري المشاكل المعروفين إلى رقابة فعالة .

أما بالنسبة إلى ما يوصف بـ «حرية الملكية»، فإننا نعتقد بأن الجواب العملي الوحيد بالنسبة إلى معظم النازحين، ينبغي أن

يكون نظام تعويض عادلاً ، نقداً أو عبر تبادل الممتلكات . قد يكون ذلك معقداً ، لكنه ليس مستحيلاً ، وبعض المساعدة من الخارج ستكون مطلوبة بالتأكيد من أجل تمويل العملية .

وإذا ما ترك الأمر لنا ، فإن الكثيرين من أولئك الذين يعيشون الآن في الجنوب قد يفضلون في الوقت الحاضر البقاء في المناطق المدينية حيث استقروا ، بدلاً من العودة إلى المناطق الريفية في الشمال أو ، بعبارة أخرى ، إلى مناطق أكثر بساطة وأقل تقدماً في مستوى المعيشة من تلك التي باتوا معتادين عليها . وفي الظروف الراهنة قد يفضل هؤلاء بالفعل التعويض المالي .

لقد كان رئيس الأساقفة مكاريوس، في الحوارات التي جرت بيني وبينه عام ١٩٧٧ ، مؤيداً لوجهة النظر القائلة بأن بالكاد عشرة بالمائة من النازحين القبارصة اليونانيين قد يرغبون في العودة إلى ما كان ينبغي أن يصبح، في إطار حل فدرالي، الدولة الفدرالية القبرصية التركية في الشمال . وكما يشير مراقبون محايدون فإن هذه النسبة هبطت منذ عام ١٩٧٧ ، ولم ترتفع . . في حين ليس ثمة قبرصي تركي واحد يود الانتقال إلى الجنوب .

إن مسودتي الاتفاق اللتين أعدهما الأمين العام في يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ ومارس / آذار ١٩٨٦ حددتا عناصر نظام معقول لتقاسم السلطة بين الشعبين في جمهورية فدرالية ، وما زلنا مستعدين للعمل على إنجاز دستور مفصل على هذا الأساس .

أما على الجانب القبرصي اليوناني فكان الاهتمام منصباً على مسائل انسحاب القوات التركية و« المستوطنين » ، ونزع سلاح الجزيرة ، وإبعاد تركيا كدولة ضامنة عن أي حل .

إننا لا نعارض انسحاباً على مراحل للقوات التركية ، ما أن يتم

الاتفاق على حل ويوضع موضع التنفيذ شرط استمرار توافر ضمانات ملائمة وفعالة لضمان مستقبلنا . أما أن يطلب انسحاب القوات التركية كمقدمة لأي اتفاق ، فحال ذلك كحال مدينة محاصرة يطلب منها أن تفتح أبوابها بينما لا تزال تحت الحصار .

لقد تضمنت مسودتا الأمين العام بنوداً تنص على :

« أن يتم الاتفاق ، قبل تشكيل حكومة فدرالية انتقالية ، على جدول زمني لانسحاب القوات والعناصر غير القبرصية ، إضافة إلى ضمانات ملائمة انتقالية . وفي هذه الأثناء يتخذ الجانبان إجراءات للحد من المواجهة العسكرية ، مستعينين بوساطة قوات حفظ السلام الدولية » .

من جهتنا قبلنا ذلك ، كما قبلنا كل بنود مسودة الأمين العام ، لكن التقدم في هذه المسألة وفي باقي المسائل المتشعبة ، حال دونه رفض القبارصة اليونانيين للمسودتين .

إلى ذلك فإن الاتفاق تم منذ أمد بعيد يصل إلى ١٩ مايو / أيار ١٩٧٩ في لقاء القمة بين الزعيم القبرصي اليوناني كبريانو وبيني ، على أن نناقش مسألة نزع سلاح الجزيرة بالتزامن مع ، وبالاستناد إلى ، نظام للضمانات .

إن البند السابع من اتفاق النقاط العشر الذي عقدناه يشير دون أي لبس إلى : **« أن نزع سلاح جمهورية قبرص هو موضع تصور ، وأن المسائل المتعلقة به ستجري مناقشتها »** . غير أن نزع السلاح ينبغي ، بالطبع ، أن يشمل تجريد وحل « الجيوش الخاصة » العديدة في الجنوب ، إضافة إلى القوات النظامية .

بالنسبة إلينا فإن محاولة القبارصة اليونانيين استبعاد تركيا عن

دور الضامن لأي حل ، هي أمر غير منطقي ويثير التساؤلات حول مدى صدق تعاطيهم بمجمله مع القضية .

في عام ١٩٦٠ أعطى المجتمع الدولي وكل الأطراف التي شاركت في اتفاقات لندن وزيـورخ، بمن فيها اليونان وقيادة القبارصة اليونانيين أنفسهم ، ذلك الحق لتركيا . وكان ذلك ، ولا يزال ، حامياً لنا من تجدد العدوان القبرصي اليوناني ، وضمانة رئيسية بأن أي حل جديد لن يتعرض مرة أخرى للسقوط على يد اليونان والمتطرفين القبارصة اليونانيين . وليس ثمة أي سبب منطقي للاقتراح بأن نحرم من هذه الحماية . فإذا كان ذلك ملائماً في عام ١٩٦٠ ، فإنه اليوم أكثر إلحاحاً في ضوء الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين .

أكثر من ذلك فإن الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن لتركيا اهتماماً خاصاً برخاء وسلامة القبارصة الأتراك ، والتأكد من أن هذه الجزيرة التي لا تبعد سوى ٤٠ ميلاً عن الأراضي التركية ، عبر المضائق الكاراماتية ، لن تشكل خطراً على أمن تركيا نفسها .

ولا شيء يمكن أن يبدل هذه الحقائق ، فلا يمكن إنكار حق تركيا وصلاحيتها في التدخل في قبرص ، سواء كانت ضامنة رسمياً ، أو لم تكن ، إذا ما رأت أن ذلك ضروري لمصالحها الدفاعية أو لبقاء القبارصة الأتراك .

إن العقبة الأكبر في طريق الوصول إلى تسوية ملموسة هي ادعاء القبارصة اليونانيين حالياً ، بأنهم يشكلون « حكومة قبرص » . فهذا الادعاء كاذب وظالم في آن ، والمجتمع الدولي مسؤول بدرجة كبيرة عن تشجيع ذلك الادعاء . إذ كيف يمكن للمفاوضات أن تستمر « على قدم المساواة » (كما ورد مراراً في

قرارات الأمم المتحدة) ، إذا كان أحد الطرفين المتنافسين يعامل على أنه عضو شرعي في المجتمع الدولي، في حين يعامل الآخر على أنه خارج على القانون ؟ ولماذا ينبغي للقبارصة اليونانيين أن يقبلوا يوماً بتسوية ما دام العالم يستمر في الإبقاء على هذا الادعاء تاركاً إياهم من دون أي حافز يجبرهم على التوصل إلى حل ؟

من جهتها فإن المساهمتين الكبيرتين اللتين يمكن للقيادة القبرصية اليونانية الجديدة أن تقوم بهما من أجل إقرار السلام والانسجام بين اليوناني والتركي في وطننا المشترك ، هما: أولاً ، الإقرار ، بدرجة ما على الأقل ، بما أسهم به القبارصة اليونانيون في الوصول ببلدنا إلى حالته الراهنة . . وثانياً التخلي عن الزعم بأنهم يستطيعون التكلم والعمل نيابة عن أي كان باستثناء شعبهم .

فإذا أمكن لهم القيام بذلك فحسب ، فإن المسألة برمتها ستسهل وستفتح الطريق لبداية أكثر حيوية وأملاً في السعي للوصول إلى حل .

كل المطلوب واقعية وحسن نية .

ونحن جاهزون لأن نسهم بدورنا في مسيرة التسوية والمصالحة □

هوامش

(١) هـ . د. بارسل « قبرص » (لندن : أرنست بن ، ١٩٦٩) ص ٢٠٤ .

(٢) في ٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٦ أعلن رئيس الأساقفة مكاريوس (متحدثاً عن الوحدة بين قبرص واليونان ـ الاينوسيس ـ في دير اركادي في جزيرة كريت ، خلال الاحتفالات بالذكرى المئوية لحوادث التمرد وقتل السكان الأتراك المسلمين في تلك الجزيرة) : « إن قبرص موجودة هنا اليوم في هذا المكان المقدس . . . لكي تؤكد مرة أخرى أنها ستواصل بتصميم وإصرار كفاحها من أجل الوحدة مع اليونان . لن نتخلى عن متاريسنا قبل النصر النهائي ، ألا وهو إنجاز الاينوسيس . . . إن قبرص تستلهم دائماً من كفاحات وتضحيات كريت ، والرغبة الأزلية لقبرص هي الوحدة مع الوطن الأم اليونان ، والقتال من أجل اليونان . إن هدفنا الوحيد الثابت هو الاينوسيس . . . وما يتطلع إليه القبارصة اليونانيون هو توحيد قبرص بمجملها مع الجسد القومي . لقد تسلمنا قبرص كجزيرة يونانية غير مقسمة ، وحافظنا عليها كذلك ، ولسوف نسلمها غير مقسمة إلى حضن الأم » .

(٣) تسلم مكاريوس قيادة حملة الأينوسيس عام ١٩٥٠ ، على قاعدة تراث قومي يوناني قديم ، وهو تراث ذو وجه تنظيمي وأيديولوجي (راجع كتاب زينون ستافرينيدس The Cyprus Conflict ـ الصراع القبرصي ـ نيقوسيا ١٩٧٥ .

(٤) أقسم هذا اليمين مكاريوس وغريغاس وعشرة آخرون منهم الجنرال اليوناني نيقولاس بابادوبولس (راجع بالإنجليزية Memoirs of General Grivas مذكرات الجنرال غريفاس ـ الصادرة عام ١٩٦٤ في لندن عن دار Longman ـ ص ٢٠) .

(٥) في خطاب ألقاه في قرية « بانايا » بتاريخ ٤ سبتمبر / أيلول ١٩٦٣ أعلن رئيس الأساقفة مكاريوس : « لا يمكن أبداً اعتبار مهمة أبطال « ايوكا » منتهية ما لم يتم طرد هذه الطائفة الصغيرة التي تشكل جزءاً من الجنس التركي ، العدو الرهيب للهللينية » .

(٦) «يمكن للقارىء أن يفهم منها أن مكاريوس، بعدما وقّع اتفاق لندن، لم تكن لديه نية بالسماح ببقاء الدستور الذي نشأ عنه » (بارسل ـ المصدر السابق ـ ص ٣٠٦) .

(٧) يقول بارسل : « بحلول شهر ديسمبر / كانون الأول كان ثمة ٥٠٠٠ يوناني غير نظامي مدربين تدريباً كاملاً فضلاً عن ٥٠٠٠ آخرين مدربين تدريباً جزئياً » (المصدر السابق - ص ٣٢٣) .

(٨) يشير بارسل إلى « أن عائلات العاملين في السفارة اليونانية قد أعيدت إلى بلادها » (المصدر السابق - ص ٣٢٣) .

(٩) The Times - ١ يناير / كانون الثاني ١٩٦٤ .

(١٠) نشرت في كافة الصحف القبرصية اليونانية تقريباً ، بتاريخ ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٤ .

(١١) أعرب الوسيط في تقريره عن قناعة شخصية بأن « المعاهدات والدستور كانت السبب الرئيسي في النزاع القبرصي » . وهذا هو الخط الدعائي الذي كان ينتهجه القبارصة اليونانيون . . غير أن البروفسور أرنست فورتسهوف ، الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا في قبرص ، وصف سبب الصراع بالعبارات التالية في حديث أجراه معه مراسل وكالة .U.P.I في ٣٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ : « كل هذا قد حصل لأن مكاريوس أراد أن ينتزع كل الحقوق الدستورية من القبارصة الأتراك . فمنذ اللحظة التي بدأ بها مكاريوس ، بشكل سافر ، يحرم القبارصة الأتراك من حقوقهم ، أصبحت الأحداث الراهنة حتمية » .

(١٢) رفض الزعماء القبارصة اليونانيون عودة الموظفين القبارصة الأتراك في جهاز الخدمة المدنية ، أو دفع رواتبهم وغيرها من المستحقات بحجة أن كل هذه المسائل ستكون جزءاً من حل سياسي . راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/5950 بتاريخ ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٦٤ ، الفقرة ١٠٨ .

(١٣) Cyprus: Constitutional Propasals and Developments (قبرص : المقترحات الدستورية والتطورات) . تأليف زعيم نجاتي غيل . صادر عن مكتب الإعلام الرسمي في دولة قبرص التركية الفدرالية - ص ٢٠ .

(١٤) في النسخة الأصلية من هذا الكتاب خارطة تظهر بالتفصيل المناطق التركية التي استمرت فيها مقاومة الحكم اليوناني اللادستوري ، وقد تعذرت ترجمتها إلى العربية لصعوبة كتابة أسماء القرى والمدن بغير لغتها الأصلية - المترجم .

(١٥) الهبة التي نص عليها الدستور هي ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

(١٦) من رسالة وجهها رئيس الأساقفة مكاريوس في ٩ مارس / آذار ١٩٧٢ إلى الأساقفة الكبار الثلاثة في السينودوس القبرصي .

(١٧) تقرير رقم ٣٠ أصدرته جماعة حقوق الأقليات (لندن ١٩٧٦) - ص ٨ . الجماعة

هي مؤسسة دولية للبحث والاستقصاء مسجلة في بريطانيا .

(١٨) بارسل ـ المصدر السابق ص ٣٢٦ .

(١٩) في ٢٧ يونيو / حزيران ١٩٧٩ كتبت صحيفة « الغارديان » البريطانية تقول بأن استمرار إفادة القبارصة اليونانيين ، تحت غطاء أنهم حكومة ، من كل المساعدات والاعتمادات الدولية ، كان مبرراً مناسباً للقبارصة اليونانيين لعدم حل المسألة القبرصية .

(٢٠) جرت عملية «كوفينو» رغم تحذيرات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص . في التقرير رقم S / 8248 الذي وضع الممثل الخاص كشف شامل بهذه العملية .

(٢١) في ٢ فبراير / شباط ١٩٦٦ ، وبمناسبة زيارة رئيس الأساقفة مكاريوس إلى أثينا ، صدر بيان مشترك بتضمن رفضاً لأي حل يستبعد وحدة قبرص مع اليونان .

(٢٢) تصريح مكاريوس أعيد بثه مساء اليوم نفسه في نشرة أخبار إذاعة قبرص .

(٢٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، رقم S / 10401 ، بتاريخ ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧١ ، الفقرة ٧٩ .

(٢٤) تقرير الأمين العام ، رقم S / 10664 ، بتاريخ ٢٦ مايو / أيار ١٩٧٢ ، الفقرتان ٣٠ و ٥٧ .

(٢٥) ورد موقف كليريذس في خطاب ألقاه في « أومورفيتا » ونشرته صحيفة « سايبروس ميل » القبرصية اليونانية التي تصدر بالانجليزية ، في ٨ أغسطس / آب ١٩٧٦ .

(٢٦) بيان أصدرته « الجبهة الوطنية » ونشرته صحيفة « آليثيا » القبرصية اليونانية في ٢٨ يونيو / حزيران ١٩٦٩ .

(٢٧) تقرير الأمين العام رقم S / 10199 بتاريخ ٢٠ مايو / أيار ١٩٧١ .

(٢٨) تصريح أدلى به مكاريوس عن « الوضع الداخلي في قبرص » في ٢٩ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١ .

(٢٩) مزيد من المقتطفات عن تقارير الصحافة العالمية ، في الملحق رقم ٢ .

(٣٠) بيان رسمي أصدره رئيس الوزراء أجاويد في ٢٠ يوليو / تموز ١٩٧٤ يشرح أهداف التدخل التركي .

(٣١) الخطة تحدث عنها رئيس الأساقفة مكاريوس في مقابلة مع الصحافية الايطالية أوريانا فالاتشي في نيويورك . أخبر مكاريوس فالاتشي بأن نيكوس سامبسون والعميد يوانيدس (الذي كان خلال ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ضابطاً في الوحدة اليونانية في قبرص ، وبرز لاحقاً على رأس النظام العسكري اليوناني في الفترة التي سبقت

انقلاب يوليو / تموز) زاراه يوماً واقترحا القيام بهجوم مباغت على القبارصة الأتراك وإبادتهم عن آخرهم . المقابلة نشرت في صحيفة « واشنطن بوست » في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٤ .

(٣٢) Cyprus Report : From My 1974 Diary ـ تقرير عن قبرص : من يومياتي خلال ١٩٧٤ ـ تأليف البر فايق غنش ـ نيقوسيا ، أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٨ ـ ص ١١٠ ـ ١١١ .

(٣٣) «The Times» (٣١ يوليو / تموز ١٩٧٤) .

(٣٤) مقطع من بيان السيد أجاويد رئيس وزراء تركيا في ١٤ أغسطس / آب ١٩٧٤ (منشور في « حرية » و « ميليت » وكافة الصحف التركية ، في ١٥ أغسطس / آب ١٩٧٤) .

(٣٥) بيان صادر عن البروفسور سعدي ارماك رئيس وزراء تركيا ونشرته الصحف التركية في ٦ فبراير / شباط ١٩٧٥ .

(٣٦) بيان مشترك أصدره دنكتاش وكليريدس في ٨ يناير / كانون الثاني ١٩٧٥ .

(٣٧) بيان مشترك صدر في فيينا في ٢ أغسطس / آب ١٩٧٥ .

(٣٨) نص اتفاق بروكسل قدمه وزيرا خارجية تركيا واليونان إلى الصحافة في ٢٢ مايو / أيار ١٩٧٦ .

(٣٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/ 12323 بتاريخ ٣٠ أبريل / نيسان ١٩٧٧ ، الفقرة الرابعة .

(٤٠) في رسالة وجهها إلى الشعب القبرصي اليوناني بمناسبة الذكرى ١٥٠ لاستقلال اليونان ، قال مكاريوس : « إن الانبعاث القومي لم يكتمل بعد ، لكن قبرص وفية وتستفيد من تجارب الآخرين . . وستبقى قبرص ، في ظل جبهة داخلية متينة ووحدة وانسجام أهلها كما تعلمنا من بعض دروس الكفاح في عام ١٨٢١ . . . وفية دائماً لوطنها الأم اليونان ، وللهدف من كفاحاتها وتضحيات أبنائها » .

(٤١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، رقم S/12323 بتاريخ ٣٠ ابريل / نيسان ١٩٧٧ .

(٤٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، رقم S/12723 بتاريخ ٣١ مايو / أيار ١٩٧٨ ، الفقرة ٥٢ .

(٤٣) المصدر السابق ، الفقرتان ٥٥ و ٥٨ .

(٤٤) المصدر السابق ، الفقرة ٧٣ .

(٤٥) المصدر السابق ، الفقرة ٧٦ .

(٤٦) سلم محضر مناقشة مسألة « المفقودين » إلى الصحف في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٧ ، بسبب استمرار الجانب اليوناني في دعايته المضللة .

(٤٧) أخبار المهرجان والأرقام التي قدمها أمين عام حزب « ذيسي » ، نشرتها الصحف القبرصية اليونانية « آغون » و «فيليليفثيروس» و « هارافغي » في ١٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٥ .

(٤٨) تصريح أدلى به السيد كبريانو في ١٧ يونيو / حزيران ١٩٧٨ .

(٤٩) ما كشف عنه السيد غلافكوس كليريذس في مجلس النواب في ٣١ يناير / كانون الثاني ١٩٦٧ . وقد كشفت صحيفة « ماخي » القبرصية اليونانية الأمر نفسه في ٢ فبراير / شباط ١٩٦٧ .

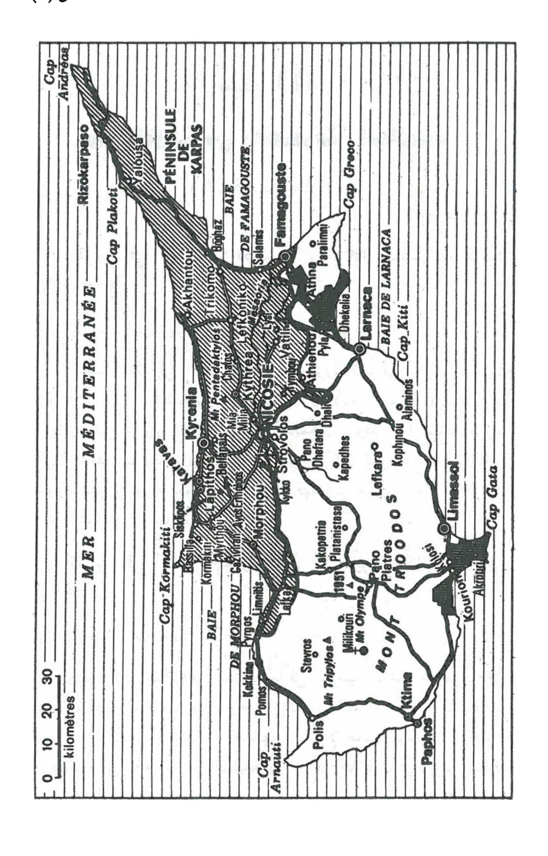
(٥٠) هذا القرار أقره المؤتمر الحادي عشر لحزب « اكيل » ، الذي عقد في نيقوسيا عام ١٩٦٦ ولم يتعرض لاحقاً لأي تعديل .

(٥١) البرلمان الأوروبي لا يسمح لوفد قبرصي يوناني بأن يمثل قبرص . ويشترط أن يتضمن وفد قبرص أعضاء قبارصة أتراك . وبسبب هذا الشرط يقاطع القبارصة اليونانيون اجتماعات البرلمان .

(٥٢) وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة تحت رقم A/33/PV 49 بتاريخ ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٨ ـ ص ٥١ .

ملاحق

ملحق (١)



MER MÉDITERRANÉE
Cap Andreas
Rizokarpaso
Cap Plakoti
Yalousa
PÉNINSULE DE KARPAS
BAIE DE FAMAGOUSTE
Famagouste
Cap Greco
Salamis
Boghaz
Paralimni
Athna
Trikomo
Akhantou
Lefkoniko
Dhekelia
Larnaca
BAIE DE LARNACA
Cap Kiti
Pyla
Athienou
Lysi
Vatili
Kythrea
Chatos
NICOSIE
Mt Pentadaktylos
Kyrenia
Karavas
Lapithos
Bellapais
Mia Milia
Strovolos
Dhali
Alaminos
Kophinou
Lefkara
Kapedhes
Pano Dheftera
Limassol
Cap Gata
Akrotiri
Kourion
MONT TROODOS
Pano Platres
Mt Olympe
Kakopetria
Platanistasa
1951
Morphou
Ayos Ermolaos
Myrthou
Kormakiti
Cap Kormakiti
Bassilia
BAIE DE MORPHOU
Pyrgos
Limnitis
Lefka
Kykko
Milikouri
Mt Tripylos
Stavros
Ktima
Paphos
Polis
Pomos
Kokkina
Cap Arnauti
0 10 20 30 kilomètres

ملحق (٢)

مقتطفات من الصحافة العالمية

(١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)

تقرير في « دايلي اكسبرس » (٢٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣) .

نيقوسيا ـ من رينيه ماكول ودانييل ماكرشي :

« ذهبنا الليلة إلى الجانب التركي المعزول كلياً في نيقوسيا ، حيث كان ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص قد ذبحوا خلال الأيام الخمسة الأخيرة . كنا أول مراسلين غربيين يصلان إلى ذلك المكان ، وقد رأينا مشاهد مروعة إلى حد يصعب وصفها بالكلمات ، فالرعب كان كبيراً لدرجة أن الناس بدوا مصعوقين وراء دموعهم تند عنهم قهقهات هستيرية غير مرحة هي أشد قسوة من الدموع » .

تقرير في « ال جيورنو » (١٤ يناير / كانون الثاني ١٩٦٤) .

نيقوسيا ـ من جيورجيو بوكا

«المحادثات بدأت في لندن ، أما في نيقوسيا فالرعب مستمر . وفي هذه اللحظة بالذات نشهد نزوح الأتراك من القرى . آلاف الأشخاص يتركون منازلهم ، أراضيهم ، قطعانهم . . . الإرهاب اليوناني لا يرحم . هذه المرة لن تنفع البلاغة الهللينية ولا تماثيل أفلاطون في تبرير السلوك البربري المتوحش » .

تقرير في « فرانس سوار » (٢٤ يوليو / تموز ١٩٧٤)

« رأيت بأم عيني الحوادث المشينة . لقد أحرق اليونانيون المساجد التركية وأضرموا النار في بيوت الأتراك في القرى المحيطة بمدينة فاماغوستا . إن القرويين الأتراك العزل من أي سلاح ، يعيشون في جو من الرعب أثاره النهابون اليونانيون ، ويخلون منازلهم كي يذهبوا ليعيشوا في خيم في الأحراش . . . اليونانيون بمدافع البازوكا يخلقون حالة من الفوضى الشاملة في القرى التركية ، وما يرتكبونه عار على الإنسانية . أما أولئك الأتراك القادرون على النجاة بأنفسهم ، فإنهم يهربون إلى التلال المجاورة عاجزين عن فعل شيء سوى مشاهدة منازلهم وهي تتعرض للنهب من دون شفقة » .

تقرير في « دايلي تلغراف » (١٤ يناير / كانون الثاني ١٩٦٤) :

العثور على ١٢ قتيلاً تركياً في قرية قبرصية

« حشود صامتة تجمعت الليلة حول مستشفى الهلال الأحمر في القطاع التركي من نيقوسيا ، حيث تم بمواكبة من وحدة المظليين ، إحضار جثث تسعة أتراك عثر عليها مدفونة في خراج قرية آيوس فاسيليوس على مسافة ١٣ ميلاً من نيقوسيا . وقد عثر أيضاً بالقرب من المكان ، على ثلاث جثث أخرى بما فيها جثة امرأة ، لكن تعذر نقلها .

ولا يزال الأتراك الذين يتولى المظليون حراستهم ، يحاولون العثور على جثث ٢٠ تركياً آخرين يعتقد أنهم دفنوا في نفس المكان .

كل الضحايا الأتراك يعتقد أنهم سقطوا في القتال الذي دار حول القرية في عيد الميلاد .

عائلة من سبعة أشخاص

ويسود اعتقاد بأن عائلة تركية من سبعة أشخاص اختفت من القرية ،

ربما تكون دفنت هناك . وقد عثر على منزلهم محترقاً بعدما ألقيت القنابل اليدوية من السطح .

وعلى ما يبدو فإن الجرافات قامت على عجل بحفر قبور غير عميقة ، إذ كانت الجثث مكومة بمعدل جثتين أو ثلاث في القبر الواحد . وكان الكل مقتولاً بالرصاص .

أحد الرجال كانت ذراعاه لا تزالان مربوطتين تحت ساقيه وهو في وضع انحناء ، وقد أصيب بالرصاص في رأسه ، ويدل تمزق أمعائه على احتمال أن تكون قد ألقيت قنبلة يدوية في حضنه » .

مقطع من تقرير في « الغارديان » (٢٠ فبراير / شباط ١٩٦٤)

« يوماً بعد يوم ومع القتل يتبعه القتل ، تزداد أكثر فأكثر صعوبة أن يصدق المراقبون المحايدون بأن لدى حكومة قبرص أي تصميم حقيقي على وقف موجة العنف . فإذا كان الرئيس يريد حقاً السلام على الأرض وأن يعيد سيادة حكم القانون ، فإن عليه البدء بإجراء تحقيق علني في الظروف التي أحاطت بالهجوم الذي تعرض له يوم الخميس الماضي السكان الأتراك في ليماسول . الحقائق المعروفة هي أن قوة حفظ السلام البريطانية تلقت يوم الأربعاء تطمينات من السلطات اليونانية بأن الطائفة التركية لن تتعرَض لأي هجوم . تبعاً لذلك لم يسيّر الجيش البريطاني أية دورية في المدينة . وفي الخامسة والنصف من صباح اليوم التالي شنت قوات الأمن القبرصية اليونانية ما يصفه مراسلنا الخاص بأنه « هجوم واسع منظم بعناية ضد الجزء التركي من ليماسول » . وقد قام بالهجوم مئات من الرجال الذين يغطون رؤوسهم بخوذات فولاذية ويحملون أسلحة رشاشة ، تؤازرهم دبابة وجرافتان مدرعتان . فإذا كانت السلطات اليونانية متواطئة في هذا الهجوم المروع ، فإن سلوكها لا يغتفر . . . وإذا لم تكن

على علم بحصوله ، فإن عليها أن تدفع جزاء ادعائها بأنها تسيطر على شعبها ، حتى لا نقول على كل القبارصة » .

مقطع من تقرير في « لوفيغارو » (٢٥ ـ ٢٦ يناير / كانون الثاني ١٩٦٤)

نيقوسيا ـ من ماكس كلو

« . . . لقد رأيت في حوض استحمام (« بانيو ») جثث امرأة وأطفالها الثلاثة ، قتلوا جميعاً لمجرد أن أباهم ضابط تركي . . .

إن رئيس الأساقفة مكاريوس هو رجل كنسي إلى حد أنه لا يمكن أن يعبر عن نفسه بهذه الطريقة الوحشية ، لكن الحقيقة أنه لم يدن يوماً ، بشكل علني ، الفظائع التي يرتكبها أنصاره ، تاركاً للحشود الهائجة مهمة متابعة الحملة ضد الأتراك .

. . . إن الأتراك ، على الأقل ، صادقون مع أنفسهم ، فهم يقولون : « الحياة مستحيلة في ظل هذه الظروف . نحن ١٢٠,٠٠٠ مهدد بالإبادة بكل معنى الكلمة . . ولا حل سوى تقسيم الجزيرة إلى قسمين : نحن في الشمال واليونانيون في الجنوب » . اليونانيون أقل صراحة ، إذ ينكرون ما هو جلي للعيان .

. . . تبعاً لما يقوله (رئيس الأساقفة مكاريوس) فإن بعض التغييرات في الدستور ستكون كافية . المشكلة أن هذه « التعديلات » تهدف كلها إلى حرمان الأتراك من الحقوق والضمانات التي أعطيت لهم عام ١٩٦٠ . والأتراك يرددون أن هذا الأمر كمن يقول لرجل على وشك الغرق : انزع حزام النجاة وكل شيء سيكون جيداً . . . » .

ملحق (٣)

مخطط اكريتاس

ما هو مخطط اكريتاس ؟

إنه مخطط تآمري يهدف إلى القضاء على جمهورية قبرص بوسائل وعلى مراحل محددة سلفاً وتحقيق ضم قبرص إلى اليونان .

المخطط وضعته القيادة القبرصية اليونانية عام ١٩٦٣ بالتواطؤ مع ضباط الجيش اليوناني. وهو يقضي، في جملة ما يقضي، بإيجاد جيش سري يقوم، كما هو مفصل في المخطط، بإزالة أية مقاومة يبديها الأتراك بأكبر قدر من الفعالية وأقصر وقت ممكن، بحيث يسيطر القبارصة اليونانيين على الوضع «خلال يوم أو يومين، قبل أن يكون التدخل الخارجي ممكناً، أو محتملاً أو مبرراً». وقد حمل المخطط توقيع «الرئيس اكريتاس». وهو يشرح أيضاً الهدف من اقتراح النقاط الثلاث عشرة الذي تقدم به رئيس الأساقفة مكاريوس لتعديل الدستور.

هذه الوثيقة السرية للغاية نشرتها أولاً صحيفة «باتريس» القبرصية اليونانية في ٢١ إبريل / نيسان ١٩٦٦ بقصد إظهار سوء إدارة رئيس الأساقفة مكاريوس للقضية القومية للقبارصة اليونانيين. ففي سلسلة مقالات نشرتها الصحيفة نفسها تباعاً، كشف النقاب عن أن رئيس الأساقفة مكاريوس أخذ على عاتقه مسؤولية تنفيذ المخطط، وأنه عين بوليكاربوس يورغاديس الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية ليكون «الرئيس اكريتاس»، إضافة إلى تعيينه عدداً من اليونانيين الذين يحتلون مناصب حكومية رفيعة كضباط في هذه المنظمة السرية.

بعض الأجزاء في هذه الترجمة العربية للنص الإنجليزي المأخوذ عن

الأصل اليوناني للمخطط الذي نقدمه في ما يلي، طبعت بأحرف متميزة، بهدف الإشارة إلى تلك النقاط البارزة التي تظهر بوضوح العلاقة ما بين المخطط والمراحل المختلفة للأزمة القبرصية. زد على ذلك أن هذه العلاقة على قدر كبير من الأهمية، إذ أنها تظهر كيف كان القبارصة اليونانيون، في الوقت الذي يتملقون فيه ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، يحاولون بشكل غير مباشر استغلال المنظمة الدولية لتحقيق مآربهم.

مخطط اكريتاس

سري للغاية　　　　　　　　مقر القيادة

لقد أظهرت التصريحات التي أدلى بها مؤخراً رئيس الأساقفة مكاريوس، المنحى الذي ستأخذه قضينا القومية في المستقبل القريب. وكما أكدنا سابقاً فإن النضالات القومية لا يمكن أن تحقق أهدافها بين ليلة وضحاها، كذلك ليس بالإمكان تحديد حدود زمنية للنتيجة التي ستسفر عنها المراحل المختلفة من التطور في القضايا القومية. إن قضيتنا القومية ينبغي النظر إليها في ضوء التطورات الراهنة والشروط التي تبرز من وقت لآخر، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها، كما أن تنفيذ هذه الإجراءات وتوقيتها ينبغي أن يكونا منسجمين مع الظروف السياسية الداخلية والخارجية. إن العملية بمجملها صعبة وينبغي أن تمر عبر مراحل مختلفة، لأن العوامل التي تؤثر في محصلتها النهائية عديدة ومتنوعة. على أنه يكفي لأي امرىء أن يعلم بأن كل خطوة تم اتخاذها إنما كانت نتيجة لدراسة، وأنها في الوقت نفسه تشكل قاعدة لخطوات مقبلة، وأن كل إجراء تم التفكير فيه إنما هو خطوة أولى ومرحلة لا أكثر باتجاه الهدف القومي النهائي والراسخ: التطبيق الكامل لحق تقرير المصير.

وما دام هدفنا القومي يبقى ثابتاً لا يتغير، فإن ما ينبغي التركيز عليه هو الطريقة التي ستستخدم لبلوغ هذا الهدف. هذه الطريقة ينبغي،

للضرورة ، أن تقسم إلى تكتيكات داخلية وخارجية (دولية) لأن ثمة سبلاً مختلفة لعرض ومعالجة قضيتنا ، في الداخل والخارج .

أولاً ـ أسلوب التحرك في الخارج

في المراحل الأخيرة من نضال «إيوكا»، تم تقديم المسألة القبرصية إلى الرأي العام العالمي والدوائر الدبلوماسية على أنها مطلب لشعب قبرص كي يمارس حق تقرير المصير . لكن مسألة الأقلية التركية أثيرت في الظروف المعروفة ، والصدامات اندلعت بين الطائفتين ، وجرت محاولة لترسيخ الفكرة القائلة بأن من المستحيل على الطائفتين العيش معاً في ظل إدارة موحدة . أخيراً حُلت المشكلة ، في نظر العديد من الدوائر الدولية ، من خلال اتفاقات لندن وزيورخ ، التي صورت على أنها تحل المشكلة بعدما جاءت في أعقاب مفاوضات واتفاقات بين الطرفين المتنازعين .

أ ـ بناء على ذلك فإن هدفنا الأول هو إيجاد انطباع في المجال الدولي بأن المشكلة القبرصية لم يتم حلها وينبغي بالتالي إعادة النظر فيها .

ب ـ لقد تم القبول بأن يكون على رأس أهدافنا ايجاد الانطباعات التالية :

١ ـ بأن الحل الذي تم العثور عليه ليس مرضياً ولا عادلاً .

٢ ـ بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه ليس نتيجة الإرادة الحرة للطرفين المتنازعين .

٣ ـ بأن المطالبة بتعديل الاتفاقيات لا تعود إلى أية رغبة من قبل اليونانيين بإنكار تواقيعهم ، بل إنها مسألة مصيرية بالنسبة إليهم .

٤ ـ بأن التعايش بين الطائفتين ممكن .

٥ ـ بأن الأكثرية اليونانية ، لا الأتراك ، هي التي تشكل العنصر القوي الذي ينبغي للقوى الأجنبية الاعتماد عليه .

ج ـ رغم أنه كان من الصعوبة بمكان بلوغ الأهداف المذكورة آنفاً ، إلا أن نتائج مرضية قد تحققت ، فالعديد من البعثات الدبلوماسية وصلت بالفعل إلى الاقتناع بشدة بأن الاتفاقيات ليست عادلة ولا مرضية ، وبأنها وقعت نتيجة لضغوط وتهديدات من دون أية مفاوضات حقيقية ، وأنها فرضت بعد العديد من التهديدات . **إن في أيدينا ورقة مهمة رابحة ، وهي أن الحل الذي جاءت به الاتفاقيات لم يخضع لموافقة الشعب ، ذلك أن قيادتنا تصرفت بحكمة في هذا الخصوص ، فلم تعرض الاتفاقيات على استفتاء شعبي . ولو حصل ذلك لكان شعبنا وافق نهائياً على تلك الاتفاقيات ، في ظل الأجواء التي كانت سائدة عام ١٩٥٩** . عموماً لقد ثبت إلى حد بعيد أن اليونانيين هم الذين يتولون إدارة قبرص ، وأن الأتراك إنما يلعبون دوراً سلبياً .

د ـ مع استكمال المرحلة الأولى من نشاطاتنا وأهدافنا ، علينا أن نجسد المرحلة الثانية على المستوى الدولي . إن هدفنا في هذه المرحلة الثانية هو إظهار :

١ ـ أن هدف اليونانيين ليس اضطهاد الأتراك ، وإنما فقط إزالة الجوانب المجحفة وغير المنطقية القائمة في آلية السلطة .

٢ ـ أن من الضروري إزالة هذه الجوانب فوراً لأن الغد قد يكون متأخراً جداً .

٣ ـ أن هذه الإزالة ، رغم كونها منطقية وأساسية ، تصبح مستحيلة بسبب الموقف غير العقلاني الذي يتخذه الأتراك ، ولذلك فإن العمل من جانب واحد مبرر ما دام من المستحيل العمل المشترك والمنسق مع الأتراك بسبب الأوضاع الراهنة.

٤ ـ أن مسألة إعادة النظر هذه هي مسألة محلية خاصة بالقبارصة ، ولذلك فإنها لا تعطي لأي كان الحق بالتدخل بالقوة أو بغيرها .

٥ ـ أن التعديلات المقترحة هي منطقية ومنصفة وتحفظ الحقوق المعقولة للأقلية .

هـ ـ من الجلي ، بصورة عامة ، أن الرأي العام العالمي يناهض اليوم أي شكل من أشكال الاضطهاد ، وبالذات اضطهاد الأقليات . وقد أمكن للأتراك ، إلى حد بعيد ، إقناع العالم بأن وحدة قبرص مع اليونان ستؤدي إلى استعبادهم . **في ظل هذه الظروف فإننا نملك حظاً كبيراً بالنجاح في التأثير على الرأي العام العالمي ، إذا أسندنا كفاحنا إلى حق تقرير المصير بدلاً من الاينوسيس** . لكن علينا ، لكي نمارس حق تقرير المصير بشكل تام ودون أية معوقات ، أن نتخلص أولاً من الاتفاقيات (المقصود معاهدة الضمان ومعاهدة التحالف ـ المترجم) ، وأيضاً من تلك البنود الواردة في الدستور والتي تكبح حرية وحق الشعب في التعبير عن إرادته ، وتنطوي على مخاطر تدخل خارجي . لهذا السبب فإن هدفنا الأول هو معاهدة الضمان إذ أنها الاتفاقية الأولى التي ينبغي الإشارة إلى كونها غير معترف بها من قبل القبارصة اليونانيين.

عندما تلغى معاهدة الضمان لن تبقى أية قوة قانونية أو معنوية قادرة على الحؤول بيننا وبين تقرير مصيرنا من خلال استفتاء شعبي .

من الشروحات السابقة يتضح أن علينا القيام بسلسلة من الجهود والنشاطات من أجل تأمين نجاح مخططنا . فإذا فشلت هذه الجهود وتلك النشاطات في تحقيق أية نتائج ، فإن خطواتنا المقبلة ستكون غير مبررة قانونياً ، وغير قابلة للتحقيق سياسياً ، وسنعرّض قبرص وشعبها إلى عواقب وخيمة . أما الخطوات الواجب اتخاذها فهي التالية :

أ ـ تعديل العوامل السلبية في الاتفاقيات ، وبالتالي إلغاء معاهدتي التحالف والضمان كأمر واقع . هذه الخطوة ملحة لأن ضرورة تعديل الجوانب السلبية لأية اتفاقية ، هي ، بصفة عامة ، أمر مقبول دولياً ويعتبر منطقياً (نستطيع حتى أن نبرر عملنا من جانب واحد) في حين يعتبر أي تدخل خارجي للحؤول دون تعديل مثل هذه البنود السلبية ، غير مبرر وغير قابل للتطبيق .

ب ـ ما أن يتحقق ذلك حتى تصبح معاهدة الضمان (حق التدخل) غير قابلة للتطبيق قانونياً وفعلياً .

ج ـ ما أن تلغى في معاهدتي الضمان والتحالف تلك البنود التي تحول دون ممارسة حق تقرير المصير ، حتى يصبح شعب قبرص قادراً على التعبير بحرية عن إرادته ووضعها موضع التنفيذ .

د ـ سيكون من الممكن بالنسبة إلى قوى الدولة (الشرطة) إضافة إلى القوات العسكرية الصديقة ، أن تقاوم بشكل شرعي أي

تدخل من الداخل أو من الخارج ، لأننا إذ ذاك سنكون مستقلين تماماً .

واضح أن من الضروري القيام بهذه الخطوات وفق التسلسل الذي وردت عليه .

بناء عليه فإن من الجلي أننا إذا كنا نأمل بأن تتسنى لنا يوماً فرصة للنجاح في المجال الدولي ، لا نستطيع ، ولا يجدر بنا الإفصاح أو الإعلان عن أية مرحلة من مراحل كفاحنا قبل أن تنجز المرحلة السابقة لها . ومن المسلم به ، في الوقت الحاضر ، أن المراحل الأربع الواردة آنفاً تشكل المسار الضروري الذي ينبغي سلوكه ، لذا فمن البديهي أنه **سيكون من دون معنى ، بالنسبة إلينا ، أن نتكلم عن التعديل (أ) إذا ما كشف النقاب عن المرحلة (د) إذ عندها سيكون مدعاة للسخرية أن ننشد تعديل النقاط السلبية بحجة أن هذه التعديلات ضرورية لتأمين عمل الدولة والاتفاقيات** .

إن ما ورد آنفاً هو النقاط المتعلقة بأهدافنا ومقاصدنا ، والسبل التي ينبغي اتباعها على الصعيد الدولي .

ثانياً ـ الوجه الداخلي

إن نشاطاتنا في المجال الداخلي سيتم تنظيمها تبعاً لانعكاساتها والتفسيرات التي تعطى لها في العالم ، ووفقاً لمدى تأثير أعمالنا على قضيتنا القومية .

١ ـ إن الخطر الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه لا يمكن التغلب عليه هو إمكانية تدخل خارجي بالقوة . هذا الخطر الذي يمكن أن تواجهه قواتنا جزئياً أو كلياً ، تكمن أهميته في الخسائر السياسية التي يمكن

أن يتسبب بها ، لا في ما قد ينجم عنه من خسائر مادية . فإذا حصل التدخل قبل المرحلة (ج) فإن مثل هذا التدخل سيكون شرعياً على الأقل ، إن لم يكن مبرراً بالكامل . وهذا الأمر سيكون ضد مصلحتنا بشكل تام على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة . إن التاريخ يظهر لنا من العديد من الأحداث المشابهة التي وقعت في الآونة الأخيرة أنه لم يسبق في حالة التدخل ـ حتى ولو كان غير مبرر من الوجهة القانونية ـ أن أرغمت القوة المتدخلة على الانسحاب من دون الحصول على تنازلات مهمة من الجهة المعتدى عليها . على سبيل المثال فإنه حتى في حالة الحملة العسكرية التي قامت بها إسرائيل على السويس ، وهي حملة أدانتها تقريباً كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولأجلها هددت روسيا بالتدخل ، انسحب الإسرائيليون لكن إسرائيل ظلت تحتفظ بميناء إيلات على البحر الأحمر ، وفق أحد التنازلات التي قدمها الجانب المصري . . . على أن ثمة ، في حالة قبرص ، قدراً أكبر من المخاطر الجدية .

فإذا قمنا بعملنا بشكل جيد وقدمنا المبررات لما سوف نفعله في المرحلة (أ) الواردة آنفاً ، سنرى ، من جهة ، أن التدخل لن يكون مبرراً ، ومن جهة أخرى أننا سنحظى بدعم كبير ما دام التدخل ، بمقتضى معاهدة الضمان ، لا يمكن حصوله قبل أن تجري مفاوضات بين الدول الثلاث الضامنة ، أي بريطانيا واليونان وتركيا . ففي هذه المرحلة ، أي مرحلة الاتصالات (قبل التدخل) سوف نكون بحاجة لدعم دولي . **ولسوف نحصل على هذا الدعم إذا ما بدت التعديلات التي نقترحها معقولة ومبررة. لذا ينبغي أن نكون على أقصى درجة من اليقظة في انتقاء التعديلات التي سوف نقترحها .**

لذلك فإن الخطوة الأولى ستكون التخلص من التدخل باقتراح التعديلات الواردة في المرحلة (أ) . أما التكتيك الواجب اتباعه فهو التالي : تعديلات دستورية معقولة بعد نفاد الجهود من أجل تفاهم

مشترك مع الأتراك . وما دام الاتفاق المشترك غير وارد فسوف نحاول عندئذٍ تبرير العمل من جانب واحد . وفي هذه المرحلة يتم في وقت واحد تطبيق الوارد في الفقرتين (٢) و(٣) على الصفحة الثانية .

٢ ـ من الواضح أنه لكي يكون التدخل مبرراً لا بد له من دافع أكثر جدية وخطر أكثر إلحاحاً من مجرد تعديلات دستورية . مثل هذه الأسباب قد تكون :

أ ـ إعلان الاينوسيس قبل القيام بالخطوات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ج) .

ب ـ قلاقل جدية بين الطائفتين يمكن أن تصور على أنها مذبحة ضد الأتراك .

السبب الأول غير وارد نتيجة للمخطط الذي رسمناه بالنسبة للمرحلة الأولى ، وبالتالي فإن ما يتبقى هو خطر النزاع الداخلي بين الطائفتين . ولما كنا لا ننوي ، ما لم يكن ثمة استفزاز ، أن نقوم بأية مذبحة أو هجوم ضد الأتراك ، فإن ما يتبقى هو أن يقوم الأتراك ، حال مباشرتنا بتعديل أية مادة من الدستور من جانب واحد ، بأن يردوا بقوة وأن يفتعلوا حوادث ونزاعاً ، وأن يزعموا بأن هناك مجازر منظمة ترتكب بحقهم ، أو يقوموا بتدبير مناوشات أو تفجير قنابل من أجل أن يخلقوا انطباعاً بأن اليونانيين يهاجمون الأتراك وأن التدخل ملح لحمايتهم . التكتيك الواجب اعتماده هنا هو : إن تحركاتنا لتعديل الدستور لن تكون سرية ، وإننا سنبدو دائماً مستعدين لمحادثات سلام ولن تـأخذ أعمالنا أي طابع استفزازي عنيف . وأية حوادث يمكن أن تقع ستجابه ، في البداية ، بشكل قانوني ومن خلال قوى الأمن الشرعية ، وفق خطة معينة . وبذلك فإن أعمالنا ستأخذ طابعاً شرعياً .

٣ ـ قبل أن يتم ترسيخ وإقرار حقنا في تعديل الدستور من جانب واحد ، ينبغي تجنب أية أفعال وقرارات تتطلب عملاً ديناميكياً حاسماً من جانبنا ، كتوحيد البلديات على سبيل المثال . مثل هذا القرار يقتضي أن تتدخل الحكومة بفعالية لإتمام التوحيد ومصادرة الممتلكات البلدية بالقوة ، وهو أمر يمكن أن يدفع الأتراك إلى رد فعل ديناميكي . وعلى العكس من ذلك فإن من الأسهل بالنسبة إلينا أن نعدل ، على سبيل المثال ، ومن خلال تحرك قانوني ، بند ٧٠ ـ ٣٠ حيث سيصبح الأتراك أنفسهم بحاجة إلى عمل ديناميكي حاسم ، في حين لا يكون عملنا فعلاً بل «رفضاً» . والأمر نفسه ينطبق على الأغلبيتين المنفصلتين في ما يتعلق بالضرائب . إن الإجراءات قد تمت دراستها وتقرر اتخاذ سلسلة من الإجراءات الخاصة بذلك لوضعها موضع التطبيق . وبعدما يتكرّس حقنا في ما يخص تعديل الدستور من جانب واحد ، كأمر واقع من جراء هذه الأعمال ، سيكون بمقدورنا عندئذٍ المضي في طريق أكثر ديناميكية وفقاً لأهوائنا وقدراتنا .

٤ ـ على أن من السذاجة الاعتقاد بأن من الممكن بالنسبة إلينا المضي في القيام بخطوات جوهرية لتعديل الدستور كخطوة أولى باتجاه مخططنا العام المفصل آنفاً ، من دون توقع قيام الأتراك بافتعال حوادث منظمة وصدامات . لهذا السبب فإن من الملح وجود وتقوية منظمتنا للأسباب التالية :

أ ـ إذا لم يكن رد فعلنا فورياً في حال وجود مقاومة عفوية من قبل الأتراك ، فإننا قد نتعرض لأن تسود حالة من الذعر بين اليونانيين ، خصوصاً في المدن ، وسنواجه عندئذٍ خطر خسارة مناطق واسعة ذات أهمية حيوية بالنسبة للأتراك . أما إذا أظهرنا للأتراك مقدرتنا ، فوراً وبالقوة ، فإنهم قد يعودون إلى رشدهم فيقصرون نشاطاتهم على حوادث معزولة غير ذات أهمية .

ب ـ من الضروري ، في حال قيام الأتراك بهجوم مخطط أو غير مخطط له ، سواء كان على مراحل أم لا ، أن نحبطه بالقوة وفي أقصر وقت ممكن ، إذ لو تمكنا من أن نصبح أسياد الساحة خلال يوم أو يومين فإن التدخل الخارجي لن يعود ممكناً أو محتملاً أو مبرراً .

ج ـ أن القضاء بالقوة وبشكل حاسم على أي عمل يقدم عليه الأتراك ، سيسهل بشكل كبير خطواتنا اللاحقة من أجل المزيد من التعديلات الدستورية ، وسيكون من الممكن إذ ذاك تنفيذ ذلك من دون أن يكون الأتراك قادرين على القيام بأي شيء . ذلك أنهم سيعلمون أن من المستحيل عليهم الإقدام على أي عمل من دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة تصيب طائفتهم .

د ـ **في حال اتساع رقعة الاشتباكات ، ينبغي أن نكون مستعدين للمضي فوراً في تنفيذ الخطوات الواردة في الفقرات من (أ) إلى (د) ، بما فيها الإعلان الفوري عن الاينوسيس ، إذ عندها لن يكون ثمة داع للانتظار أو للقيام بتحرك دبلوماسي .**

٥ ـ في كل هذه المراحل ينبغي أن لا نغفل عامل التوعية ومواجهة الحملة الدعائية التي يقوم بها أولئك الذين لا يعلمون ، أو لا يمكن توقع أن يكونوا عالمين بمخططاتنا . . . فضلاً عن العناصر الرجعية . فقد بات واضحاً أن كفاحنا ينبغي أن يتم عبر أربع مراحل على الأقل ، وأننا مضطرون لعدم الإفصاح مسبقاً عن مخططاتنا ونوايانا . لذلك فإن الحفاظ على السرية التامة حيال هذا الموضوع ، هو أمر يتعدى الواجب القومي لكل واحد منا. **إن السرية مسألة بالغة الأهمية لنجاحنا وبقائنا.**

على أن هذا لن يحول دون أن تقوم العناصر الرجعية والغوغائية المتهورة بتظاهرات وطنية كاذبة واستفزازات ، فهؤلاء سيوفر لهم مخططنا (بسبب ما ينطوي عليه من سرية ـ المترجم) إمكانية توجيه الاتهامات إلى قيادتنا بأن أهدافها ليست قومية وإنما تقتصر على تعديل الدستور . إن

الحاجة إلى التعديلات الدستورية على مراحل ، وبشكل ينسجم مع الظروف القائمة ، تزيد من صعوبة مهمتنا . غير أن ذلك كله ينبغي أن لا يسمح له بأن يجرنا إلى الغوغائية المتهورة والسياسات الرخيصة والتسابق على إثبات الولاء القومي . إن أفعالنا هي التي ستكون مبرراً لا يرقى إليه الشك لما نفكر فيه . على أية حال ، وبناء على واقع أن المخطط الوارد آنفاً ينبغي لأسباب معروفة ، أن ينفذ ويؤتي ثماره قبل الانتخابات المقبلة ، فإن علينا أن نتميز بضبط النفس والاعتدال في المدى القصير المتاح لنا . وفي موازاة ذلك ينبغي ليس فقط الحفاظ على وحدتنا وانضباط قواتنا الوطنية ، بل أن نعمل على تعزيزها وترسيخها . إن نجاحنا في ذلك مرهون فقط بنوعية أعضائنا كي يقوموا بدورهم بتوعية الشعب .

ينبغي قبل أي شيء أن نكشف الهوية الحقيقية للرجعيين ، فهؤلاء ليسوا سوى أناس تافهين وغوغائيين متهورين وانتهازيين ، كما يشهد تاريخهم القريب . إنهم فاشلون ، سلبيون ، معادون للتقدم ، وهم يهاجمون قيادتنا كالكلاب المسعورة ، غير أنهم عاجزون عن أن يقدموا من عندهم أي حل جوهري قابل للتطبيق . ولكي ننجح في كل نشاطاتنا فإننا بحاجة إلى حكومة قوية مستقرة حتى **اللحظة الأخيرة** . أما أولئك فهم معروفون بكونهم أصحاب شعارات طنانة لا يصلحون لشيء إلا لإلقاء الخطب ، وعندما يصل بهم المطاف إلى ضرورة القيام بأعمال محددة أو تقديم تضحيات ، فإنهم سرعان ما ينكشف عجزهم المزري . **أبرز مثال على ذلك أنهم ، حتى في هذه المرحلة ، لا يملكون حلاً أفضل من أن نلجأ إلى الأمم المتحدة** . لذلك يجب عزلهم والابتعاد عنهم .

إن توعية أعضائنا بشأن مخططاتنا وأهدافنا ينبغي أن تكون **شفهية فقط** . وينبغي أن تعقد اجتماعات في المراكز الفرعية للمنظمة لتوعية الأعضاء بحيث يصبحون مؤهلين لتوعية الآخرين. **ومن غير المسموح إطلاقاً تقديم شرح خطي من أي نوع وأي فقدان أو تسريب لأية وثيقة متعلقة**

بما ورد آنفاً يوازي الخيانة العظمى. فليس ثمة عمل يشكل ضربة قاصمة لكفاحنا أكثر من أي كشف عن محتويات هذه الوثيقة أو قيام المعارضة بنشرها.

خارج التوعية الشفهية لأعضائنا، فإن كل نشاطاتنا ومنشوراتنا، في الصحافة بشكل خاص، ينبغي أن تكون محدودة بدرجة كبيرة وأن لا تكشف أياً مما ورد آنفاً. وحدهم الأشخاص المسؤولون سيسمح لهم بإلقاء خطب عامة والإدلاء ببيانات والإشارة إلى هذا المخطط بشكل عام فقط وعلى عاتقهم الشخصي وعاتق رؤساء المراكز الفرعية المعنية. كذلك فإن أية إشارة إلى المخطط المكتوب، ينبغي أن لا تتم إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من رئيس المركز الفرعي، الذي سيتولى مراقبة الخطاب أو البيان. وفي أي حال من الأحوال فإن **من غير المسموح به إطلاقاً ظهور هذا البيان في الصحافة أو في أية مطبوعة أخرى**.

أما التكتيك الواجب اتباعه فهو: ينبغي بذل مجهود كبير لتوعية أعضائنا والجمهور **شفهياً**. وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لإظهارنا بمظهر المعتدلين، وأن تمنع منعاً باتاً أية إشارة خطية إلى مخططاتنا أو أية إشارة في الصحف أو أية وسيلة أخرى. وسيواصل المسؤولون الرسميون وغيرهم من المسؤولين توعية الجمهور ورفع معنوياته وتعزيز روح المقاومة لديه، دون أن يكشفوا أياً من مخططاتنا سواء عبر الصحافة أو غيرها.

ملاحظة: هذه الوثيقة ينبغي إتلافها بواسطة الحرق، على مسؤولية رئيس المركز الفرعي شخصياً وبحضور كافة الأعضاء في هيئة المركز خلال عشرة أيام من تسلمها. يمنع منعاً باتاً استنساخ هذه الوثيقة سواء بشكل كامل أو بشكل جزئي. ويمكن للأعضاء في هيئة المركز الفرعي الاحتفاظ بها، على مسؤولية رئيس الفرع شخصياً، ولكن لا يسمح بأي حال من الأحوال بإخراجها من المكتب الفرعي.

الرئيس أكريتاس

ملحق (٤)

شهادة الكاهن القبرصي اليوناني باباتستوس

(كما وردت في مقابلة مع صحيفة TANEA بتاريخ ٢٨ فبراير / شباط ١٩٧٦)

بابا تستوس : بعد يومين من الانقلاب ، أي في ١٧ يوليو ، شهدت أمراً ربما لم يشهده إنسان من قبل . لقد رأيت شاباً قبرصياً يونانياً يدفن وهو على قيد الحياة . كان ذلك عندما جاء اثنان من ضباط الانقلاب إلى منزلي وأمراني بأن أرافقهما إلى المقبرة .

ظننت أنهما يريدان قتلي ، لكنهما قالا بأنهما يريداني من أجل دفن بعض الموتى .

في المقبرة كان ثمة قبران مفتوحان وجسدان متمددان بالقرب منهما . ذهبت لأرى إذا كان بإمكاني التعرف عليهما . كان أحدهما ميتاً ، أما الآخر ، وهو شاب في الثامنة عشرة ذو شعر أشقر مجعد ، فرأيته يتحرك . أجفلت واستدرت راجعاً ثم صرخت : ولكن ، أيها الضابط، هذا الرجل على قيد الحياة !

رد الضابط: اخرس أيها الكاهن القذر وإلا أخرستك إلى الأبد . ثم دفع بالشاب في الحفرة المفتوحة المليئة بالتراب . أقسم بالله على أنهم دفنوا هذا الشاب بينما كان لا يزال على قيد الحياة !

(أشار بابا تستوس إلى المقبرة وقال) :

ـ هنا دفن الانقلابيون أناساً كما الكلاب . كانت هناك أيضاً جثث ملقاة خارج المقبرة . لم يتم تحديد هوياتهم ولا طالب بهم أحد . ككاهن كان ضميري يؤلمني ، لكنهما كانا يصوبان مسدساً إلى رأسي طوال الوقت .

إنني أذكر اليوم الذي جاءا إلي فيه أول مرة . قالا : « أيها الأب لدينا بعض الجثث التي نريدك أن تدفنها». أجبت : « بكل تأكيد » وسألتهما عن عدد الجثث التي بحوزتهما . قالا : «٧٧ جثة». بعد ساعة جاءت شاحنة وسمعت أحدهم يصدر أمراً : « ارمهم جميعاً خارجاً » . كانوا جثثاً لموتى ، وقد وضعوا في قبر واحد مشترك بدون انتظار تحقق أقاربهم من هوياتهم . الانقلابيون جاؤوا ببعض الصلبان الصغيرة (سبعة فقط !) . . . كتبوا عليها بعض الأسماء ثم وضعوها في القبر .

كان الانقلابيون يسمون أنصار مكاريوس بكل احتقار : « أنصار ماسكوس » (في الترجمة الإنجليزية جاءت الكلمة Muskos ولعل المقصود بها Musk - ox أي الثور البري ـ المترجم) . . ويريدون أن يدفنوهم « كالكلاب » في زريبة للغنم خارج المقبرة . وهذا ما فعلوه في النهاية ، إذ حفروا قبرين ـ واحداً داخل المقبرة وآخر خارجها ـ بواسطة جرافة ، ودفنوا قتلاهم وعددهم (٢٥) قتيلاً داخل المقبرة والباقين في الخارج .

Tanea : أيها الأب . . . بالنسبة إلى الشاب الذي دفن حياً . . . هل كان بالإمكان إنقاذ حياته ؟

بابا تستوس : بالطبع كان يمكن إنقاذه ، فهو كان مصاباً بجرح في ساقه اليمنى . لقد ذهبت إلى المستشفى وسألت أحد الأطباء عما إذا كان بمقدور ميت أن يتحرك ، فضحك الطبيب وقال : لا . لكنني لم أتمكن من منع دفنه حياً .

Tanea : هل يمكنك التعرف على أي من الانقلابيين ؟

بابا تستوس : جميعهم جاؤوا من اليونان من أجل الانقلاب. كانوا ينهبون ، حتى أنهم اقتحموا منزلي . دخلوا المنازل بحجة التفتيش عن هاربين ، لكنهم في الحقيقة سرقوا كل الأشياء الثمينة منه.

Tanea : هل شهدت أية أعمال وحشية أخرى ؟

بابا تستوس : أصغيت إلى المحادثات الهاتفية بين الانقلابيين . في إحدى الحالات كانوا يتحدثون عن الأشخاص الذين يقاومون في ضاحية « كايماكلي » ، ويقولون : « أطلقوا النار عليهم جميعاً ، من دون أية رحمة » . لاحظت أيضاً في المستشفى أنهم كانوا يسقون المرضى مياهاً ملوثة .

Tanea : أيها الأب ، هل يمكنك أن تقسم بأنك لم تدفن سراً أتراكاً موتى في المقبرة ؟

بابا تستوس : حوالي العشرة فقط . لم نكن نعلم من هم ولا أين عثر عليهم .

Tanea : كم جثة دفنت أثناء الانقلاب ؟

باباتستوس : ١٢٧ ، خمسون منهم جمعوا من الشوارع ودفنوا خارج المقبرة . الـ ٧٧ الباقون دفنوا بداخلها .

Tanea : إذا لم يكن الغزو التركي قد وقع ، هل كان المزيد من القبارصة اليونانيين سيتعرضون للقتل أثناء الانقلاب؟

بابا تستوس : نعم . . كثيرون آخرون . كانوا يريدون قتلي أيضاً . يصعب علي قول ذلك ، لكنها الحقيقة ، فالتدخل التركي أنقذنا من حرب ضروس لا رحمة فيها . لقد أعدوا لأئحة بأسماء كل أنصار مكاريوس وكانوا يريدون ذبحهم جميعاً .

Tanea : الآن قل لي بصراحة ، أيها الأب ، هل كان الناس يقتلون بوحشية في تلك الأيام ؟

بابا تستوس : نعم ، يا بني . . . المجازر كانت ترتكب خارج دير كيكو وفي ليماسول . لقد سمعت بأذني الأمر التالي : « كلهم حتى آخر رجل ينبغي أن يقتلوا الليلة » .

أولئك الذين شهدوا هذه الجرائم خائفون من الكلام . وفي الحقيقة فإن معظمهم من أنصار غريفاس ولن يتكلموا أبداً .

(أخيراً ، نقل عن بابا تستوس قوله بأنه يود أن ينقل قصته وعذاباته إلى قسطنطين كرامنليس رئيس وزراء اليونان، لأن مكاريوس لم يحرك ساكناً حيالها) .

ملحق (٥)

رسالة مكاريوس إلى الجنرال غيزيكيس «*»

نيقوسيا ، يوليو / تموز ١٩٧٤

السيد الرئيس ،

ببالغ الأسى أرى من واجبي أن أضع أمامكم بعض الأوضاع والأحداث التي لا يمكن القبول بها ، في قبرص ، والتي أعتبر الحكومة اليونانية مسؤولة عنها .

فمنذ وصول الجنرال غريفاس سراً إلى قبرص ، في سبتمبر / أيلول ١٩٧١ ، والشائعات معززة ببعض القرائن ، تشير إلى أنه جاء إلى قبرص بتحريض وتشجيع من بعض الدوائر في أثينا . ومن المؤكد ، على أي حال ، أن غريفاس ، منذ الأيام الأولى لوصوله ، كان على اتصال مع ضباط من اليونان يعملون في الحرس الوطني ، وقد تلقى منهم الدعم والمساعدة في جهوده لإنشاء منظمة غير شرعية تحت ذريعة القتال من أجل الاينوسيس . وبالفعل فإنه أنشأ منظمة « أيوكا ب » الإجرامية التي أصبحت سبباً ومصدراً للكثير مما تعاني منه قبرص .

إن نشاط هذه المنظمة التي ارتكبت العديد من عمليات الاغتيال السياسي وغيرها من الجرائم وهي ترفع شعار الاينوسيس تحت غطاء وطني ، معروف جيداً . ومنذ البدء كان الحرس الوطني الذي يقوده ويشرف عليه ضباط يونانيون ، الممون الرئيسي بالرجال والعتاد

[«إيوكا ب» التي انتحل أعضاؤها ومؤيدوها لأنفسهم صفة «معسكر الاينوسيس» .

لقد سألت نفسي مراراً كيف يمكن لضباط يونانيين أن يساندوا منظمة غير شرعية ، مضرة قومياً ، تزرع الشقاق والفرقة والتفسخ في جبهتنا الداخلية وتودي بالشعب القبرصي اليوناني إلى حرب أهلية . وتساءلت مراراً عما إذا كان هذا الدعم يحظى بموافقة الحكومة اليونانية . فكرت طويلاً ووضعت العديد من الافتراضات من أجل أن أجد جواباً منطقياً على أسئلتي . ولكن عبثاً ، إذ لا يمكن لأي من الدوافع والافتراضات أن يكون مبنياً على المنطق .

على أن دعم الضباط اليونانيين لـ « أيوكا ب » يشكل حقيقة لا يرقى إليها الشك ، فمعسكرات الحرس الوطني في العديد من أنحاء الجزيرة والمناطق القريبة، ملطخة بالشعارات المؤيِّدة لغريفاس و«إيوكا ب»، وكذلك بشعارات معادية للحكومة القبرصية ولي شخصياً بنوع خاص . وفي معسكرات الحرس الوطني فإن الدعاية التي يقوم بها الضباط اليونانيون لصالح «إيوكا ب» غالباً ما تكون سافرة . ومن المعروف أيضاً كحقيقة لا يرقى إليها الشك ، أن الصحافة القبرصية المعارضة التي تدعم النشاط الإجرامي لايوكا ب ويتم تمويلها من أثينا ، تتلقى الأوامر والتوجيهات من المسؤولين في المكتب الثاني بهيئة الأركان ، وفرع المخابرات اليونانية في قبرص .

صحيح أنني أرسلت شكاوي متكررة إلى الحكومة اليونانية حول موقف وسلوك بعض الضباط ، وتلقيت جواباً بأن علي أن لا أتردد في ذكرهم بالاسم وتحديد التهم الموجهة إليهم ، كي يمكن استدعاؤهم إلى اليونان . وقد فعلت ذلك مرة واحدة . . . إلا أن هذا العمل لا يسرني . أكثر من ذلك فإن هذا الشر لا يداوى بوسائل كهذه . المهم هو اقتلاع الشر من جذوره والوقاية منه ، وليس مواجهة نتائجه فحسب .

آسف إذ أقول ، يا حضرة الرئيس ، بأن جذور الشر عميقة ، تصل حتى أثينا . فمن هناك تتغذى وتصان وتساعد على النمو والانتشار ، شجرة الشر التي يذوق الشعب القبرصي اليوم طعم ثمارها المرة .

ولكي أكون واضحاً تماماً ، أقول بأن كادرات الحكم العسكري اليوناني تدعم وتوجه نشاطات منظمة « أيوكا ب » الإرهابية . وهذا الأمر يفسر أيضاً تورط الضباط اليونانيين في الحرس الوطني في نشاطات غير مشروعة ، وفي حالات تآمرية وغيرها من الحالات المستنكرة .

إن إثم دوائر الحكم العسكري تثبته الوثائق التي وجدت مؤخراً بحوزة قيادي « ايوكا ب » . فالكثير من المال أرسل من المركز القومي (يقصد أثينا باعتبارها الوطن الأم للهللينية ـ المترجم) للحفاظ على المنظمة ، والتوجيهات التي أعطيت بخصوص قيادة المنظمة بعد وفاة غريفاس ، واستدعاء المقدم كاروسوس الذي أتى معه إلى قبرص . . . جاءت ، ككل ما يتعلق بالمنظمة ، من أثينا . وهذه الوثائق ليست موضع شك ، إذ حتى تلك التي طبعت على آلة كاتبة ، كانت تحمل تصحيحات بخط اليد ، وصاحب هذا الخط معروف . وإنني أرفق لكم طيه نموذجاً من هذه الوثائق .

لقد كنت على الدوام ملتزماً بالمبدأ ، وأعلنت في مناسبات عديدة أن تعاوني مع الحكومة اليونانية في الوقت الحاضر هو بالنسبة إلي واجب قومي . فالمصلحة القومية تفرض علاقات منسجمة ووطيدة بين أثينا ونيقوسيا . وكائناً ما كانت الحكومة اليونانية التي تمارس السلطة ، فإنها بالنسبة إلي حكومة الوطن الأم وعلي أن أتعاون معها .

لا أستطيع القول بأنني أكن شعوراً ودياً حيال الأنظمة العسكرية ، خصوصاً في اليونان مهد ومعقل الديمقراطية . غير أنني حتى في هذه الحالة لم أحد عن مبدأي حيال التعاون . ولا بد أنك تدرك ، يا حضرة الرئيس ، أية أفكار حزينة راودتني وعذبتني منذ تحققت من أن هؤلاء

الرجال في الحكومة اليونانية لا يكفون عن تدبير المؤامرات ضدي . . . والأدهى أنهم يشقون الشعب القبرصي اليوناني ويدفعونه إلى الكارثة من خلال الحرب الأهلية .

لقد شعرت أكثر من مرة ، وفي بعض الحالات كدت أن ألمس ، بأن ثمة يداً خفية تمتد من أثينا لإزالتي من الوجود. ومع ذلك ، ومن أجل المصلحة القومية ، لذت بالصمت . . . وحتى تلك الروح الشريرة التي « تلبست » الأساقفة الثلاثة المخلوعين الذين تسببوا في أزمة كبرى داخل الكنيسة ، جاءت من أثينا . غير أني لم أفه بكلمة في هذا الخصوص .

إنني لأتساءل عن الهدف من هذا كله . وقد كان لصمتي أن يستمر حيال مسؤولية ودور الحكومة اليونانية في مأساة قبرص الراهنة ، لو أنني كنت الوحيد الذي يعاني من هذه المأساة . لكن التستر على الأمور والركون إلى الصمت ليسا مسموحين عندما تشمل المعاناة الشعب القبرصي اليوناني برمته من جراء قيام الضباط اليونانيين في الحرس الوطني ، بتحريض من أثينا ، بدعم « ايوكا ب » في نشاطاتها الإجرامية ، بما فيها الاغتيالات السياسية ، والهادفة عموماً إلى تفتيت الدولة .

إن الحكومة اليونانية تتحمل مسؤولية كبيرة عن هذه المحاولة الهادفة إلى إلغاء دولة قبرص . فالدولة القبرصية يمكن أن تحل في حالة واحدة فقط هي تحقيق الاينوسيس . غير أنه ما دامت الاينوسيس غير ممكنة ، فإن الضرورة تحتم تعزيز قبرص كدولة . والحكومة اليونانية بمجمل موقفها حيال مسألة الحرس الوطني ، قد انتهجت سياسة محسوبة لإلغاء الدولة القبرصية .

لأشهر قليلة خلت أعدت هيئة أركان الحرس الوطني ، التي تتألف من ضباط يونانيين ، قائمة بأسماء المرشحين لدخول الكلية الحربية ليكونوا ضباط احتياط أثناء خدمتهم العسكرية ، ورفعتها إلى الحكومة

القبرصية للموافقة عليها . وقد رفض مجلس الوزراء ٥٧ اسماً ممن تضمنتهم القائمة ، وأبلغت هيئة الأركان خطياً بذلك . رغم ذلك ، وبتوجيهات من أثينا لم تعر هيئة الأركان أي اهتمام بقرار مجلس الوزراء الذي يعود إليه الحق المطلق في تعيين ضباط الحرس الوطني . بهذا التصرف الاعتباطي تجاوزت هيئة الأركان القانون واحتقرت قرار حكومة قبرص ، وعينت المرشحين الذين لم يتم قبولهم في مدرسة تدريب الضباط .

إن هذا الموقف الذي اتخذته هيئة أركان الحرس الوطني ، التي توجهها الحكومة اليونانية ، مرفوض قطعياً . فالحرس الوطني عضو في دولة قبرص وينبغي أن يكون تحت سيطرتها هي لا أثينا .

إن لنظرية المجال الدفاعي المشترك بين اليونان وقبرص طابعها الوجداني ، غير أن الوضع ، في الحقيقة ، مختلف . فالحرس الوطني بتشكيله الراهن وهيئة أركانه قد انحرف عن هدفه الأصلي وتحول إلى مكان تتلطى فيه النشاطات غير المشروعة وبؤرة للمؤامرات ضد الدولة ومركزاً لتطويع المجندين في «إيوكا ب». يكفي أن نقول بأنه خلال النشاط الإرهابي الذي قامت به « ايوكا ب » مؤخراً ، كانت سيارات الحرس الوطني تنقل الأسلحة وتتولى تهريب عناصر المنظمة الذين يوشكون على الوقوع قيد الاعتقال . والمسؤولية الكاملة عن هذا العمل الخاطىء من قبل الحرس الوطني تقع على عاتق الضباط الذين تورط بعضهم من شعره حتى أخمص قدميه في نشاطات « ايوكا ب » . والمركز القومي غير معفى من المسؤولية في هذا الخصوص . فالحكومة اليونانية تستطيع بإشارة واحدة أن تضع حداً لهذا الوضع المؤسف . إن المركز القومي قادر على إنهاء العنف والإرهاب اللذين تمارسهما « ايوكا ب » ، لأن المنظمة تستمد من أثينا وسائل بقائها وقوتها ، كما تؤكد الإثباتات والبراهين المكتوبة. على أن الحكومة اليونانية لم تقم بشيء من ذلك . وكمثال على هذه الحالة غير المقبولة أسجل هنا عرضاً أن يافطات معادية

لي ومؤيدة لـ « ايوكا ب » ، رفعت مؤخراً في أثينا ، على جدران الكنائس والمباني الأخرى بما فيها مبنى السفارة القبرصية . ولم يحاولوا إيقاف أو معاقبة أحد ، متسامحين بذلك مع الدعاية المؤيدة لايوكا ب .

ثمة الكثير لأقوله ، يا حضرة الرئيس ، لكنني لا أعتقد بأن علي أن أضيف الآن أي شيء . وفي الخلاصة فإنني أبلغكم بأن الحرس الوطني ذا الضباط اليونانيين ، أي الورطة التي زعزعت ثقة الشعب القبرصي بي ، سيعاد بناؤه على أسس جديدة . لقد خففت مدة الخدمة العسكرية وبذلك يتقلص السقف الذي يستظل به الحرس الوطني ، كما تتقلص رقعة الشر . قد يقال إن الحد من قوة الحرس الوطني من خلال تقصير مدة الخدمة العسكرية ، سيجعله غير قادر على القيام بمهامه في مواجهة الخطر القومي ، لكنني لأسباب لا أود إيرادها هنا ، لا أوافق على هذا الرأي .

إنني أطلب استدعاء الضباط اليونانيين الذين يشكلون هيئة أركان الحرس الوطني ، فبقاؤهم في الحرس الوطني وقيادتهم له سيلحقان الضرر بالعلاقات بين أثينا ونيقوسيا . غير أنني سأكون سعيداً إذا ما أرسلتم إلى قبرص حوالي ١٠٠ ضابط كمدربين ومستشارين عسكريين للمساعدة في إعادة تنظيم وبناء القوات القبرصية المسلحة . وآمل ، في هذه الأثناء بأن تكون قد صدرت الأوامر لايوكا ب بإنهاء نشاطاتها ، إذما دامت هذه المنظمة لم تحل نهائياً ، فإن من غير الممكن استبعاد حصول موجة جديدة من العنف والقتل .

آسف ، يا حضرة الرئيس ، لأني وجدت من الضروري أن أقول العديد من الأمور غير السارة من أجل أن أقدم صورة شاملة بعبارات صريحة وواضحة عن الوضع الذي يرثى له في قبرص . غير أن هذا الأمر اقتضته المصلحة القومية التي كانت على الدوام مرشدة لي في كل أعمالي .

إنني لا أرغب في أن يتعرض تعاوني مع الحكومة اليونانية لأي انقطاع . غير أنه ينبغي أن لا يغرب عن البال أنني لست مختاراً أو قائمقام معيناً من قبل الحكومة اليونانية ، بل قائداً منتخباً من قطاع عريض من الهللينية ، وعلى هذا الأساس أطالب المركز القومي بأن يسلك السلوك المناسب حيالي .

مع أطيب التمنيات
رئيس الأساقفة مكاريوس
الرئيس

(*) (الترجمة مأخوذة عن النص الإنجليزي الذي نشرته صحيفة « صانداي تايمز » في ٢١ يوليو / تموز ١٩٧٤) .

ملحق (٦)

خطاب مكاريوس في مجلس الأمن بعد الانقلاب

(التسجيلات الرسمية لمجلس الأمن رقم S / PV. 1780)

الرئيس مكاريوس : أود في البدء عن أعرب عن عميق امتناني لأعضاء مجلس الأمن على الاهتمام البالغ الذي أبدوه في هذه الظروف الحرجة التي نشأت في قبرص بعد الانقلاب الذي أعد له النظام العسكري اليوناني ووضعه قيد التنفيذ الضباط اليونانيون الذين يتولون قيادة الحرس الوطني القبرصي . إنني ممتن بشكل خاص لموافقة مجلس الأمن على تأجيل اجتماعه إلى حين وصولي هنا لإعطائي فرصة التحدث إليه عن التطورات الدراماتيكية التي شهدتها قبرص مؤخراً .

ما حدث في قبرص منذ صباح الاثنين الماضي هو مأساة حقيقية . فالنظام العسكري اليوناني قام بكل قسوة ، بانتهاك استقلال قبرص . لقد بسطت الزمرة العسكرية اليونانية دكتاتوريتها على قبرص ، من دون أي أثر لاحترام الحقوق الديمقراطية للشعب القبرصي ، ومن دون أي أثر لاحترام استقلال وسيادة جمهورية قبرص . إنها لحقيقة ماثلة الآن بأن نواياهم باتت جلية. فالشعب القبرصي كان لفترة طويلة من الزمن يراوده شعور بأن انقلاباً تقوم به الزمرة العسكرية اليونانية كان قيد الإعداد ، وهذا الشعور ازداد عمقاً خلال الأسابيع الأخيرة عندما جددت منظمة « ايوكا ب » الإرهابية التي توجهها أثينا ، موجة عنفها. وكنت أعلم منذ البدء بأن جذور هذه المنظمة غير الشرعية ومصادر تموينها موجودة

في أثينا . وقد تيقنت من أن الضباط اليونانيين الذين يشكلون هيئة أركان الحرس الوطني ويتولون قيادته ، كانوا يجندون المتطوعين ليكونوا أعضاء في هذه المنظمة ، ويدعمونها بوسائل مختلفة إلى حد أن يفتحوا لها أبواب مخازن الذخيرة التابعة للحرس الوطني .

في معسكرات الحرس الوطني كان الضباط اليونانيون يشنون حملة دعائية واسعة تأييداً لتلك المنظمة غير المشروعة ويحولون الحرس الوطني من عضو في الدولة إلى أداة انقلابية . وكلما اشتكيت إلى أثينا ، من وقت لآخر ، حيال ما بات عليه سلوك الضباط اليونانيين في الحرس الوطني ، كان الرد بأنه في حال توافرت لدي أدلة حسية ، فإن من تثبت إدانتهم سيتم استدعاؤهم . ومن فحوى موقفهم بمجمله تولد لدي انطباع جازم بأن ردهم كان ادعاء بالبراءة . فلأيام قليلة خلت وقعت في أيدي الشرطة القبرصية وثائق تثبت بوضوح أن « ايوكا ب » هي مجرد ذيل للنظام في أثينا .

من أثينا كانت تتدفق الأموال للحفاظ على هذه المنظمة ، كما كانت تصدر التوجيهات المفصلة الخاصة بأعمالها . وقد وجدت إذ ذاك من الضروري أن أوجه رسالة إلى الجنرال غيزيكيس رئيس النظام اليوناني أطلب منه فيها أن يصدر أوامره بوقف ما تقوم به « ايوكا ب » من عنف وسفك دماء، وحل هذه المنظمة . كما طلبت منه استدعاء الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني ، مضيفاً بأنني أنوي تقليص عدد هذه القوة وتحويلها إلى عضو في دولة قبرص. وقد انتظرت رداً، وكان انطباعي بأن النظام في أثينا لا يحبذ تقليص حجم هذه القوة ولا سحب الضباط اليونانيين .

اتصل بي السفير اليوناني في قبرص ، بناء على توجيهات من حكومته ، كي يشرح لي بأن من شأن تخفيض عدد أفراد الحرس الوطني أو سحب الضباط اليونانيين إضعاف قدرة قبرص الدفاعية في حال وجود

خطر من تركيا . لكن هذه الحجة ، رغم أنها بدت منطقية ، لم تكن مقنعة لأنني كنت أعلم بأن ثمة مصالح أخرى تختبىء وراءها . أجبت بأنني ، من سياق الأحداث ، أعتبر أن الخطر من تركيا أقل من الخطر الآتي منهم . وقد ثبت أن مخاوفي كانت في محلها .

يوم السبت ١٣ يوليو / تموز عقد في أثينا اجتماع برئاسة الجنرال غيزيكيس استمر عدة ساعات ، وشارك فيه رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ، وسفير اليونان في قبرص وقائد الحرس الوطني وضباط آخرون . كان الهدف منه مناقشة مضمون رسالتي . وكما أعلن في البيان الذي صدر في نهاية هذا الاجتماع ، فقد تقرر أن يعقد مجدداً يوم الاثنين ١٥ يوليو . كانت الإشارة الواردة في البيان عن اجتماع ثانٍ مخيبة للآمال . وحينما كنت أنتظر أن يأتيني يوم الاثنين الرد على رسالتي ، جاء الرد بالفعل ، وكان الانقلاب .

في ذلك اليوم عدت من منزلي الصيفي على جبال ترودوس حيث قضيت إجازة نهاية الأسبوع ، وفي الثامنة صباحاً كنت في مكتبي بقصر الرئاسة . بعد نصف ساعة كنت أرحب في غرفة الاستقبال بمجموعة من الشبان والصبايا الأعضاء في جمعية الشبيبة اليونانية الأرثوذكسية في القاهرة ، الذين جاؤوا إلى قبرص تلبية لدعوة وجهتها لهم لقضاء بضعة أيام . وما كدت أرحب بهم حتى تناهى أزيز الطلقات الأولى . وخلال ثوان صارت الطلقات أكثر كثافة وأنبأني أحد أفراد الحرس الجمهوري بأن مدرعات ودبابات قد اجتازت السور وأصبحت بالفعل في فناء القصر الجمهوري الذي كان يهتز بفعل قذائف المورتر . بعد قليل أصبح الوضع حرجاً ، فحاولت أن أتصل بمحطة إذاعة قبرص كي أذيع بياناً أعلن فيه أن القصر الجمهوري يتعرض للهجوم ، لكنني أيقنت بأن خطوط الهاتف مقطوعة . كان القصف العنيف في ازدياد مستمر . أما كيف نجت زوجتي من الموت فيبدو الأمر أشبه بمعجزة من تدبير العناية الإلّهية . وعندما وجدت نفسي أخيراً في منطقة بافوس ، وجهت رسالة

إلى شعب قبرص ، عبر محطة إذاعة محلية ، أعلمه فيها بأنني على قيد الحياة وسأكافح معه ضد الدكتاتورية التي يحاول النظام اليوناني فرضها علينا .

لا أنوي أن أشغل وقت أعضاء مجلس الأمن بالحديث عن مجازفتي الشخصية ، لكنني أود أن أضيف ، ببساطة ، أنه خلال اليوم الثاني من الهجوم المسلح ، كانت المدرعات والدبابات تتحرك باتجاه بافوس ، في حين كان زورق صغير عائد إلى الحرس الوطني قد بدأ يقصف أسقفية بافوس حيث كنت موجوداً . وفي ظل هذه الظروف وجدت أن من الحكمة مغادرة قبرص بدلاً من الوقوع في أيدي الزمرة العسكرية .

إنني شديد الامتنان للحكومة البريطانية التي وفرت طائرة هليكوبتر كي تقلني من بافوس وتنقلني إلى القاعدة البريطانية ، ومن هناك بالطائرة إلى مالطا فلندن . كما أشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة حفظ السلام الدولية في قبرص لما أظهره من اهتمام بسلامتي . إن حضوري إلى هذه القاعة في مجلس الأمن قد تحقق بفضل المساعدة التي قدمتها لي الحكومة البريطانية وممثلو الأمين العام الدكتور فالدهايم ، الذين كان اهتمامهم البالغ بي وبالوضع الحرج الذي شهدته قبرص محركاً لكل خلجة في قلبي .

لا أعلم الآن كافة تفاصيل الأزمة القبرصية التي تسبب بها النظام العسكري اليوناني . وما أخشاه أن يكون عدد الضحايا مرتفعاً والخسائر المادية جسيمة . على أن أولى اهتماماتي في الوقت الحاضر هي إنهاء هذه المأساة .

لقد أبلغت ، لدى وصولي إلى لندن ، بفحوى الخطاب الذي ألقاه مندوب الطغمة العسكرية لدى الأمم المتحدة ، ففوجئت بالطريقة التي يحاولون بها خداع الرأي العام العالمي . فمن دون أي حياء تبذل الطغمة العسكرية جهدها كي تبسط الوضع زاعمة أنها ليست متورطة في

الاعتداء المسلح وأن التطورات التي شهدتها الأيام الأخيرة هي مسألة داخلية خاصة بالقبارصة اليونانيين .

إنني لا أعتقد بأن ثمة شعوباً يمكن أن تقبل مزاعم النظام العسكري اليوناني ، فالانقلاب لم يحصل في ظروف تجعل من الممكن اعتباره مسألة داخلية خاصة بالقبارصة اليونانيين . فمن الواضح أنه غزو من الخارج في انتهاك سافر لاستقلال وسيادة جمهورية قبرص . وما يسمى انقلاباً كان عملاً قام به الضباط اليونانيون الذين يشكلون هيئة أركان الحرس الوطني ويتولون قيادته . ينبغي أيضاً أن أسجل واقعة أن الوحدة اليونانية المؤلفة من ٩٥٠ ضابطاً وجندياً والمتواجدة في قبرص بمقتضى معاهدة التحالف ، قد لعبت دوراً بارزاً في هذه المسألة العدوانية ضد قبرص . فالسيطرة على المطار الواقع خارج العاصمة قام بها ضباط وجنود من الوحدة اليونانية المعسكرة بالقرب من المطار .

ويكفي أن نشير هنا إلى أن بعض الصور التي نشرت في الصحافة العالمية تظهر عربات مدرعة ودبابات تابعة للوحدة اليونانية في قبرص . ومن جهة أخرى فإن الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني كانوا يديرون العمليات، وقد جندوا لهذه العمليات العديد من أعضاء المنظمة الإرهابية « ايوكا ب » وزودوهم بأسلحة خاصة بالحرس الوطني .

وإذا لم يكن الضباط اليونانيون العاملون في الحرس الوطني ضالعين في الانقلاب ، فكيف يمكن للمرء أن يفسر حقيقة أن بين الذين سقطوا في المعركة ضباطاً يونانيين نقلت جثثهم إلى اليونان ودفنت هناك ؟ وإذا لم يكن الضباط اليونانيون هم الذين قاموا بالانقلاب ، فكيف يمكن للمرء أن يفسر حقيقة الرحلات الجوية الليلية التي كانت تقوم بها طائرة يونانية ناقلة إلى قبرص جنوداً في ثياب مدنية وحاملة في طريق العودة إلى اليونان قتلى وجرحى ؟ ما من شك في أن الانقلاب أعدت له الطغمة العسكرية ونفذه الضباط اليونانيون الذين يقودون الحرس الوطني ،

إضافة إلى ضباط وجنود الوحدة اليونانية المتمركزة في قبرص . . . وهذه هي الصورة التي قدم بها الانقلاب من قبل الصحافة في كل أنحاء المعمورة .

إن الانقلاب تسبب في الكثير من سفك الدماء وأدى إلى عدد كبير من الخسائر البشرية . وقد واجه مقاومة عنيدة من قوى الأمن الشرعية والشعب القبرصي اليوناني . وأستطيع القول بكل ثقة بأن مقاومة وردة فعل الشعب القبرصي اليوناني حيال المتآمرين ، لن تتوقف إلا حين يسترد حريته وحقوقه الديمقراطية . إن الشعب القبرصي لن يرضخ أبداً للدكتاتورية على الرغم من أن القوة الوحشية للمدرعات والدبابات قد تكون فرضت سيطرتها في الوقت الراهن .

لقد عين عملاء النظام اليوناني في قبرص ، بعد الانقلاب ، قاتلاً محترفاً معروفاً جيداً هو نيكوس سامبسون كرئيس للجمهورية ، وهو بدوره عين كوزراء عناصر ومؤيدين معروفين لمنظمة « ايوكا ب » الإرهابية .

ربما يزعم بأن ما حدث في قبرص هو ثورة وأن ثمة حكومة قد أنشئت استناداً إلى قانون ثوري . لكن الأمر ليس على هذا النحو ، فلم تندلع في قبرص أية ثورة بحيث يمكن اعتبارها مسألة داخلية ، بل إن ما حصل هو غزو انتهك استقلال وسيادة الجمهورية . وهذا الغزو مستمر ما دام هناك ضباط يونانيون في قبرص . إن نتائج هذا الغزو ستكون وبالاً على قبرص إذا لم تتم العودة إلى الأوضاع الدستورية السوية ولم تسترد الحريات الديمقراطية .

بالأمس ، ولتضليل الرأي العام العالمي ، أعلن النظام العسكري في اليونان عن استبدال تدريجي للضباط اليونانيين في الحرس الوطني . لكن القضية ليست قضية استبدالهم ، بل سحبهم . وخطوة التبديل تحمل معنى الإقرار بأن الضباط اليونانيين العاملين حالياً في الحرس الوطني كانوا هم الذين نفذوا الانقلاب . غير أن هؤلاء الضباط لم

يتصرفوا بملء هواهم ، وإنما بناء على أوامر من أثينا واستبدالهم سيتم أيضاً بناء على أوامر من النظام في أثينا . بذلك فإن الحرس الوطني سيظل دائماً أداة للنظام العسكري اليوناني ، وإني لعلى يقين بأن أعضاء مجلس الأمن يدركون هذه المناورة .

قد يقال بأن الحكومة القبرصية هي التي دعت الضباط اليونانيين ليكونوا هيئة أركان الحرس الوطني . آسف إذ أقول بأنه كان خطأً من جانبي أن أوليتهم قدراً كبيراً من الثقة والائتمان . لقد أساؤوا استخدام هذه الثقة وذلك الائتمان وبدلاً من أن يعاونوا في الدفاع عن استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ، تحولوا هم أنفسهم إلى معتدين .

ولا يسعني سوى القول بأن السياسة التي اتبعها النظام العسكري في اليونان حيال قبرص ، وبالذات حيال القبارصة اليونانيين ، لم تكن مخلصة ، وأود التأكيد على أنها سياسة نفاق .

ففي وقت سابق كانت تجري محادثات بين القبارصة اليونانيين والأتراك للبحث عن حل سلمي للمسألة القبرصية التي شغلت في مناسبات عديدة وقت مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة . وكان ممثل الأمين العام وخبيران دستوريان من اليونان وتركيا يشاركون في هذه المحادثات . وقد جدد مجلس الأمن تكراراً ، مرتين كل سنة ، فترة انتداب قوة حفظ السلام في قبرص ، معرباً في كل مرة عن الأمل في حل عاجل للمسألة .

لا يمكن القول بأن التقدم في المحادثات كان مرضياً حتى الآن . ولكن ، كيف يمكن أن يتحقق أي تقدم في المحادثات بينما النظام في أثينا يمارس حيال قبرص سياسة بوجهين ؟ لقد اتفق جميع الأطراف المعنيين على أن المحادثات كانت تجري على أساس الاستقلال . والنظام في أثينا وافق بدوره على ذلك ، وأعلنت وزارة الخارجية اليونانية مراراً بأن موقف اليونان حيال هذه المسألة واضح . فإذا كان الأمر على

هذا النحو ، فلماذا قام النظام العسكري في اليونان بإنشاء ودعم منظمة « ايوكا ب » الإرهابية التي كان هدفها المحدد هو توحيد قبرص مع اليونان وكان أعضاؤها يسمون أنفسهم « وحدويين » ؟

داخل معسكرات الحرس الوطني كان الضباط اليونانيون يرددون باستمرار أن الاينوسيس كانت ممكنة لكنني عرقلت تحقيقها . وعندما كان يتم تذكيرهم بأن اليونان أعلنت موقفاً واضحاً حيال ذلك وأنها تدعم الاستقلال ، كانوا يردون بأنه ينبغي عدم إيلاء أي اهتمام لكلمات الدبلوماسيين . وفي ظل ظروف كهذه كيف كان يمكن للمحادثات أن تسفر عن نتيجة إيجابية ؟ إن سياسة الوجهين التي اتبعها النظام اليوناني كانت إحدى العقبات الرئيسية في طريق تقدم المحادثات .

وفي الظروف التي تعيشها قبرص اليوم ، لا يمكنني التنبؤ بآفاق المحادثات ، بل إنني أفضل القول بأن لا آفاق على الإطلاق . إن أي اتفاق يمكن أن تسفر عنه المحادثات سيكون خالياً من أية قيمة لأنه ليس ثمة قيادة منتخبة للتعاطي مع المسألة . إن انقلاب النظام العسكري في اليونان يؤدي إلى وقف المحادثات الهادفة إلى إيجاد حل . أكثر من ذلك، إنه سيكون مصدراً دائماً لحالة من الشذوذ في قبرص، مما سيؤدي إلى مضاعفات بالغة الخطورة وبعيدة المدى ، إذا ما سمح لهذا الوضع بأن يستمر حتى لوقت قصير .

إنني أناشد أعضاء مجلس الأمن كي يبذلوا أقصى ما يمكنهم من أجل وضع حد لهذا الوضع الشاذ الذي تسبب به انقلاب أثينا . وأناشد مجلس الأمن أن يستخدم كافة السبل والوسائل المتوفرة له ، بحيث يمكن أن تعاد لشعب قبرص حقوقه الديمقراطية من دون أي تأخير .

وكما أشرت آنفاً فإن الأحداث التي تشهدها قبرص لا تشكل مسألة داخلية خاصة بالقبارصة اليونانيين ، فهي تمس أيضاً القبارصة الأتراك ، فانقلاب الطغمة اليونانية هو عملية غزو ومن نتائجه يعاني الشعب

القبرصي برمته ، اليونانيون كما الأتراك . إن للأمم المتحدة قوة لحفظ السلام متمركزة في قبرص . ولا يمكن لدور تلك القوة المكلفة بحفظ السلام أن يكون فعالاً في ظروف انقلاب عسكري . لذا فإن على مجلس الأمن أن يدعو النظام العسكري في اليونان إلى أن يسحب من قبرص الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني وأن يضع حداً لغزوه قبرص .

أعتقد بأنني ، بما وضعته أمامكم ، أعطيت صورة لما يجري . ولست أشك في أن قراراً ملائماً من مجلس الأمن سيضع حداً للغزو ويعيد لقبرص استقلالها المنتهك ، وللشعب القبرصي حقوقه الديمقراطية .

ملحق (٧)

محضر نقاش حول مسألة المفقودين بين مكاريوس ودنكتاش

(اجتماع عقد في ٢٧ يناير / كانون الثاني و١٢ فبراير / شباط ١٩٧٧)

(بيان صحفي صادر عن مكتب الإعلام الرسمي في دولة قبرص التركية الفدرالية بتاريخ ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٧)

أدلى الرئيس رؤوف دنكتاش ، رئيس دولة قبرص التركية الفدرالية بالتصريح التالي إلى مراسل الإذاعة والتلفزيون التركيين في نيقوسيا ، بشأن المفقودين :

« إن مسألة الأشخاص المفقودين هي ، بالنسبة إلى الزعماء القبارصة اليونانيين ، مادة لمجرد الدعاية . فخلال اجتماعين عقدتهما مع رئيس الأساقفة مكاريوس في ٢٧ يناير / كانون الثاني و١٢ فبراير / شباط ، أعلن أنه مضطر لأسباب دعائية لإبقاء هذه المسألة حية . في ما يلي نص الحوار الذي دار بيني وبين رئيس الأساقفة مكاريوس حول هذا الموضوع :

مكاريوس : السيد دنكتاش . . . بعد هذا الاجتماع ستأتي إلي ، مرة أخرى ، عائلات الأشخاص المفقودين وتسألني عما إذا كنت ناقشت المسألة معك ، فماذا ينبغي أن أقول لهم ؟

دنكتاش : قل لهم الحقيقة ، كف عن استغلال هذه المسألة

لأغراض دعائية . لا تخدع الناس الذين يتعذبون بإعطائهم آمالاً زائفة لماذا تفضل الدعاية على الحقيقة ؟

مكاريوس : لم يبق لي من سلاح سوى الدعاية . . .

دنكتاش : هل من الصواب أن تختار الدعاية في هذه المسألة ، رغم الحقائق ؟ إنك تطيل من معاناة الناس . قل لهم الحقيقة .

مكاريوس : لكن ، أية حقائق أستطيع أن أقدمها لهم ؟

دنكتاش : هل تعلم كم قبرصياً يونانياً قتل خلال الانقلاب وأين دفنوا ؟

مكاريوس : لا ، لا أعلم . . .

دنكتاش : لكنك أنت نفسك ـ وكلماتك مسجلة على شريط ـ أعلنت في الأمم المتحدة أن الجونتا (النظام العسكري في اليونان ـ المترجم) قد تسببت في سفك الدماء بغزارة في الجزيرة . ألا تعلم كم من القتلى تسبب بهم سفك الدماء هذا ؟

مكاريوس : أؤكد لك أنني لا أعلَم عدد الأشخاص الذين قتلوا أو فقدوا خلال الانقلاب .

دنكتاش : وفق ما نشرته الصحافة الإسكندنافية فإن عدد القتلى تجاوز الألفين . وقد جاء في رسالة كتبها بروفسور قبرصي يوناني مقيم في لندن إلى أحد القبارصة الأتراك (السيد البر أورهون) في نيقوسيا ، أنه رأى مئات الجثث في شوارع ليماسول . معلوماتنا تؤكد ذلك . ثم هنالك إفادة قس من عندكم ونشرت في صحفكم عن أن المتمردين كانوا يجلبون جثث القتلى في شاحنات ويدفنونهم ، بمن فيهم من كان لا يزال يتنفس ، في مقابر جماعية . هذه هي الحقائق ، فكيف يمكن أن تحاسبني وتحاسب تركيا على ٢٠٠٠ قبرصي يوناني من دون أن تأخذ

هذه الوقائع بعين الاعتبار ؟ لقد بحثنا هذه المسائل في العمق مع السيد كليريذس ، والصليب الأحمر الدولي ساعدنا أيضاً في مهمتنا . في النهاية ثمة فقط حوالي ثلاثين حالة لا تزال « معلقة » . وثبت أيضاً في اجتماعاتنا أن كل أسرى الحرب من القبارصة اليونانيين الذين أخذوا إلى تركيا عادوا إليكم . أما بالنسبة إلى الحالات « المعلقة » والتي تناهز الثلاثين ، فإننا قدمنا بالفعل معلومات عن الحالات الثماني أو التسع الأولى . وإذا شئت أكرر عليك هذه المعلومات .

مكاريوس : أعرف الموضوع . مع ذلك ألا يمكننا أن نشكل لجنة تحقيق بخصوص هذه الحالات الـ ٢٣ أو الـ ٢٤ المتبقية ؟

دنكتاش : نستطيع ذلك . إن بإمكان ممثلين عن الصليب الأحمر من جانبكم والهلال الأحمر من جانبنا أن يلتقوا معاً ليحققوا في هذه الحالات بمساعدة ذوي المفقودين . وبمقدورنا مساعدتهم . على أنني أود ، قبل المباشرة بذلك ، أن أطرح عليك بعض الأسئلة .

مكاريوس : تفضل ، رجاء . . .

دنكتاش : إنكم تبحثون عن ٢٣ أو ٢٤ مفقوداً ، وهؤلاء الأشخاص أصبحوا « مفقودين » خلال الحرب . ونحن نود أن نعلم منكم ما حل بـ ٢٠٣ قبارصة أتراك قبضت عليهم الشرطة القبرصية اليونانية من الطرقات وأماكن العمل خلال ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ . حتى ١٩٦٨ كانت عائلات هؤلاء القبارصة الأتراك تعيش على أمل بأنكم تحتفظون بهم كسجناء . وعندما بدأنا المفاوضات مع السيد كليريذس عام ١٩٦٨ كان السؤال الأول الذي طرحته عليه خاصاً بمصير هؤلاء ، فأخبرني بأنهم قتلوا جميعاً . وتصرفت حيال هذه المسألة بشكل مغاير لما تقوم به ، فأخبرت العائلات الحقيقة المرة . البعض أغمي عليهم ، ومع ذلك تخلصوا من الانتظار والمعاناة يوماً بعد يوم وكيّفوا حياتهم تبعاً لذلك وحصلوا على حقوقهم القانونية . إن القيادة القبرصية اليونانية لم تصدر

حتى الآن أي بيان رسمي حول هذا الموضوع . فإذا كنتم ستبدأون التحقيق في مصير ٢٣ أو ٢٤ قبرصياً يونانياً ، فإن عليكم إبلاغنا أولاً بمن قام بتصفية هؤلاء القبارصة الأتراك ، وأن تكشفوا أماكن وجودهم . فقد قتلوا على أيدي شرطتكم والعناصر التي سلحتها بنفسك ، وينبغي أن تشرح لماذا لم تتم إحالة هؤلاء الأشخاص على القضاء .

أيضاً وفي عام ١٩٦٣ أبدتم كل السكان القبارصة الأتراك ، بمن فيهم الأطفال والنساء ، في قرية آيوس فاسيليوس . وكان ذلك تحديداً في ديسمبر / كانون الأول من ذلك العام . والصليب الأحمر عثر على جثث ١٣ شخصاً من هؤلاء في مقابر جماعية . فأين الباقون ؟ سوف نتوقع تفسيراً منكم لما حل بهم .

في عام ١٩٧٤ اعتقل رجال شرطتكم وجنودكم ١١٣ قبرصياً تركياً من منازلهم في « توخني » (طشقند) ماري (طاتليسو) وزيي (ترازي) ، وذهبوا بهم بعيداً . هؤلاء القبارصة الأتراك أوقفوا في صف واحد وأعدموا رمياً بالرصاص بالقرب من ليماسول . هذا كان مصير الـ ٤٠ أو الـ ٥٠ قبرصياً تركياً الذين كانوا في الباص الأول . إننا نعلم ذلك لأن أحد هؤلاء تظاهر بالموت بعدما أصيب بجروح ثم هرب إلى قاعدة بريطانية وأبلغنا بتفاصيل ما حدث . لقد اعترف السيد كليريدس بأن ركاب الباص الثاني لقوا المصير نفسه ، فأعطيته معلومات عن مرتكبي هذه الجرائم ، غير أنه لم يجر أي تحقيق مع أي من هؤلاء ولم تصدروا أي بيان رسمي عن هذه الحادثة . فإذا كنتم تريدون البدء بإجراء تحقيقات بشأن مصير ٢٣ أو ٢٤ قبرصياً يونانياً ، فإن عليكم الإعلان عن من قتل هؤلاء القبارصة الأتراك ، ولماذا قتلوا ، وأين دفنوا . إن مسألة القبارصة اليونانيين المفقودين هي مسألة وقعت خلال الحرب في عام ١٩٧٤ ، وتشمل ٢٣ أو ٢٤ شخصاً ، في حين أن القبارصة الأتراك جرى اعتقالهم على أيدي شرطتكم وجنودكم ، في منازلهم ومراكز عملهم ، فذهبوا بهم بعيداً ولم يعودوا مطلقاً .

ما لم تأخذوا هؤلاء في الحسبان ، سوف نستنتج أنكم غير جادين في اهتمامكم بمصير ٢٣ أو ٢٤ قبرصياً يونانياً . أما واقع إصراركم على الكلام عن ٢٠٠٠ قبرصي يوناني مفقود متجاهلين الحقائق بشكل تام ، فليس سوى برهان على أنكم لا تهتمون إلا بالدعاية .

إن عليكم كمهتمين بالأشخاص المفقودين ، أن تحققوا في أسباب وكيفية العثور على مئات القبارصة الأتراك في مقابر جماعية بعدما ساد الاعتقاد لشهور بأنهم كانوا مفقودين . إن القبارصة الأتراك الذين أدرجت أسماؤهم لشهور كأشخاص مفقودين من قرى آلوا (آتيلار) ، ماراثا (مراد آغا) ، ساندالاريس (ساندالار) وبافوس . . . قد عثر عليهم مدفونين في مقابر جماعية . كيف ولماذا قتلوا ؟ كيف يمكن لأي امرىء أن يطرح علينا أسئلة حول هذه المسائل من دون أن يفي هو بالتزاماته ؟ زد على ذلك أننا ، ورغم كل شيء ، زودناكم بما نعرفه عن أشخاصكم .

ملحق (٨)

بيان الأمين العام في افتتاح لقاء القمة في مقر الأمم المتحدة

(١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥)

أود أن أرحب بكم في مقر الأمم المتحدة بمناسبة هذا اللقاء المشترك رفيـع المستوى ، الذي أعلن عنه في ختام المحادثات عن قرب ، ورفع تقرير عنه إلى مجلس الأمن في ١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ . إنها لمناسبة جليلة ، بل هي ، في الحقيقة ، نقطة تحول في التاريخ المعقد للمفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للمسألة القبرصية ، في إطار مهمة الوساطة الحميدة التي أوكلها مجلس الأمن إلى الأمين العام . إن اجتماعنا في هذه القاعة المخصصة عادة للمشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس،، عامل توكيد لهذه الصلة . ولا يخامرني أدنى شك في أننا جميعاً واعون أهمية ما نحن بصدده والآمال الكبيرة المعقودة ليس في قبرص وحدها .

إنني أرى أن هدفنا لا يزال هو نفسه الذي أشرت إليه في تقريري لمجلس الأمن في ١٢ ديسمبر / كانون الأول ، والذي أعربت فيه عن توقعي بأن يتوصل الطرفان في هذا اللقاء رفيع المستوى إلى اتفاق يتضمن العناصر الضرورية لحل شامل للمسألة بهدف إقامة جمهورية فدرالية في قبرص .

وأود في هذه المناسبة أن أسجل تقديري الكبير لكم لما أبديتموه من

تصميم على متابعة المفاوضات التي جرت تحت رعايتي . وإنني لعلى يقين بأن كلا الجانبين قد جاءا إلى هذا اللقاء رفيع المستوى وهما على استعداد كامل لإتمام المهمة التي بدآها بشكل يدعو إلى كثير من التفاؤل ، وأن يواصل كل المعنيين تسهيل هذا التقدم .

ينبغي ، بالطبع ، أن نكون واقعيين ، فما زالت هناك صعوبات ينبغي تخطيها ومزالق ينبغي تجنبها ، وارتياب ينبغي تبديده . ومن جهة أخرى فإننا نجحنا بشكل جلي في إيضاح قدر كبير من الأسس في المحادثات عن قرب بهدف بناء إطار عمل رسمي يوفر حلاً للمسألة واضعين نصب أعيننا القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة حول هذه المسألة . وسأتناول الآن مسألة الطريقة المثلى التي يمكن بها أن نحقق مهمتنا .

إنني أحمل معي الوثيقة التي بحثناها خلال المحادثات عن قرب والتي أشرت إليها في تقريري لمجلس الأمن في ١٢ ديسمبر . إن الانتقال من هذه الوثيقة إلى استخلاص اتفاق ، هو المسؤولية التي ينبغي مواجهتها الآن . وكلنا يعلم بأن ثمة عملاً ينبغي القيام به لإتمام تلك المهمة في الحدود التي تم تفصيلها خلال المحادثات عن قرب .

قد يكون من السهل جداً في هذه المرحلة إخراج جهودنا عن خطها ، وإني لعلى علم بأننا سنعمل جميعاً على تدارك عدم حصول ذلك . إننا موجودون هنا بقصد التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إقامة جمهورية فدرالية في قبرص . وبحسن نية يمكن لأحدنا أن يساعد الآخر على بلوغ هذا الهدف إن التقدم الذي تحقق هو من الأهمية بحيث سيكون مأساوياً وقفه الآن . إن ثمة مرحلة جديدة قد تم التوصل إليها في البحث عن حل شامل للمسألة القبرصية التي أخلّت على مدى أكثر من عقدين بالوضع السياسي في الجزيرة ، وعرّضت للخطر السلام ليس فقط بين القبارصة بل أيضاً في منطقة أكثر شمولاً .

إنني أعلم أنكم ، في مسعاكم هذا ، تستطيعون الاعتماد على الدعم الإجماعي للمجتمع الدولي . ومن جهتي أضع تحت تصرفكم دعمي الكامل وكل المساعدة التي قد تكونون بحاجة إليها للوصول بهذه المهمة إلى نهاية ناجحة .

فإذا كنتم مصممين على التوصل إلى اتفاق فإن هناك فرصة فريدة متاحة الآن . وأنا واثق من أنكم توافقونني الرأي بأن هذه اللحظة إن ضاعت قد لا تتكرر أبداً .

أدعوكم الآن لأن تقدموا لي تعليقاتكم الموقرة على المرحلة الراهنة من العمل الدبلوماسي .

ملحق (٩)

الرسالة المفتوحة التي وجهها رولاندس إلى الرئيس كبريانو

« السيد الرئيس.،

لم أفاجأ بما أسفرت عنه مبادرة الأمين العام الأخيرة . فقد توقعت ذلك من قبل حصوله ، وحذرتك في سلسلة من المقالات .

لست سعيداً لا بميلودراما نيويورك بما انطوت عليه من بيانات عديدة غير جوهرية ، ولا بما نجم عنها من بلبلة وسوء فهم . فلا أحد كان يعلم آنذاك ، ولا هم يعلمون اليوم ، ما إذا كان أولئك الأشخاص المهمون قد التقوا في نيويورك للتوقيع على اتفاقية ، أو للتفاوض ، أو لمجرد أن يشهدوا مصافحة القرن ، أو للقيام بشيء آخر .

لا أحد يعلم شيئاً . قبرص وحدها تعلم . قبرص تعلم أن هذه الدراما ليست ميلودراما ، بل دراما حقيقية تكبر مع كل يوم يمر ، كل شهر ، كل سنة .

لقد عبرت عن هذه المخاوف نفسها قبل ١٦ شهراً ، عندما استقلت من وزارة الخارجية . وما حصل في الأيام القليلة الماضية ليس سوى تكرار لما حصل في هاتيك الأيام . المسألة ليست مسألة « تقييم فالدهايم » ولا « استطلاع دو كويار للآراء » ولا « نقاط العمل » ، ولا « جدول الأعمال » أو « مسودة الاتفاق » . . المسألة هي انبثاق التركيبة التالية كنتيجة لما ورد آنفاً ، وكمثال له .

هذه التركيبة نجمت عن السياسة الواقعية التركية التي تعتمد على الإكراه العسكري، وعن سياساتك الجبانة المترددة التي وصفها السياسيون مراراً في الماضي بـ « اللاكفاءة ».

إنها حقاً لمأساة أن لا تجد، خلال كل هذه السنوات، الشجاعة والتصميم لأن تفعل شيئاً... فالمصاعب التي تواجه المسألة القبرصية معروفة، لكن القدرة على مواجهتها غائبة... وبدلاً من أن نضع المسألة في نسق عقلاني ضمن إطار سلامة الأراضي الوطنية والإمكانيات المتاحة، فضلنا أن نصرخ: « لن نباع » في حين أننا نباع باستمرار بأعمالنا وإهمالنا.

إنها حقاً لمأساة أن نكون خائفين من الحقائق.

السيد الرئيس،

ثمة عدد من الأسئلة يلح، في الواقع، على الأذهان بشأن نتائج اجتماع نيويورك:

١ ـ لقد ذهبت إلى نيويورك لإجراء أربعة لقاءات مطولة. خلال هذه الفترة، وحتى بعد المهلة التي منحت لك لإجراء استشارات مع الحكومة اليونانية والزعماء السياسيين في قبرص، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. وخلال هذه الفترة لم يحدث أي تطور يبرر اجتماع ١٧ يناير / كانون الثاني، لأن كل النقاط تقريباً التي أردت مناقشتها كانت مسائل غير محلولة وتحتاج إلى إيضاح.

٢ ـ إذا لم يكن هناك أي اتفاق على أية مسألة جوهرية، وما دمت قد أعلنت بنفسك أنه لن تعقد أية قمة ما لم يتحقق قدر كافٍ من التقدم في المحادثات عن قرب، فلماذا ذهبت بمثل هذه العجلة إلى الاجتماع؟ لماذا أصبحت طرفاً في إيجاد مثل هذا الطريق المسدود ليس فقط بالنسبة إلى جوهر المحادثات التي هي اليوم في حالة من البلبلة، بل أيضاً بالنسبة إلى إجراءاتها؟

٣ ـ لماذا لم تقبل مسودة اتفاق الأمين العام كجدول أعمال متواصل فتتجنب بذلك المواجهة الحادة مع الأحزاب الكبرى؟ ألأنك خائف، وبتجنبك عبارة «اتفاق» تؤثر المفاوضات التي لا نهاية لها والتي لا تتطلب لا مسؤولية ولا قرارات صعبة؟ ما من شك في أنه كان من حقك الكامل أن تتابع المفاوضات، كما أشار الأمين العام، لكن المسألة ليست في ما إذا كنت تملك هذا الحق أم لا، لأنك كنت تملكه بالفعل. المسألة هي في أنك تفضل المضي في التكتيكات.

٤ ـ إن مسودة الاتفاق الأولى التي قدمها الأمين العام قد عدلت، لسوء حظنا على ما أعتقد، ثلاث أو أربع مرات لأنك لم تكن راضياً عنها، تماماً مثلما لم تكن راضياً قبل عام عن استطلاع دو كويار للآراء. وفي النهاية خلص الأمين العام إلى أن آخر مسودة قدمت إليك في ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني كانت الأخيرة، وقرر إنهاء المحادثات عن قرب ودعاك إلى لقاء قمة. لكنك، بالطريقة نفسها التي اتبعتها على مدى الـ ٢٢ سنة الماضية كوزير وكرئيس، لا تريد سوى المفاوضات. فكم من الوقت تنوي أن تستمر في التفاوض؟ ٢٢ سنة؟ ١٢٢ سنة؟ إلى متى تحديداً تريد للمفاوضات أن تستمر؟

٥ ـ لماذا، بعد المحادثات عن قرب، قال الأمين العام بيريز دو كويار في تصريحه بتاريخ ١٣ ديسمبر / كانون الأول: «... بالنسبة إلي فإن ساعة واحدة تكفي للقاء القمة»؟ ألا يعني هذا أنه لن يكون هناك أي تفاوض جوهري في اللقاء؟ أم أنك كنت ترى الرأي نفسه في البدء، لكنك غيّرت رأيك لاحقاً؟ أم تراك لم تكن تدرك ملاحظات الأمين العام؟

٦ ـ هل أنت عاجز عن إدراك حقيقة أن تصريح الأمين العام يضع دنكتاش، بالنتيجة، في موقع ممتاز في عيون الدول الأخرى؟ لقد أشار الأمين العام إلى أن دنكتاش قبل مسودة الأمانة العامة، في

حين كنا نحن نطالب بمفاوضات (أي أننا بعبارة أخرى رفضنا المسودة) . وما دام الأمين العام يخضع في ما يقوم به لمجلس الأمن ، وما دامت أعماله تتمتع بدعم وتأييد تلك الهيئة (ينبغي أن لا يغرب عن البال أن أياً من أعضاء مجلس الأمن لم يعارض مبادرة الأمين العام أو الوثيقة التي قدمها) . . . ألا يكون تقييم بيريز دو كويار ، الأنف الذكر ، صفعة في وجهنا ؟ ألا يعني ذلك أن دنكتاش قد قبل وثيقة الأمم المتحدة بينما رفضناها نحن ؟ ما الذي يمكن أن يحدث إذا تخلت الأمم المتحدة عنا تبعاً لذلك ؟

٧ ـ عشية لقاء القمة كان السيد باباندريو متفائلاً جداً ، وتحدث عن « تنازلات جوهرية » قدمها الأتراك ، فكيف فشلنا في عدم تقدير قيمة هذه التنازلات ؟ لماذا رفضنا اتفاقاً ما دمنا حصلنا على مثل هذه التنازلات الجوهرية ؟ هل سيمكننا يوماً ما العثور على فرصة أخرى لمثل هذه التنازلات من قبل تركيا ، البلد الذي يمتلىء تاريخه بالطغيان والعنف والذي يؤمن بأن القوة تصنع الحق ؟

٨ ـ في نيويورك تحدث خريستوفيدس عن « وثيقة وهمية » . وللصدفة فإنني أحتفظ بنسخة عن هذه الوثيقة « الوهميـة » التي قدمها الأمين العام ، مثلما تحتفظ أنت وإن كانت نسختي لا تحمل آخر التعديلات . على ذلك فالوثيقة موجودة بالفعل . فلماذا ، إذن ، تحاشى الناطق الرسمي باسم الحكومة قول الحقيقة ؟

٩ ـ إذا كنت أنت راغباً في مناقشة النقاط الأساسية في الوثيقة ، فلماذا قلت في ١٢ و١٣ ديسمبر / كانون الأول : « كل شيء جيد . . لقد حصلنا من جانبنا على أفضل الشروط الممكنة » ؟ كيف يمكن أن لا تقبل اليوم وثيقة هي نتاج للشروط التي كنت راضياً عنها بالأمس ؟ كيف يمكن أن توفق بين رفضك للوثيقة وبين آمال باباندريو الكبيرة وتفاؤلك الحذر ؟

١٠ ـ ألم تفتح الباب بأفعالك أثناء المحادثات عن قرب وبعدها ، أمام دنكتاش كي يخلق أمراً واقعاً جديداً ؟ ألم تفتح الطريق أمام الاعتراف بدولته بغض النظر عن لا مبرر ولا شرعية مثل هذا الاعتراف ؟ ألم تجعل مهمته أكثر سهولة ؟ ما من شك في أنك سوف تتحمل مسؤولية هذه الأمور مجتمعة .

السيد الرئيس ،

لا أنت ولا الـ ١٩ بالمائة من الشعب الذين يؤيدونك تشعرون بخطورة الاستئصال من الجذور والضغط السياسي . وبالتالي فإنك غير قادر على تحمل أعباء المسؤولية في هذه المسائل ، حتى لو شئت ذلك . قد تكون ، بتخليك عن ثلثي الشعب الذين اقترعوا لصالحك ورفضك الاستقالة ، تمكنت من الاحتفاظ بحقك الشرعي في البقاء على سدة الرئاسة رمزياً ، لكنك أثبتت أيضاً أنه لم يبق في لغة المبادىء السياسية والأخلاقية والأدبية ، أي احترام للقوانين الأخلاقية التي ترشد الحياة البشرية .

ليس من حقك أن تمارس ، في ما يتعلق بمستقبل قبرص ، حيلك المرفوضة التي مارستها على الأحزاب السياسية . وفي وقت ينتظر فيه الشعب بألم ويجاهد لكي يعلم ما يجري في هذه الممارسات الخرقاء غير القابلة للتفسير والمتعلقة بمستقبل أبنائه . . . لا يمكن السماح لك بأن تحكم في نيويورك مع حفنة من التكنوقراطيين الذين عزلهم الزعماء السياسيون ، على هذا البلد بالتقسيم النهائي .

ملحق (١٠)

لماذا الاستقلال؟

(نشر في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ عن مكتب الإعلام الرسمي في جمهورية قبرص الشمالية التركية) .

مقدمة

إن حق تقرير المصير حق أعطي لكل الشعوب بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وجميع الصكوك والوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان . والإعلان والقرار اللذان تتضمنهما الصفحات التالية يشرحان لماذا قرر الشعب القبرصي التركي بعد عشرين عاماً من الانتظار الدؤوب والحرمان ، من بين أمور كثيرة أخرى ، من كافة الحقوق التي يوفرها الانتماء لدولة، أن يمارس هذا الحق بإعلان قيام جمهورية قبرص الشمالية التركية في ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣ .

وكما هو مشروح في الإعلان الذي أقره مجلس النواب القبرصي التركي بالإجماع ، فإن الجمهورية الجديدة تتعهد بأن تظل وفية للمبادىء التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تمارس سياسة سلام وصداقة حيال دول العالم ، وأن تواصل السعي لتحقيق حل سلمي للمسألة القبرصية على أساس دولة فدرالية حقيقية بين الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني . لهذا فإن الإعلان عن قيام جمهورية قبرص الشمالية التركية هو يد سلام وصداقة ممدودة ليس فقط إلى القبارصة اليونانيين ، بل إلى كافة دول العالم المحبة للسلام .

مقاطع من الإعلان

ـ إننا بموجب هذه الوثيقة ، نعلن للعالم وللتاريخ عن إنشاء جمهورية قبرص الشمالية التركية كدولة مستقلة ناجزة .

ـ في هذا اليوم التاريخي نمد يدنا ، مرة أخرى ، بسلام وصداقة إلى الشعب القبرصي التركي .

ـ إن قدر شعبي الجزيرة هو التعايش جنباً إلى جنب .

ـ بإمكاننا ، ويتعين علينا ، التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم لكل خلافاتنا ، من خلال مفاوضات على قاعدة المساواة .

ـ إن إعلان الدولة الجديدة لن يعيق ، بل سيسهل إقامة دولة فدرالية حقيقية .

ـ إن الجمهورية الجديدة لن تتحد مع أية دولة أخرى .

ـ إن الجمهورية الجديدة ستظل ملتزمة بمعاهدات التأسيس والضمان والتحالف .

ـ إن الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، والمفاوضات ، ينبغي أن تستمر .

ـ في المسائل التي يمكن إيجاد حل لها على المدى القصير ، ينبغي اتخاذ إجراءات فورية تعبيراً عن حسن النية .

ـ إن الدولة الجديدة ستكون غير منحازة .

ـ لن تنضم إلى أي تكتل عسكري .

ـ لن تسمح بأن تكون أرضها مسرحاً لأي نشاط معادٍ لأية دولة .

ـ ستولي اهتماماً كبيراً بصون السلام ، والاستقرار ، وتوازن القوى في المنطقة .

إعلان الاستقلال

مقدمة :

تحتم التطورات التي حدثت في قبرص في السنوات العشرين الماضية والمرحلة الحرجة التي بلغتها هذه التطورات حالياً وضع بعض الحقائق بوضوح أمام الرأي العام العالمي .

ونحن نتوقع أن يقوم جميع من ينشدون الانتشار للسلم والغلبة لحقوق الإنسان الأساسية على هذه الأرض ، الذين يرفضون التمييز بين الناس على أساس العنصر أو المحتد الوطني أو اللغة أو المعتقد الديني ويناهضون الاستعمار والعنصرية ، أن يولوا هذه الحقائق التي لا تدحض نظراً جدياً بعيداً عن التحيز والتحامل .

تدمير القبارصة اليونانيين لدولة المشاركة

١ ـ كان إنشاء جمهورية قبرص كدولة مستقلة مبنياً على مشاركة بين الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني . ولكن هذه الجمهورية المشتركة ، التي تأسست من خلال اتفاق الطائفتين القوميتين ، تتعرض منذ عام ١٩٦٣ لتقويض وتدمير متعمدين من جانب الإدارة القبرصية اليونانية . لقد اغتصب القبارصة اليونانيون الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية لدولة المشاركة واستولوا على كل جهاز الخدمة المدنية فيها من أعلى وظائفه إلى أدناها ، جاعلين منها وقفاً خالصاً على طائفة واحدة من الطائفتين المؤسستين للدولة . وأنشئت قوات شرطة وقوات مسلحة تتألف من قبارصة يونانيين دون غيرهم واستخدمت هذه العناصر المسلحة ضد الشعب القبرصي التركي كأداة قهر واضطهاد .

لقد أمضى الشعب القبرصي التركي السنوات العشرين الماضية في حالة من المقاومة المشروعة والدفاع عن النفس في مواجهة ما تعرضت له حقوقه وحرياته الأساسية ومركزه السياسي ووجوده ذاته في قبرص من تهديدات وهجمات .

اغتصاب المجلس التشريعي

٢ ـ إن « مجلس النواب » في ما يسمى « جمهورية قبرص » التي ألغي طابعها المتسم بالمشاركة بين الطائفتين في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٣ بالقوة الغاشمة والعدوان المسلح ، لم يضم أي عنصر قبرصي تركي منذ عام ١٩٦٤ ، ذلك أن حق الاشتراك كناخب أو مرشح في الانتخابات لهذه الجمعية ظل طيلة السنوات العشرين الماضية احتكاراً بحكم الأمر الواقع للقبارصة اليونانيين . إن « مجلس نواب » لا يشترك في انتخابه غير القبارصة اليونانيين وحدهم ولا يمكن أن ينتخب

لعضويته غير قبارصة يونانيين فقط ، هو مجلس لا يمكن اعتباره في ظل أي ظرف من الظروف برلماناً لدولة مشاركة قائمة على وجود طائفتين قوميتين . ورغم أن الهيكل الدستوري لعام ١٩٦٠ أوكل الشؤون الدينية والمهام المشابهة الخاصة بكل من الطائفتين التركية المسلمة واليونانية الأرثوذكسية إلى مجلسين طائفيين مستقلين، فقد ألغى الجانب القبرصي اليوناني انفرادياً وبصورة غير دستورية المجلس الطائفي للقبارصة اليونانيين ونقل وظائفه إلى ما يسمى « مجلس النواب » . وحتى هذه الحقيقة وحدها كافية لأن تدلل على أن المجلس المذكور قد أصبح المجلس التشريعي للطائفة اليونانية الارثوذكسية وحدها .

إن هذه الجمعية ، التي لا يمكن أن ينتخب لها أي قبرصي تركي ولا يستطيع أي قبرصي تركي أن يشارك في انتخاباتها لا يمكن لها إطلاقاً أن تمثل الشعب القبرصي التركي . والجمعية الوحيدة التي تستطيع أن تمثل الإرادة الحرة للقبارصة الأتراك هي البرلمان الذي انتخب الشعب القبرصي التركي نفسه أعضاءه بانتخابات ديمقراطية .

وإن ما يسمى « مجلس نواب جمهورية قبرص » ، وقد أصبح محتكراً للقبارصة اليونانيين بالقوة والعنف المسلح ، لا يستطيع أن يمثل شعب الجزيرة كله ، وهذه حقيقة اعترفت بها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا منذ عام ١٩٦٤ . وبرغم هذه الحقيقة حاولت الزعامة القبرصية اليونانية مؤخراً ، في استخفاف كامل بكل مبدأ من مبادىء الإنصاف والعدل ، أن تخلق أيضاً أمراً واقعاً آخر إذ عمدت انفرادياً إلى جعل رئيس البرلمان القبرصي اليوناني يمثل قبرص في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، وحتى أن رئيس الجمعية القبرصية اليونانية لم يكلف نفسه عناء الرد على الدعوة التي وجهها إليه رئيس البرلمان القبرصي التركي والتي اقترح فيها أن يجتمع رئيسا الجمعيتين الوطنيتين للطائفتين لحل هذه المسألة .

اغتصاب السلطة التنفيذية

٣ ـ وكما حدث لبرلمان ما يسمى « جمهورية قبرص » حدث أيضاً للجهاز التنفيذي إذ أصبح هو الآخر محتكراً بحكم الواقع ، للقبارصة اليونانيين . فمنذ

عام ١٩٦٣ وزعيم الطائفة القبرصية التركية وهو مفوض بممارسة الصلاحيات التنفيذية ، بالاشتراك مع زعيم الطائفة القبرصية اليونانية ، يمنع بالقوة والوحشية وبالتخويف من ممارسة هذه الصلاحيات ، ومنذ ٢٠ عاماً والمقاعد المخصصة للقبارصة الأتراك في مجلس الوزراء يحتلها بوجه غير شرعي « وزراء » من القبارصة اليونانيين .

من الواضح ، بالطبع ، أن جهازاً تنفيذياً من هذا النوع لا يحق له العمل أو الكلام باسم الشعب القبرصي التركي .

وإن الرئيس الوحيد الذي يحق له الكلام باسم الشعب القبرصي التركي هو الرئيس الذي يفوض بذلك عن طريق انتخابات ديمقراطية يقوم بها الشعب القبرصي التركي نفسه ، والحكومة الوحيدة التي تستطيع أن تمثل الشعب القبرصي التركي هي الحكومة المسؤولة أمام البرلمان الذي انتخبه الشعب القبرصي التركي بإرادته الحرة .

اغتصاب السلطة القضائية

٤ ـ حاول القضاة القبارصة الأتراك أن يواصلوا أداء واجباتهم حتى بعد الهجمات المسلحة المدبرة التي شنت على الشعب القبرصي التركي في عام ١٩٦٣ ، على أن هؤلاء القضاة ما لبثوا أن أخرجوا من السلك القضائي أيضاً بالتهديدات المسلحة والقوة الوحشية . والآن لا يوجد قاض واحد من القبارصة الأتراك في أي جهاز من الأجهزة القضائية ، حيث قامت الإدارة القبرصية اليونانية بتأسيسها في تجاهل تام للاتفاقات وانتهاك للأحكام الدستورية .

وكما فعلت الزعامة القبرصية اليونانية في الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، كذلك فعلت في الهيئة القضائية المشتركة لدولة المشاركة إذ ألغتها أو جعلتها حكراً على القبارصة اليونانيين . وفي ظل هذه الظروف اضطر الشعب القبرصي التركي إلى إنشاء محاكم مستقلة خاصة به لتلبية حاجاته القضائية .

احتكار الخدمة المدنية

٥ ـ استولى القبارصة اليونانيون على جميع الوظائف العامة من وظيفة وكيل الوزارة حتى وظيفة الساعي ، علماً بأن هذه الوظائف في دولة المشاركة يجب أن تكون شراكة بين الطائفتين . ومن الواضح أن الشعب القبرصي التركي لا يستطيع أن ينظر إلى هذه الخدمة المدنية على أنها الإدارة العامة الشرعية له .

تمثيل انفرادي في الخارج

٦ ـ جميع ممثلي ما يسمى « جمهورية قبرص » في البلدان الأجنبية وفي المنظمات الدولية هم ، دون استثناء ، من الطائفة اليونانية . وليس ثمة دبلوماسي واحد ولا سكرتير واحد من الطائفة القبرصية التركية في كل السلك الخارجي للإدارة القبرصية اليونانية .

وهذا السلك الخارجي لا يحمي سوى مصالح القبارصة اليونانيين ويرى أن أولى واجباته خنق الطائفة القبرصية التركية سياسياً واقتصادياً . مثل هذا السلك الخارجي وأعضائه في الخارج ، الذين يتصرفون دائماً تصرفاً عدوانياً تجاه القبارصة الأتراك ، لا يمكن أن يقبلهم الشعب القبرصي التركي كممثلين له .

الشرطة والقوات المسلحة

٧ ـ كان هناك التزام ناشىء عن الاتفاقات التي أدت إلى إقامة دولة مشتركة ، بأن تتألف الشرطة والدرك والقوات المسلحة من أشخاص ينتمون إلى الطائفتين القوميتين على حد سواء . وكان من المتعين أن يكون قائد إحدى هذه القوى النظامية المسلحة من القبارصة الأتراك وأن ينتمي نواب قادة كل من هذه القوى النظامية المسلحة إلى غير الطائفة التي ينتمي إليها القادة .

ولم يكن يوجد في السنوات العشرين الماضية أي من القبارصة الأتراك بأي رتبة في الشرطة والقوات المسلحة التي استولت عليها تماماً الإدارة القبرصية اليونانية فهل يمكن للشعب القبرصي التركي النظر إلى هذه العناصر المسلحة التي قامت في الماضي بحصار القرى القبرصية التركية والأحياء التركية في المدن ، على أنها « قوات

الأمن» الخاصة به؟ وهل هناك أدنى إمكانية لأن يأتمن القبارصة الأتراك على حياتهم وأموالهم وشرفهم وكرامتهم تلك العناصر المسلحة التي قامت في الماضي بالتضامن مع إرهابيي منظمة «ايوكا» بإشعال النيران في القرى القبرصية التركية وذبح القبارصة الأتراك دون تمييز حتى دون استثناء النساء والأطفال والمسنين؟

الميزانية والخدمات العامة

٨ ـ لا ينفق قط ولو بنس واحد من ميزانية ما يسمى « جمهورية قبرص » على القبارصة الأتراك . وبالرغم من أن جميع المنشآت والمؤسسات العامة التي أقيمت بمساهمة القبارصة الأتراك هي ملكية مشتركة للطائفتين القوميتين على السواء ، فمن الطبيعي ألا تقدم أجهزة الدولة ، التي اغتصبها القبارصة اليونانيون ، إلى القبارصة الأتراك أياً من الخدمات العامة المطلوبة من الدولة .

وفي الماضي ، وبينما كانت الإدارة القبرصية اليونانية التي تزعم أنها « حكومة قبرص » تمد القرى القبرصية اليونانية بالكهرباء والماء فقد تركت عمداً حتى القرى القبرصية التركية المجاورة بدون كهرباء وماء . ولسنوات عديدة فرض حصار حقيقي على المناطق القبرصية التركية المحاطة بمناطق قبرصية يونانية مع حظر تزويدها حتى بأبسط اللوازم الأساسية مثل الأدوية والمواد الغذائية ومواد البناء وحتى مساعدة الهلال الأحمر . وواجهت القبارصة الأتراك الذين كانوا يدرسون بالخارج عقبات لدى عودتهم إلى وطنهم . وحتى قيد الأطفال حديثي الولادة خلقت أمامه العراقيل ، وفي الحقيقة فإن غالبية الأطفال من القبارصة الأتراك المولودين بعد عام ١٩٦٣ لم يجر قيدهم على الإطلاق . وعلى شاشة التلفزيون « الحكومي » كان يقال لأطفال المدارس الابتدائية القبارصة اليونانيين إن القبارصة الأتراك هم « أعداؤهم القوميون » . وخلاصة القول إن الإدارة القبرصية اليونانية ما برحت تنتهج سياسة لا هوادة فيها من التمييز ضد القبارصة الأتراك .

إن ما أرغم القبارصة الأتراك على إقامة إدارتهم الخاصة بهم ، وإعداد ميزانيتهم وتنظيم خدماتهم العامة هو بالتحديد هذا الموقف العدائي التمييزي من جانب الإدارة القبرصية اليونانية .

الحرب الاقتصادية ضد القبارصة الأتراك

٩ ـ إن السياسات والممارسات التمييزية السالفة الذكر قد فاقمت الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين . وتتصل هذه الفجوة الاقتصادية الواضحة بين الشريكين المؤسسين اتصالاً وثيقاً بسياسة السيطرة والاستغلال القبرصية اليونانية .

ويحاول القبارصة اليونانيون ، حتى في الوقت الحاضر ، فرض مقاطعة شاملة على القبارصة الأتراك وخلق كل ما يمكن تصوره من عقبات ليخنقوا بالوسائل الاقتصادية الشعب القبرصي التركي الذي لم يتمكنوا من إخضاعه بالعنف المسلح والإرهاب . وقد اتخذ هذا الموقف أبعاداً عدوانية ضد الحقوق والحريات الأساسية للشعب القبرصي التركي .

مخططات الانقضاض المسلح والإبادة

١٠ ـ حاولت الزعامة القبرصية اليونانية في الماضي أن تفرض بالقوة على القبارصة الأتراك اختياراً بين «الموت أو النفي» . ولكي يتسنى القضاء تماماً على الوجود التركي الإسلامي في الجزيرة أعدت مخططات عديدة للعدوان والقتل الجماعي جرى توثيقها والتحقق منها بشكل جيد مثل مخطط اكريتاس السيء السمعة ومخططات الابادة التي عهد بتنفيذها الى الحرس الوطني القبرصي اليوناني ضد الشعب القبرصي التركي ، ومخطط « اينوسيس ـ سامبسون » .

ومنذ عام ١٩٥٥ ، عندما شنت منظمة « ايوكا » الإرهابية لأول مرة حملتها من الإرهاب والعنف ، ومخططات التخويف والإبادة تنفذ في مناسبات كثيرة في مئات من القرى القبرصية التركية وفي الأحياء القبرصية التركية من المدن . وحتى في الوقت الحاضر ترفض الزعامة القبرصية اليونانية الاعتراف بحق الطائفة القبرصية التركية في العيش في أمن وحرية في منطقتها . وكلما مر يوم ازداد الأمر وضوحاً في أن الزعامة القبرصية اليونانية لا هدف لها سوى إجبار الشعب التركي في قبرص على العيش « كطائفة تابعة » لها مركز المواطنين من الدرجة الثانية ضمن دولة ستكون عملياً خاضعة للقبارصة اليونانيين .

المثلث القبرصي

إن قسماً من الزعماء القبارصة اليونانيين ومعهم الوحدويون الهللينيون في اليونان الذين يحركونهم لم يتخلوا عن وهم إضفاء الطابع الإغريقي التام على جزيرة قبرص ، حيث تعيش طائفتان قوميتان منفصلتان وحيث يجب تعايشهما في سلام .

ولا تزال الكنيسة الأرثوذوكسية اليونانية المتعصبة في قبرص ، التي لا تتكتم قطعياً عن هدفها الرامي إلى إضفاء الطابع الإغريقي على الجزيرة برمتها ، تواصل هيمنتها على الإدارة القبرصية اليونانية .

التمييز اللاإنساني

١١ ـ إن الحقائق المشار إليها أعلاه تثبت بجلاء أن ادعاء الإدارة القبرصية اليونانية بأنها تمثل أيضاً الشعب القبرصي التركي تتنافى ومبادىء الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، ومبادىء الأمم المتحدة والعقل والأخلاق . فالقيادة القبرصية اليونانية التي تريد إخضاع القبارصة الأتراك للسيطرة الأجنبية ، والتي جعلت جميع أجهزة الدولة حكراً على القبارصة اليونانيين ، قد أظهرت أبرز الأمثلة الصارخة على التمييز القائم على العرق والأصل القومي واللغة والدين .

لماذا لا ندين بأي ولاء للإدارة القبرصية اليونانية

١٢ ـ إن القيادة القبرصية اليونانية التي تنكر على الشعب القبرصي التركي الحق في الأمن والمساواة والحريات الأساسية ، والحق في المشاركة على نحو فعال في إدارة الدولة ، والحق في الحكم الذاتي والحق في تقرير المصير ، وحتى الحق في الوجود ، لا يسعها بعد الآن ادعاء أية صلة شرعية من أي نوع مع الشعب القبرصي التركي

ولا يسع الشعب التركي أن يدين بأي ولاء مهما كان لإدارة :

- تنفذ سياسة عرقية وتمييزية .
- تحاول اغتصاب جميع حقوق الشعب القبرصي التركي النابعة من التاريخ ، ومن الاتفاقيات الدولية ، ومن الإعلانات والاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان .
- فقدت كل شرعية لتجاهلها وانتهاكها كلياً للاتفاقيات الدولية والنظام الدستوري .

- جعلت كل أجهزة الدولة حكراً على القبارصة اليونانيين .
- أصبحت على سبيل الحصر إدارة القبارصة اليونانيين ، لا بسبب تكوينها فحسب ، بل وبسبب السياسات التي تواصل انتهاجها .
- تخدم مصالح التوسع الوحدوي الهلليني .
- تهدف بالذات إلى القضاء على الوجود القبرصي التركي في الجزيرة .

ديمقراطية كاملة التطبيق

١٣ - إن للشعب القبرصي التركي في هذه الأيام رئيساً منتخباً بطريقة ديمقراطية اختاره الشعب عن طريق الاقتراع المباشر ، ومجلساً نيابياً منتخباً بطريقة ديمقراطية يمثل الارادة الحرة للشعب القبرصي التركي ضمن نظام ديمقراطي قائم على تعدد الأحزاب ، وحكومة مسؤولة تجاه البرلمان ، وسلطة قضائية مستقلة مع محكمة عليا تراجع أيضاً دستورية جميع القوانين والتشريعات ، وإدارة عامة تشمل كل وظائف الدولة المعاصرة ، وقوات أمن لحفظ القانون والنظام ، وقوانين سنت عن طريق تصويت ممثلين منتخبين ، وضرائب تفرضها هذه القوانين ، ولها ميزانيتها الخاصة ومؤسساتها للضمان الاجتماعي .

شعب مصمم على العيش معاً في أمن وحرية

١٤ - إن الآلاف من القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون في جنوبي قبرص ، إنقاذاً لأنفسهم من الاضطهاد والطغيان ومن الخطر الدائم لاستئصالهم ، وبغية التمكن من العيش في أمن وحرية في مجتمعهم القومي ، قد انتقلوا خفية إلى الشمال عبر ممرات جبلية تاركين وراءهم متاعهم وممتلكاتهم ومعرضين حياتهم للخطر . وكنتيجة لاتفاق فيينا المؤرخ في ٢ أغسطس / آب ١٩٧٥ ، استقر الشعب القبرصي التركي برمته في شمال قبرص .

إن الشعب القبرصي التركي مصمم على العيش معاً ، وعلى حماية هويته القومية ، وحكم نفسه بطريقة ديمقراطية . وهو تواق إلى التوصل لحلول عادلة وسلمية لجميع القضايا ، عن طريق المفاوضات على أساس المساواة مع الشعب القبرصي اليوناني .

رفض الاستعمار اليوناني

١٥ ـ رغم أن قبرص لم تكن قط جزءاً من اليونان ، سواء جغرافياً أو تاريخياً ، فإن الزعامة القبرصية اليونانية ، وهي تقع تحت تأثير اليونان ، لم تتخل قط عن هدفها المتمثل في ضم قبرص إلى اليونان .

والشعب القبرصي التركي الذي يرفض منذ البدء جميع أشكال الاستعمار قد دافع دائماً عن استقلال قبرص ، بمقاومة اتحادها مع اليونان (إينوسيس) ، مضحياً في سبيل ذلك بالأرواح . ولولا هذه المقاومة الباسلة من جانب الشعب القبرصي التركي لكانت قبرص بأكملها ضمت منذ زمن بعيد إلى اليونان وانهار استقلال قبرص ووضع الشعب القبرصي التركي مرة أخرى تحت الحكم الاستعماري .

ولا يمكن أبداً للشعب القبرصي التركي ، وقد حرر نفسه من الحكم الاستعماري واشترك ، كشريك مؤسس ، في إنشاء دولة مكونة من طائفتين ثم طرد في مرحلة تالية من جميع هيئات تلك الدولة ، أن يقبل أن يعيش مرة أخرى بوصفه « طائفة محكومة » مقهورة في ظل إدارة يحتكرها تماماً القبارصة اليونانيون ، كما لا يمكن له أن يقبل أن يوضع تحت حكم دولة أجنبية نتيجة للاتحاد مع اليونان .

جهود القبارصة الأتراك في سبيل حل فدرالي ثنائي المناطق

١٦ ـ لقد جاهد الشعب القبرصي التركي أعواماً طويلة ليقيم من جديد نظاماً يستند إلى المشاركة المتساوية للشعبين في إطار حل فدرالي ثنائي المناطق .

واعتمد الشعب القبرصي التركي ، وقد واجهته الحاجة المستمرة إلى الحكم الذاتي ، وفي نفس الوقت الذي أسس فيه رسمياً دولته الخاصة به في سنة ١٩٧٥ ، اسم ووضعية « دولة فدرالية » ، لتمهيد السبيل أمام تأسيس اتحاد فدرالي .

وفي اتفاق القمة لسنة ١٩٧٧ ، الذي عقد بين زعيمي الطائفتين ، تم القبول بإنشاء اتحاد فدرالي ثنائي الطوائف والمناطق بوصفه هدفاً مشتركاً ، وهذا الهدف جرى التأكيد عليه لاحقاً في اتفاق القمة لسنة ١٩٧٩ ، وفي البيان الاستهلالي للأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٨٠ ، وفي وثيقة التقييم الصادرة عن الأمم المتحدة سنة ١٩٨١ .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تم القبول بإجراء مفاوضات مباشرة بين الطائفتين القوميتين على أساس المساواة ، وبرعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بوصفها الطريقة الصحيحة الوحيدة . وقد بذل الشعب القبرصي التركي وقيادته جهوداً مخلصة في هذا الاطار اعتقاداً منهما بأنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة ودائمة إلّا من خلال هذه العملية .

تقويض الزعامة القبرصية اليونانية لعملية التفاوض

١٧ ـ تعمل الزعامة القبرصية اليونانية باستمرار ، ولا سيما منذ قرابة نهاية العام ١٩٨١ ، وتحت التأثير السلبي لليونان ، بنية تخريب عملية التفاوض ، وتقويض إطار المفاوضات فضلاً عن ضعضعة نقاط الاتفاق الرئيسية التي استندت إليها المفاوضات . ولقد ضاعت هباء بسبب التصلب الأعمى جميع التحذيرات والنداءات التي وجهها الجانب القبرصي التركي من أجل المحافظة على نقاط الاتفاق الأساسية التي تحققت بشق النفس وبالغ الصبر ، ومن أجل عدم تعريض عملية التفاوض للخطر .

وعلى مر السنوات الثلاث الماضية ، وبينما كانت المحادثات مستمرة بين الطائفتين ، نشط الجانب القبرصي التركي في تقديم مساهمات بناءة في عملية التفاوض بغية إعطاء دفع للحل المتفق عليه على أساس فدرالي ثنائي المناطق . وقد راعى الجانب القبرصي التركي في موقفه التفاوضي الأساسي المعايير المتفق عليها في اتفاقي القمة لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ ، وكان موقفاً متسقاً مع النهج الوارد في البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة في العام ١٩٨٠ ، وفي وثيقة التقييم الصادرة عن الأمم المتحدة في العام ١٩٨١ . وقدم الجانب القبرصي التركي مقترحات شاملة بشأن جميع جوانب المشكلة ، واستطلع جميع الوسائل وسبل التناول البناءة من أجل تمهيد الطريق أمام التسوية ، وكان على استعداد لتقديم تضحيات كبيرة تحقيقاً لهذه الغاية .

على أن جميع المقترحات التي قدمها الجانب القبرصي التركي بدافع من حسن النية وجميع الخطوات التي اتخذها لتمهيد الطريق للتسوية بقيت دون أن يقابلها ما

يماثلها . ورغم التأكيد في مناسبات عديدة على أن الجانب القبرصي التركي مستعد لإجراء مفاوضات مجدية من أجل التحرك سريعاً نحو حل فدرالي ، فقد عمدت الزعامة القبرصية اليونانية بادىء الأمر إلى إبطاء عملية التفاوض وإحباطها ، وبعد ذلك انصرفت تماماً عن مائدة المفاوضات ، وفي نهاية المطاف حملت مسألة قبرص إلى المحافل الدولية حيث لم يكن أمام الشعب القبرصي التركي فرصة لإسماع صوته والدفاع عن حقوقه .

لقد أصبح من الواضح تماماً أن الزعامة القبرصية اليونانية لا تريد قبول الشعب القبرصي التركي كشريك مؤسس على أساس الندّية في إطار هيكل فدرالي .

إن الزعامة القبرصية اليونانية قد اتخذت موقفاً تطغى عليه السلبية ، ولا سيما في الأشهر الأخيرة ، وهو موقف لا يتسق مع فكرة إقامة دولة فدرالية وفكرة المشاركة في التأسيس ، ولا يراعي تجارب الماضي المريرة ، ولا يعترف بحق الشعب القبرصي التركي في أن يعيش آمناً وحراً في منطقة خاصة به ، بل إنه موقف يرمي إلى تقويض نقاط الاتفاق الأساسية التي تم التراضي عليها .

وفي ظل هذه الظروف ، أصبح الشعب القبرصي التركي يواجه ضرورة تقرير مصيره بنفسه .

حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير

١٨ ـ لقد سبق للبرلمان المنتخب بالارادة الحرة للشعب القبرصي التركي ، وهو الهيئة الشرعية الوحيدة القادرة على تمثيل هذا الشعب ، أن أعلن على العالم أن الشعب القبرصي التركي يملك حق تقرير المصير .

وحق الشعب القبرصي التركي في تقرير المصير نابع طبيعياً من الحقوق والحريات الأساسية التي يملكها البشر كافة . وهناك دول كثيرة كبيرة أو صغيرة ، تأسست من خلال ممارسة حق تقرير المصير .

وهذا الحق هو أحد المبادىء الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك فإن المادة ١ من « الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية »

والمادة ١ من « الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » تؤكدان حق الشعب القبرصي التركي غير قابل للتصرف في « تقرير المصير » .

وكما تقرر المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، « يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق » . وجميع الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان الأساسية تؤكد على أنه يتعين ممارسة هذه الحقوق دون أي نوع من التمييز يتعلق بالعرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي .

كذلك فإن مشاركة كل مواطن ، مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية ، في تصريف الشؤون العامة ، وحقه في الانتفاع ، على أساس المساواة ، بالخدمات العامة ، هما من الحقوق التي تحميها الوثائق الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان .

وكما ذكر من قبل فإن الشعب القبرصي التركي قد حرم من كل مشاركة في تصريف الشؤون العامة في ما يسمى « جمهورية قبرص » . وعلى مدى سنوات طويلة ضربت الزعامة القبرصية اليونانية أبعد الأمثلة عن الانسانية في التمييز القائم على الأصل القومي واللغة والعقيدة الدينية ، فقد حرم المواطنون القبارصة الأتراك في دولة المشاركة من جميع حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية ومن جميع الفرص الاقتصادية والخدمات العامة .

بل إن الأفراد الذين تعلم الإدارة القبرصية اليونانية أنهم ارتكبوا جرائم وفظائع ضد القبارصة الأتراك قد مضوا بلا عقاب ، وليس هناك موظف قبرصي يوناني واحد ممن اضطهدوا القبارصة الأتراك ومارسوا ضدهم أعمال التمييز قد حوكم في أي وقت على ما ارتكبه من جرائم .

إن الإدارة القبرصية اليونانية بحكم تكوينها ذاته وبما قامت به من أعمال ، وبتقويضها لدولة المشاركة ، وبمحاولتها حرمان القبارصة الأتراك من حقوقهم وحرياتهم ، وبانتهاجها سياسة تقوم على العداء نحوهم ، قد أفقدت نفسها أهلية أي ادعاء بأنها « الحكومة » الشرعية لقبرص كلها .

إن ممارسة حق تقرير المصير قد أصبحت مطلباً ملحاً للشعب القبرصي التركي .

ليس حقاً فقط ولكنه واجب أيضاً

١٩ - إن الشعب القبرصي التركي الذي حرم من حقوقه الأساسية على مدى سنوات طويلة قد ضحى بحياة الكثيرين من أبنائه حتى لا ينحني أمام الاستعباد والسيطرة .

وإنه لحق من حقوق الشعب القبرصي التركي غير القابلة للتصرف أن يحيا بحرية في أمن وسلام وسعادة في ظل حكومة نابعة من إرادته الحرة وفي أن يقرر مصيره بنفسه . وحين نعلن أننا قد قررنا أن نفعل ذلك فهذا ليس « حقاً » لنا فحسب ولكنه أيضاً « واجب » تجاه الأجيال المقبلة .

مبادىء خالدة وعالمية

٢٠ - لا أحد يستطيع أن يتوقع أن يتنكر الشعب القبرصي التركي للمبدأ القائل بأن :

« لكل شعب الحق في تقرير المصير . وبموجب هذا الحق يحدد بحرية وضعه السياسي ، ويتابع بحرية تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » .

ولا أحد يستطيع أن يمنع الشعب القبرصي التركي من إعلان الحقائق الأبدية التالية :

« خلق الناس جميعاً سواء ، وقد منحهم الخالق بعض الحقوق غير القابلة للتصرف ، ومن بينها حق الحياة والحرية والتماس السعادة . . . وتستمد الحكومات سلطاتها العادلة من رضا المحكومين » .

ويعتقد الشعب القبرصي التركي أنه يجب أن تكون في العالم :

« . . . علاقات سلمية ودية تقوم على احترام مبادىء المساواة في الحقوق وتقرير المصير لكل الشعوب ، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتقيد الجميع بها دونما تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين » .

وللشعب القبرصي التركي الحق في أن يعيش في حرية واستقلال مثل القبارصة اليونانيين .

تأكيد لحقيقة قائمة

٢١ ـ لقد باشر الشعب القبرصي التركي في الواقع هذا الحق منذ زمن طويل ، وأقام دولته الخاصة بكل أجهزتها . وكل ما يجري اليوم هو تأكيد وإعلان حقيقة قائمة وإعادة تسمية دولتنا .

نداء إلى الشعب القبرصي اليوناني من أجل السلم والصداقة

٢٢ ـ في هذا اليوم التاريخي نمد يدنا إلى الشعب القبرصي اليوناني مرة أخرى ، بروح السلم والصداقة :

حلول سلمية لجميع الخلافات

(أ) ـ إننا نؤمن بشكل راسخ بأن الشعبين المقدر لهما التعايش جنباً إلى جنب في الجزيرة يمكنهما ، ويجب عليهما ، إيجاد حلول سلمية عادلة ودائمة لجميع الخلافات بينهما عن طريق التفاوض على أساس المساواة .

الباب مفتوح للاتحاد الفدرالي

(ب) ـ إن إعلان جمهورية قبرص الشمالية التركية لن يعيق الشعبين المتساويين ولا إدارتيهما عن إنشاء مشاركة جديدة في إطار اتحاد فدرالي حقيقي ، بل على العكس ، فإن هذا الإعلان يمكن أن ييسر بذل الجهود في هذا الاتجاه بتلبية الشروط اللازمة لإنشاء الاتحاد الفدرالي . وقد عقدت جمهورية قبرص الشمالية التركية العزم على بذل كل جهد بناء في هذا الاتجاه ولن تتحد مع أية دولة أخرى .

مهمة المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة

(ج) ـ إن الجانب القبرصي التركي يرغب في أن تستمر مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تسوية سلمية وتوفيقية لجميع المسائل المعلقة بين الشعبين ويحث على متابعة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

تدابير عن حسن النية

(د) ـ إننا نهيب بالإدارة اليونانية أن تتخلى نهائياً عن وهمها المسمى « اينوسيس » الذي يستهدف إخضاع الشعب القبرصي التركي لدولة أجنبية ، وأن تتخلى عن الادعاء الكاذب بأنها تتكلم باسم قبرص بأكملها في الميدان الدولي ، وأن تعترف بالواقع وهو أنها لا تملك أي تفويض كان لتمثيل القبارصة الأتراك ، وأن تيسر القيام فوراً باتخاذ تدابير تعبر عن حسن النية بشأن المسائل التي يمكن تسويتها في المدى القصير بهدف تضييق الشقة بين الشعبين .

السياسة الأساسية

٢٣ ـ إننا نعتبر من واجبنا أن نذكر أن جمهورية قبرص الشمالية التركية التي نعلنها ، هي :

(أ) ـ ملتزمة ، وستظل ملتزمة بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

(ب)ـ لن تتخذ أية سياسة أخرى غير عدم الانحياز .

(ج)ـ ستقوم ، في علاقاتها مع الدولتين الكبيرتين ومع سائر البلدان ، بإعطاء أقصى الأهمية لضرورة صون السلم والاستقرار والحفاظ على توازن القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولن تنضم إلى أي تكتل عسكري .

(د) ـ ستسعى إلى إقامة علاقات ودية مع جميع البلدان وستظل عاقدة العزم على منع قيام نشاط في أراضيها معاد لأي بلد .

(هـ)ـ ستظل ملتزمة بمعاهدات التأسيس والضمان والتحالف .

(و) ـ ستبذل قصارى جهدها لإقامة أوثق الروابط والعلاقات الممكنة مع البلدان الإسلامية وبلدان عدم الانحياز وبلدان الكومنولث .

لقد صممنا ووطدنا العزم على الإبقاء على قبرص الشمالية كمنطقة مستقلة وغير منحازة يسودها الهدوء والاستقرار لخدمة قضية السلم في العالم وفي البحر المتوسط .

إعلان

٢٤ ـ إننا إذ نعبِّر عن الإرادة الشرعية غير القابلة للكبت للشعب القبرصي التركي ، في ضوء الحقائق والقناعات والضرورات المتقدمة الذكر ، نعلن بهذا أمام العالم والتاريخ تأسيس جمهورية قبرص الشمالية التركية بوصفها دولة مستقلة .

وفي هذا اليوم التاريخي نعرب من جديد عن امتناننا لشهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم حتى لا يرغم الشعب القبرصي التركي مرة أخرى وإلى الأبد على الخضوع للعبودية تحت نير السيطرة الأجنبية وكي يحيا في كرامة وحرية . فليتغمد الله شهداءنا برحمته .

قرار

إن جمعيتنا ،

- التي تمثل الإرادة الحرة للشعب القبرصي التركي ،
- والتي تؤمن بأن جميع البشر الذين يولدون أحراراً ومتساوين ينبغي أن يعيشوا في حرية ومساواة ،
- وإذ ترفض التمييز بين البشر على أساس العرق ، أو الأصل الوطني ، أو اللغة ، أو الدين ، أو لأي سبب آخر ، وإذ ترفض كذلك جميع أشكال الاستعمار والعنصرية والقهر والسيطرة ،
- وإذ تعرب عن الأمل في أن يسود السلم والاستقرار وأن تزدهر الحرية وحقوق الإنسان لا في قبرص وحدها ، بل في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، والعالم أجمع .
- وإذ تؤمن بأن لكل من الشعبين في قبرص الحق في أن يعيش وأن يحكم نفسه في إقليمه في سلم وأمن ، وأن لكل من الشعبين الحق في الحفاظ على هويته القومية .
- وإذ تتمسك بالرأي القائل بأن هذين الشعبين اللذين قدر لهما أن يتعايشا جنباً إلى

جنب في الجزيرة ، بإمكانهما بل يتعين عليهما إيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة لجميع الخلافات القائمة فيما بينهما ، عن طريق المفاوضات وعلى أساس المساواة .

- وإذ هي مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن إعلان قيام جمهورية قبرص الشمالية التركية لن يعرقل بل سوف ييسر إعادة نظام المشاركة بين الشعبين في إطار فدرالي وسوف ييسر كذلك تسوية المشاكل القائمة بينهما .

- وإذ يراودها أمل أكيد بأن المفاوضات ستجري على أساس المساواة وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بغية حسم جميع المسائل المعلقة بين الشعبين بطريقة سلمية وتوفيقية، وإذ هي مقتنعة بأن اجتماع القمة المقترح سيكون مفيداً في هذا الصدد .

- وإذ تعمل باسم الشعب القبرصي التركي .

- توافق على تأسيس جمهورية قبرص الشمالية التركية وعلى « إعلان الاستقلال » .

ملحق (١١)

مشروع دو كويار

في ما يلي ترجمة للنص الأصلي لمسودة الاتفاق التي عرضها الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دو كويار على الجانبين القبرصيين اليوناني والتركي في ٢٩ مارس / آذار ١٩٨٦ وقام الجانب اليوناني بتسريبها إلى الصحافة كعادته مع كل خطوة تهدف إلى تحقيق حل عادل ودائم للمسألة القبرصية .

وقد أدى الموقف القبرصي اليوناني إلى أن يلقى هذا المشروع المصير نفسه الذي لقيته من قبل كافة المشاريع التي لم تكن تنسجم تماماً مع تصور ومخططات الزعماء القبارصة اليونانيين .

« إن الطرفين المعنيين

معترفين برضائهما التام بأن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة التي أخذت بعين الاعتبار القرارات ذات العلاقة الصادرة عن الأمم المتحدة ، والتي انطلقت في آب / أغسطس ١٩٨٤ في فيينا ، واستمرت من خلال المحادثات التي جرت مع كلا الطرفين عن قرب ، وعلى مستوى رفيع ، ما بين أيلول / سبتمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، واللقاء رفيع المستوى الذي انعقد في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ في نيويورك . . . قد أسفرت عن خطوة مهمة باتجاه حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . . .

يوافقان على المسائل التالية التي ينبغي أن ينظر إليها على أنها كل لا يتجزأ :

أولاً :

١ ـ يؤكدان التزامهما مجدداً بالاتفاقات الرئيسية التي تمت بينهما في اللقاءين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

٢ ـ يعلنان تصميمهما على العمل ، في الموعد المشار إليه في البند الأول من الفقرة الخامسة الواردة أدناه من أجل إقامة جمهورية فدرالية ، مستقلة ، غير منحازة ، ثنائية الطوائف في ما يتعلق بالجانب الدستوري الفدرالي ، وثنائية المناطق في ما يتعلق بالجانب الخاص بالأراضي .

٣ ـ يعيدان تأكيد قبولهما بالشروط الدستورية التمهيدية التي تم الاتفاق عليها في محادثات الطائفتين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ وهي كالتالي :

أ ـ تكون لجمهورية قبرص الفدرالية شخصيتها الدولية ، وتمارس الحكومة الفدرالية سيادتها على كافة الأراضي ، كما تُمارس الحكومة الفدرالية تبعات الشخصية الدولية وفق الدستور الفدرالي . بإمكان الولايتين ، أو الدولتين المتحدتين فدرالياً ، أن تتصرفا في مجالات اختصاصهما بشكل يتوافق مع الدستور الفدرالي ، وبما لا يتعارض مع صلاحيات ومهام الحكومة الفدرالية كما هي محددة في الدستور الفدرالي .

ب ـ يشمل شعب الجمهورية الفدرالية الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية ، على أن تكون هناك مواطنية وحيدة تابعة لجمهورية قبرص الفدرالية ينظمها الدستور الفدرالي .

ج ـ تشمل أراضي الجمهورية الفدرالية الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً .

د ـ تكون اللغتان الرسميتان للجمهورية الفدرالية اليونانية والتركية ، وبالإمكان أيضاً استخدام اللغة الانجليزية.

هـ ـ يكون للجمهورية الفدرالية علم محايد ونشيد وطني يتم الاتفاق عليهما ، ويمكن لكل من الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً أن يكون لها علمها الخاص على أن يتم فيه استخدام عناصر موجودة في العلم الفدرالي ، وسوف يرفرف العلم الفدرالي على كافة المباني والمراكز الفدرالية بلا مشاركة من أي علم آخر .

و ـ تتقيد الحكومة الفدرالية بالعطلات وأيام الأعياد الخاصة بالجمهورية الفدرالية . كما تتقيد كل من الولايتين ، أو الدولتين المتحدتين فدرالياً ، بالعطلات وأيام الأعياد الفدرالية ، إضافة إلى ما تقرره كل منهما من أعياد خاصة بها .

ز ـ يعيد الطرفان التأكيد على كل النقاط الأخرى التي تم الاتفاق عليها خلال المحادثات التي جرت بين الطائفتين ، وفقاً لما نصت عليه النسخة المعدلة للاتفاقية المؤرخة في ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ ، والمتعلقة بالبنود العامة (الجزء الأول) والحقوق الأساسية والحريات (الجزء الثاني) إضافة إلى الجزءين الثالث والرابع .

ثانياً :

١ ـ تشمل السلطات والمهام التي تُناط بالحكومة الفدرالية للجمهورية الفدرالية ، ما يلي :

أ ـ الشؤون الخارجية .
ب ـ الشؤون المالية الفدرالية (بما فيها الموازنة الفدرالية ، الضرائب ، الرسوم الجمركية) .
ج ـ الشؤون النقدية والمصرفية .
د ـ الشؤون الاقتصادية الفدرالية (بما فيها التجارة والسياحة) .
هـ ـ البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .
و ـ النقل الدولي .
ز ـ الموارد الطبيعية (بما فيها مصادر المياه والبيئة) .
ح ـ الشؤون الصحية والبيطرية الفدرالية
ط ـ المقاييس والأوزان ، براءات التسجيل ، العلامات التجارية ، حقوق النشر والتأليف .
ي ـ القضاء الإداري .
ك ـ تعيين الموظفين الفدراليين .

ل ـ الدفاع (سيبحث أيضاً هذا الموضوع في ضوء ارتباطه بمعاهدتي الضمان والتحالف) ، والأمن (لكونه يتصل بالتبعات الفدرالية) .

٢ ـ يمكن ، باتفاق مشترك بين الجانبين ، إناطة سلطات ومهام إضافية بالحكومة الفدرالية . وتناط السلطات المتبقية ، وفقاً لذلك ، بالولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً . ويمكن تنفيذ القانون الفدرالي إما من خلال سلطات الحكومة الفدرالية أوبالتنسيق مابين السلطات المختصة في الحكومة الفدرالية والسلطات في الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً .

ثالثاً :

١ ـ تتكون الهيئة التشريعية للجمهورية الفدرالية من مجلسين : مجلس أدنى (برلمان ـ المترجم) يتمثل فيه القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك بنسبة ٧٠ ـ ٣٠ ، ومجلس أعلى (مجلس شيوخ ـ المترجم) تتمثل فيه الطائفتان بنسبة ٥٠ ـ ٥٠ ، ويتم إصدار القوانين الفدرالية مع الأخذ بعين الاعتبار مسائل الاختصاصات الفدرالية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية الواردة أعلاه . إن إقرار أي قانون يتعلق بالمسائل الرئيسية كتلك المتعلقة بعشرة من بين البنود الاثني عشر الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثانية الواردة أعلاه ، على سبيل المثال ، يقتضي الحصول على أغلبية منفصلة في كلا المجلسين . أما إقرار القوانين في المسائل الأخرى فيقتضي الحصول على أغلبية الأعضاء في كل مجلس على حدة .

٢ ـ يشتمل الدستور الفدرالي على تعيين الاحتياطات الدستورية الملائمة لحل المعضلات المستفحلة ، بما فيها اتخاذ تدابير خاصة لكسر الجمود وتسهيل العمل في المسائل الضرورية لاستمرار عمل الحكومة الفدرالية (على سبيل المثال : المسائل المتعلقة بالموازنة العامة) . وفي حالة وقوع مأزق تشريعي فإن القانون المقترح يمكن أن يطرح في المرحلة الأولى على لجنة مصالحة قانونية تتكون من ثلاثة قبارصة يونانيين وقبرصيين تركيين ويكون قرارها بأغلبية الأصوات ، على أن تتضمن الأغلبية صوتاً قبرصياً واحداً على الأقل من أي من

الطائفتين . وفي حال استمر المأزق فإن رئيس الجمهورية الفدرالية ونائب الرئيس يحدد كل منهما ، عند الطلب ، ووفق أسس خاصة شخصاً واحداً من المطلعين على الموضوع ، ويتولى الاثنان المختاران بمساعدة خبراء إذا اقتضت الضرورة ، بما في ذلك خبراء من خارج جمهورية قبرص الفدرالية ، إعطاء المشورة للسلطة التشريعية حول السبل التي من شأنها حل المأزق . كما يمكن طرح القضية في استفتاء على أبناء الطائفة التي اعترضت على مشروع القانون موضوع الخلاف . ويمكن عرض القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية على المحكمة الدستورية لتقرر ما إذا كانت هذه القوانين تنتهك الدستور أو تتضمن تمييزاً يضر بإحدى الطائفتين .

رابعاً :

١ ـ يكون للدولة الفدرالية نظام رئاسي للحكم ، ويكون الرئيس ونائب الرئيس رمزين لوحدة الدولة والمساواة في الوضع السياسي لكل من الطائفتين . إلى ذلك فإن السلطة التنفيذية ينبغي أن تمتلك الشروط العملية لحكومة فدرالية فعالة .

٢ ـ يكون الرئيس قبرصياً يونانياً ونائب الرئيس قبرصياً تركياً ، ويكون لكل منهما مجتمعين ، أو بشكل منفصل ، صلاحية الفيتو على أي قانون أو قرار صادر عن الهيئة التشريعية ومجلس الوزراء في مجالات يتم الاتفاق عليها . ومن المتفاهم عليه أن مدى هذه الصلاحية يتجاوز ما كان محدداً في دستور ١٩٦٠ . ويكون لكل من الرئيس ونائب الرئيس الحق مجتمعين ، أو بشكل منفصل ، بإعادة أي قانون أو قرار صادر عن الهيئة التشريعية ، أو أي قرار صادر عن مجلس الوزراء لإعادة النظر .

٣ ـ يتألف مجلس الوزراء من وزراء قبارصة يونانيين ووزراء قبارصة أتراك بمعدل ٧ إلى ٣ ، ويتولى قبرصي تركي إحدى الوزارات الرئيسية . ومن المفهوم أن الطرفين يوافقان على أن يناقشا مسألة أن يكون وزير الخارجية قبرصياً تركياً . ويتخذ مجلس الوزراء قراراته بالأغلبية المطلقة ، أي بالأغلبية العددية التي

ينبغي أن يكون من بينها وزير قبرصي تركي واحد على الأقل . ومن المفهوم أن الطرفين يوافقان على مناقشة أن مبدأ الاقتراع بالأغلبية ينطبق على كل المسائل ذات الأهمية الخاصة للطائفة القبرصية التركية ، وأن هذا المبدأ سيتم الاتفاق عليه .

٤ ـ يشتمل الدستور الفدرالي على تحديد الاحتياطات الدستورية الملائمة لحل المعضلات المستفحلة بما فيها اتخاذ تدابير خاصة لكسر الجمود وتسهيل العمل في المسائل المتعلقة بقرارات مجلس الوزراء بما في ذلك اتخاذ التدابير الخاصة لاستمرار عمل الحكومة الفدرالية . وفي حالة وقوع مأزق ، فإن كلاً من الرئيس ونائب الرئيس في الجمهورية الفدرالية يعين ، عند الطلب ، ووفق أسس خاصة ، شخصاً من المطلعين على الموضوع . ويتولى الاثنان المختاران ، بمساعدة خبراء إذا اقتضت الضرورة ، بما في ذلك خبراء من خارج جمهورية قبرص الفدرالية ، إعطاء المشورة لمجلس الوزراء حول السبل التي من شأنها حل المأزق . كما يمكن أيضاً طرح القضية في استفتاء على أبناء الطائفة التي اعترضت على مشروع القانون موضوع الخلاف . ويمكن عرض القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء على المحكمة الدستورية لتقرر ما إذا كانت هذه القرارات تنتهك الدستور أو تتضمن تمييزاً يضر بإحدى الطائفتين .

خامساً :

ـ تتشكل المحكمة الدستورية ، أثناء التئامها للنظر في الخلافات المتعلقة بتوزيع السلطات والمهام بين الحكومة الفدرالية والولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً وأي قضايا أخرى يمكن أن تعرض عليها من قبل الطرفين ، ووفقاً للدستور الفدرالي ، من قبرصي يوناني وقبرصي تركي وشخص غير قبرصي لا يحظى بحق التصويت .

سادساً :

ـ في ما يتعلق بحرية التنقل وحرية الإقامة وحق الملكية ، فإن فريق عمل سيناقش

ممارسة هذه الحقوق ، بما في ذلك وضع جداول زمنية وأنظمة تطبيقية واتفاقات محتملة خاصة بالتعويضات ، مع الأخذ بعين الاعتبار المبدأ رقم ٣ الوارد في اتفاقية١٩٧٧ (المقصود الخطوط الإرشادية التي تم الاتفاق عليها في قمة مكاريوس ـ دنكتاش ـ المترجم) .

سابعاً :

ـ يتم الاتفاق على التعديلات الخاصة بالأراضي ، إضافة إلى المناطق التي تمت الإشارة إليها في المقترحات القبرصية التركية التي قدمت في ٥ آب ١٩٨١ ، على أن تؤدي هذه التعديلات إلى أن تشمل الأراضي القبرصية التركية ، أو الدولة القبرصية التركية العضو في الاتحاد الفدرالي ٢٩ بالمئة أو ما يزيد من مساحة أراضي الجمهورية الفدرالية . ومن المفهوم أن الجانبين سيأخذان بعين الاعتبار ، لدى مناقشة التعديلات الخاصة بالأراضي ، الاتفاق الذي صدر عن قمة ١٩٧٧ بين الجانبين ، بما في ذلك « بعض الصعوبات العملية التي يمكن أن تواجه الطائفة القبرصية التركية » والمسائل المتعلقة بالتوطين . ويوافق كلا الجانبين على تعيين مناطق تكون لها صفة الوضع الخاص وتكون متجاورة بعضها لبعض ومناسبة للطرف الآخر بهدف تعزيز الثقة في ما بينهما . وتبقى هذه المناطق خاضعة للتشريعات المدنية لكل من الجانبين .

ثامناً :

١ ـ يتم الاتفاق على وضع جدول زمني لانسحاب القوات والعناصر العسكرية غير القبرصية ، فضلاً عن تحديد الضمانات المناسبة ، قبل إقامة حكومة فدرالية انتقالية . في هذه الأثناء يقوم الجانبان باتخاذ إجراءات لإزالة عوامل المواجهة العسكرية في ما بينهما مستخدمين وساطة ومساعدة قوات حفظ السلام الدولية .

٢ ـ يتعهد الطرفان بمناقشة هذه المسائل بحسن نية وبأن يأخذ كل منهما بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر في هذه المسائل .

تاسعاً :

- يتم إنشاء صندوق لتنمية الولاية أو الدولة القبرصية التركية العضو في الاتحاد ، بهدف تحقيق توازن اقتصادي بين الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً . كما يتم إنشاء صندوق لتسهيل إعادة توطين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك المهجّرين كنتيجة لتطبيق البند الأول من الفقرة السابعة وتساهم الحكومة الفدرالية في هذين الصندوقين ، كما تدعى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية للمساهمة فيهما .

عاشراً :

- توضع منطقة فاروشا والمناطق الست الأخرى المحددة في الخريطة القبرصية التركية المقدمة في ٥ آب ١٩٨١ تحت إدارة الأمم المتحدة لفترة انتقالية كجزء من المنطقة الفاصلة الواقعة تحت إدارة قوات حفظ السلام الدولية ، لتتم إعادة التوطين فيها اعتباراً من . . . .

أحد عشر :

- يوافق كلا الطرفين على عدم القيام بأي عملٍ من شأنه إلحاق الضرر بالمسار المحدد في هذه الاتفاقية ، سواء على الصعيد الدولي أو الخارجي .

ثاني عشر :

- تتم إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة مع حق العبور لكلا الجانبين ، وسوف تعد الأمم المتحدة الترتيبات لذلك اعتباراً من . . . .

ثالث عشر :

- يتم الاتفاق على آلية مناسبة لبحث الادعاءات بشأن عدم تنفيذ إجراءات بناء الثقة ، ويقدم الأمين العام للأمم المتحدة التوصيات المناسبة بهذا الخصوص لكلا الجانبين .

رابع عشر :

١ - يوافق الجانبان على تشكيل مجموعات عمل لوضع تفصيلات الاتفاقات حول

المسائل المشار إليها في هذه الاتفاقية التي تترابط عناصرها وتشكل كلاً متكاملاً . تعمل مجموعات العمل بناء على توجيهات تصدر عن اجتماعات مشتركة على مستوى رفيع تعقد بين الجانبين . وتعقد هذه الاجتماعات المشتركة كل ثلاثة أو أربعة أشهر ، على أساس جدول أعمال يعده الأمين العام للأمم المتحدة ، لمناقشة المسائل التي ما زالت بحاجة للتفاوض في ضوء هذه الاتفاقية ولمراجعة عمل مجموعات العمل وتقديم التوجيهات لها . وتتم الدعوة للاجتماعات المشتركة على مستوى رفيع ، من قبل الأمين العام بعد التحضير المناسب .

٢ - تتألف كل مجموعة عمل من مندوبين من كلا الجانبين وتكون برئاسة ممثل للأمين العام ، وتبدأ مجموعات العمل اجتماعاتها في مباني الأمم المتحدة في نيقوسيا بتاريخ . . . . وتعد كل مجموعة برنامج عمل وتقدمه للاجتماع المشترك على المستوى الرفيع للموافقة وللحصول على التوجيهات . وتعقد هذه الاجتماعات المشتركة في مباني الأمم المتحدة في نيقوسيا في . . . .

٣ - يقوم ممثل الأمين العام الذي يترأس كل مجموعة عمل بإعداد تقييم كل ثلاثة أشهر عن التقدم الذي حققته المجموعة ، ويعرض هذا التقييم على الاجتماع التالي المشترك على مستوى رفيع ، مرفقاً بوجهات نظر الأمين العام للأمم المتحدة .

خامس عشر :

- بعد أن تنجز مجموعات العمل عملها ، وبعد حصولها على موافقة كلا الطرفين ، يوافق الطرفان على أن يتم تشكيل حكومة فدرالية انتقالية لجمهورية قبرص الفدرالية بتاريخ . . . .

ساس عشر :

- يبقى الأمن العام للأمم المتحدة بتصرف كلا الجانبين للمساعدة في تطبيق هذه الاتفاقية وإذا اقتضت الحاجة ، لتفسير بنودها كذلك .

ملحق (١٢)

« لا مشروع » دو كويار

في ٢٥ يوليو / تموز ١٩٨٩ قدم بيريز دو كويار أمين عام الأمم المتحدة إلى الجانبين القبرصيين ، اليوناني والتركي ، « مجموعة متناسقة من الأفكار » وصفها بنفسه بأنها « مادة للتفكير » مشيراً إلى أنها « غير ملزمة » . وقد أثارت هذه « المجموعة » في حينه كثيراً من الانتقادات والتكهنات وتسببت في انقطاع المفاوضات التي كانت قائمة بين الرئيسين فاسيليو ودنكتاش . في ما يلي النص الكامل لهذا الـ « لا مشروع » .

الأهداف الشاملة :

إن الاتفاق الشامل الذي سيكون موضوعاً للتفاوض ، ككل لا يتجزأ ، بين زعماء الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، على أن توافق عليه الطائفتان في استفتاءين منفصلين ، سينشىء جمهورية فدرالية ثنائية الطوائف في ما يتعلق بالجوانب الدستورية ، وثنائية المناطق في ما يتعلق بالجوانب الخاصة بالأراضي . إن الاتفاق الشامل سيستند إلى الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في اللقاءين رفيعي المستوى عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، والمبادىء المرشدة المدرجة أدناه ، وسيتولى :

- صون الاستقلال ، وسلامة الأراضي ، والوحدة ، وثنائية الطوائف ، وثنائية المناطق ، والأمن ، وعدم الانحياز ، لجمهورية قبرص الفدرالية .

- صون هوية كل طائفة وسلامة أراضيها وأمنها .

- صون الحقوق الإنسانية بما فيها الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مبادىء مرشدة:

ـ الفدرالية:

ستتكون الجمهورية الفدرالية من دولتين متحدتين فدرالياً متساويتين سياسياً.

ستكون لكل من الدولتين المتحدتين فدرالياً صلاحيات ومهام متشابهة.

ستتولى كل دولة متحدة فدرالياً شؤون الأمن والقضاء على أراضيها.

ـ الوحدة:

ستكون الجمهورية الفدرالية إقليماً واحداً مؤلفاً من دولتين متحدتين فدرالياً. وستكون لها شخصية دولية وسيادة موحدة.

ستكون للجمهورية الفدرالية مواطنية واحدة وسيكون كل المواطنين متساوين أمام القانون.

سيحظر حظراً تاماً توحيد الجمهورية الفدرالية كلياً أو جزئياً مع دولة أخرى، أو الانفصال، وستكون مثل هذه المحاولات إثماً جرمياً فدرالياً يعاقب عليه القانون.

سيكون هيكل وتنظيمات الحكومة الفدرالية بطريقة تكفل قيامها بمهامها بفعالية وانسجام.

ثنائية الطوائف:

ستنشأ الجمهورية الفدرالية بواسطة الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية. الدستور الفدرالي سيوضع قيد التنفيذ بعد موافقة الطائفتين عليه من خلال استفتاءين منفصلين، ولا يمكن تعديله إلا بموافقة مشابهة من الطائفتين.

ستكون الهيكلية والأنظمة الفدرالية بطريقة تؤمن إسهام الطائفتين بشكل فعال في كل هيئات الحكومة الفدرالية.

ثنائية المناطق:

كل دولة متحدة فدرالياً ستدار من قبل طائفة واحدة. أفراد هذه الطائفة ستكون لهم أغلبية واضحة في عدد السكان وملكية الأراضي في الدولة المتحدة فدرالياً.

الحكومة الفدرالية لا تستطيع تجاوز صلاحيات ومهام الدولتين المتحدتين فدرالياً .

جوانب دستورية للاتحاد الفدرالي

أ - الصلاحيات والمهام التي ستوكل إلى الحكومة الفدرالية

الحكومة الفدرالية ستكون لها الصلاحيات المفصلة أدناه . كل المسائل التي لا تخضع لقوانين الحكومة الفدرالية ستخضع لقوانين الدولتين المتحدتين فدرالياً اللتين يمكنهما أن تقررا معاً إعطاء الحكومة الفدرالية صلاحيات ومهام إضافية . كل دولة متحدة فدرالياً ستقرر التنظيمات الحكومية الخاصة بها .

الحكومة الفدرالية ستتمتع بالصلاحيات والمهام التالية:

- الشؤون الخارجية (يمكن للدولتين المتحدتين فدرالياً عقد اتفاقات مع حكومات أجنبية ، في المجالات الداخلة في اختصاصهما ، بطريقة لا تتعارض مع الدستور الفدرالي وسياسات الحكومة الفدرالية) .
- الشؤون النقدية والمصرف المركزي .
- التجارة الخارجية والرسوم الجمركية.
- الموازنة الفدرالية والضرائب الفدرالية .
- شؤون الهجرة والجنسية .
- الدفاع الوطني .
- القضاء الفدرالي والشرطة الفدرالية .
- المرافىء والمطارات الدولية .
- البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .
- براءات التسجيل والعلامات التجارية .
- تعيين الموظفين الفدراليين وموظفي الخدمة المدنية .
- إنشاء جامعة قبرصية .
- وضع معايير للصحة العامة ، البيئة ، استخدام وصيانة الموارد الطبيعية ، الأوزان والمقاييس والنقل .

ب ـ بنية وتكوين وعمل الحكومة الفدرالية

١ ـ الهيئة التشريعية :

ستتكون الهيئة التشريعية من مجلس أدنى (برلمان ـ المترجم) ومجلس أعلى (شيوخ ـ المترجم) . لا يمكن أن يكون رئيسا المجلسين الأدنى والأعلى من نفس الطائفة .

كل القوانين ينبغي أن تحصل على موافقة المجلسين معاً .

سيتمثل القبارصة اليونانيون في المجلس الأدنى بنسبة ٧٠ بالمائة ويتمثل القبارصة الأتراك بنسبة ٣٠ بالمائة .

ستتمثل الدولتان المتحدتان فدرالياً مناصفة في المجلس الأعلى .

كل القوانين سيتم إقرارها بالأغلبية في كل مجلس. أغلبيتان منفصلتان قبرصية يونانية وقبرصية تركية ستكونان مطلوبتين لاكتمال النصاب في كل مجلس . يمكن لأغلبية قبرصية يونانية أو أغلبية قبرصية تركية أن تقرر ، في مسائل تعتبرها ذات أهمية حيوية لطائفتها . إن إقرار قانون ما في المجلس الأدنى سيقتضي أغلبيتين منفصلتين من ممثلي كلا الطائفتين. ومن المسلم به أن هذا الحق سيمارس بطريقة معقولة .

سيتم استنباط إجراءات لمساعدة المجلسين ، إذا فشلا في إقرار مشروع قانون بشكل يناسب الطرفين ، على اتخاذ إجراءات توافقية مع تأمين استمرار عمل الحكومة الفدرالية .

٢ ـ الهيئة التنفيذية :

ستتكون الهيئة التنفيذية من رئيس ونائب رئيس .

لا يمكن للرئيس ونائب الرئيس أن يكونا من طائفة واحدة . سينتخب الرئيس باقتراع عام ، وينتخب نائب الرئيس باقتراع منفصل .

سيُعين الرئيس ونائب الرئيس معاً مجلس الوزراء المؤلف من قبارصة يونانيين وقبارصة أتراك وفق قاعدة ٧ ـ ٣ . إحدى الوزارات الثلاث التالية : الشؤون الخارجية ، المالية ، الدفاع . . ستعهد إلى وزير قبرصي تركي . هذه المناصب الثلاثة ستعهد مداورة إلى وزراء من الطائفتين . في الولاية الأولى لأول رئيس لن يكون وزير الخارجية من نفس طائفة الرئيس .

سيناقش الرئيس ونائب الرئيس جدول أعمال مجلس الوزراء ، ويمكن لكل منهما أن يضيف موضوعات إلى الجدول . القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية ، الدفاع ، الأمن ، الموازنة ، الضرائب ، الهجرة والجنسية ، ستكون بالأغلبية المطلقة . أما إدارة وتطبيق السياسة الخارجية فسيكونان موضوعاً لاتفاق خاص .

سيكون للرئيس ونائب الرئيس ، معاً أو بشكل منفصل ، حق الفيتو على أي قانون يصدر عن الهيئة التشريعية ومجلس الوزراء في ما يتعلق بشؤون الخارجية ، الدفاع ، الأمن ، الموازنة ، الضرائب ، الهجرة والجنسية . سيكون للرئيس ونائب الرئيس ، معاً أو بشكل منفصل ، الحق في إعادة أي قانون أو قرار صادر عن الهيئة التشريعية ، أو أي قرار صادر عن مجلس الوزراء لإعادة النظر فيه .

٣ ـ السلطة القضائية :

ستتكون السلطة القضائية من محكمة عليا مؤلفة من عدد متساوٍ من القضاة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، يعيِّنهم الرئيس ونائب الرئيس معاً ، بموافقة المجلس الأعلى . ستكون المحكمة العليا أعلى محكمة في الدولة الفدرالية وستكون المرجع الأخير للقرار في دستورية الإجراءات التي تتخذها الحكومة الحكومة الفدرالية وحكومتا الدولتين المتحدتين فدرالياً . سيتم إنشاء محاكم فدرالية أدنى منزلة في كل دولة متحدة فدرالياً . كل دولة متحدة فدرالياً ستكون لها سلطتها القضائية الخاصة بها للنظر في القضايا التي لا تدخل في اختصاص السلطة القضائية الفدرالية .

ج ـ الحريات الثلاث

سيتم الاعتراف بحرية التنقل والإقامة وحق الملكية في الدستور الفدرالي . سيراعى في تطبيق هذه الحقوق الاتفاق الصادر عن اللقاء رفيع المستوى في عام ١٩٧٧ والمبادىء المرشدة الواردة أعلاه . ستنظم الدولتان المتحدتان فدرالياً هذه الحقوق بطريقة يتم الاتفاق عليها وتكون منسجمة مع الدستور الفدرالي . الأشخاص المعروفون بأنهم كانوا متورطين جدياً في ارتكاب أعمال عنف ضد أفراد

من الطائفة الأخرى ، يمكن ، إذا كانوا عرضة للملاحقة القضائية ، منعهم من الذهاب إلى الدولة المتحدة فدرالياً الخاضعة لإدارة الطائفة الأخرى . الترتيبات المدرجة أدناه بخصوص تطبيق هذه الحقوق ، كفيلة بإيجاد حل مرضٍ لمسألة النازحين .

ستتم ممارسة حرية الانتقال من دون أية عراقيل ما أن تنشأ الجمهورية الفدرالية ، على أن لا تخضع تلك الحرية سوى للمهام العادية غير التمييزية المناطة بالشرطة . هذا الأمر سيشمل حق الحصول على عمل في كل أنحاء الجزيرة .

سيتم تطبيق حق الإقامة والملكية مع الأخذ بعين الاعتبار السقف الذي ينبغي الاتفاق عليه بشأن عدد الأشخاص من كل طائفة الذين يمكن أن يقيموا في المنطقة الخاضعة لإدارة الطائفة الأخرى ، ومقدار الملكية التي يمكن لأفراد من إحدى الطائفتين أن يحصلوا عليها في الدولة المتحدة فدرالياً التي تخضع لإدارة الطائفة الأخرى . سيعطى النازحون ، في المقام الأول ، الفرصة لممارسة هذه الحقوق طبقاً للترتيبات المتفق عليها بهذا الخصوص . يمكن لآخرين أن يفعلوا ذلك بعد إتمام الترتيبات الخاصة بالنازحين .

سيقوم الرئيس ونائب الرئيس معاً بإعادة النظر ، على فترات متفق بشأنها ، في السقف المذكور أعلاه .

الأمن :

إن أمن الجمهورية الفدرالية والطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية سيكون مصاناً .

إن نزع سلاح جمهورية قبرص الفدرالية سيظل مطلباً .

مع بدء الترتيبات الانتقالية سيتم تحقيق توازن عددي في القوات والأعتدة اليونانية والقبرصية اليونانية من جهة والقوات والأعتدة التركية والقبرصية التركية من جهة أخرى .

إن الاتفاق الشامل سيتضمن جدولاً زمنياً لمزيد من تخفيض القوات القبرصية اليونانية والقبرصية التركية إلى مستوى يتم الاتفاق عليه ، وانسحاب كافة القوات

غير القبرصية التي لم تنص عليها معاهدة التحالف . هذا الجدول الزمني سيطبق بالكامل قبل إنشاء الجمهورية الفدرالية .

ما دامت الوحدات اليونانية والتركية التي نصت عليها معاهدة التحالف ، متمركزة في قبرص ، فإن الجمهورية الفدرالية ستحتفظ بقوة فدرالية مكونة من وحدتين قبرصية يونانية وقبرصية تركية بنفس الحجم، تحت إدارة القيادة العليا المشتركة المكوّنة من الرئيس ونائب الرئيس.

سيطلب الطرفان المعنيان من مجلس الأمن الدولي النظر في دور قوات حفظ السلام الدولية مستقبلاً ، بما في ذلك الإشراف على تخفيض القوات القبرصية اليونانية والقبرصية التركية إلى مستوى متفق عليه ، إضافة إلى انسحاب القوات غير القبرصية خلال الجدول الزمني المتفق عليه ، والتزام كل المعنيين بالجوانب الخاصة بذلك في الاتفاق .

سيكون لكل دولة متحدة فدرالياً وللجمهورية الفدرالية قوة شرطة . كل النشاطات شبه العسكرية واقتناء الأسلحة غير تلك المرخص بها للصيد ، ستكون مخالفة للقانون في كافة أنحاء الجمهورية الفدرالية ، وأي خرق لذلك سيكون إثماً فدرالياً . سيحظر استيراد وعبور الأسلحة والعتاد العسكري غير تلك المسموح بها في حينه من قبل الحكومة الفدرالية .

الأمور المتعلقة بالبنية الديموغرافية للجمهورية الفدرالية سيتم أخذها بعين الاعتبار في إطار التحضير للحل الشامل.

الضمان :

معاهدتا الضمان والتحالف لعام ١٩٦٠ سيتم تحديثهما .

ستكفل معاهدة الضمان وحدة واستقلال جمهورية قبرص الفدرالية ضد أية وحدة ، كلياً أو جزئياً ، مع أي بلد آخر ، وضد الانفصال ، وأي تغيير في الدستور الفدرالي لم توافق عليه الطائفتان .

أية ممارسة لمعاهدة الضمان ينبغي أن تكون منسجمة مع أهداف ومبادىء ميثاق

الأمم المتحدة ، وينبغي أن لا تضر بحقوق الإنسان التي يتمتع بها مواطنو جمهورية قبرص الفدرالية .

في وقت مناسب خلال عملية الإعداد للاتفاق الشامل ، ستطلب الأطراف الموقعة على معاهدتي الضمان والتحالف ، من أمين عام الأمم المتحدة الدعوة إلى اجتماع يكون برئاسته وبمشاركة ممثلين عن الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، واليونان ، وتركيا ، وبريطانيا . ستقوم هذه الأطراف ، كجزء من الاتفاق الشامل ، بتحديث معاهدة الضمان وكذلك معاهدة التحالف التي ستقضي بتمركز وحدات يونانية وتركية ، بحجم معقول ومتساوي ، في الجمهورية الفدرالية . في تحديث معاهدة الضمان ستأخذ الأطراف بعين الاعتبار ارتباط الموضوع بالمادة ٥٢ في ميثاق الأمم المتحدة وحسنات ربط هذه المعاهدة بها. ستطالب الأطراف الموقعة على المعاهدتين الأمين العام بالدعوة مجدداً إلى الاجتماع دورياً لإعادة النظر في المعاهدتين، بما في ذلك تمركز وحدات يونانية وتركية في قبرص. في الاجتماعات المنعقدة من جديد ستتمثل قبرص بالرئيس ونائب الرئيس.

تعديلات الأراضي :

ستكون التعديلات في الأراضي متوافقة مع الاتفاق الصادر عن اللقاء رفيع المستوى عام ١٩٧٧ وستؤخذ في الحسبان نقاط عمل لقاء فيينا عام ١٩٨٤ .

التعديلات التي سيتم التقرير بشأنها ستتيح لعدد كبير من القبارصة اليونانيين النازحين العودة تحت الإدارة القبرصية اليونانية . الترتيبات لعودة القبارصة اليونانيين النازحين إلى هذه المنطقة ، ستأخذ في الحسبان بشكل مرضٍ إعادة إسكان ومساعدة القبارصة الأتراك النازحين الذين يقيمون هناك . المنطقة التي ستنقل إلى الإدارة القبرصية اليونانية ستوضع تحت إدارة الأمم المتحدة خلال الترتيبات الانتقالية .

من المسلم به أنه سيكون هناك ارتباط بين حجم الأراضي التي ستعود إلى الإدارة القبرصية اليونانية وعدد القبارصة اليونانيين النازحين الذين يستطيعون

العودة إلى تلك المنطقة ، من جهة ، والسقف الخاص بعدد القبارصة اليونانيين الذين يمكن أن يقيموا في الدولة المتحدة فدرالياً الخاضعة للإدارة القبرصية التركية من جهة أخرى .

النازحون :

إن حقوق النازحين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، معترف بها . وهذه الحقوق ستطبق وفق الترتيبات المدرجة أدناه .

في حل مسألة النازحين ، ستعطى الأولوية لأولئك العائدين إلى المنطقة التي ستصبح تحت الإدارة القبرصية اليونانية ، ولمساعدة وإعادة إسكان القبارصة الأتراك النازحين المقيمين هناك ، بشكل مرضٍ .

العائلات القبرصية اليونانية والقبرصية التركية التي كانت تقيم عام ١٩٧٤ في دولة متحدة فدرالياً ستصبح خاضعة لإدارة الطائفة الأخرى ، ستعطى فرصة لتقرر ، خلال مهلة زمنية محددة ، ما إذا كانت ترغب في العودة . أما أولئك الذين سيقررون عدم العودة فسينالون تعويضات عادلة عن ممتلكاتهم .

إعادة توطين العائدين إلى المنطقة التي ستصبح خاضعة للإدارة القبرصية اليونانية ، ستكون قد أنجزت تماماً قبل تطبيق الترتيبات الخاصة بأولئك الذين يقررون العودة إلى مناطق أخرى . هذه الترتيبات ستراعي الأحكام المتعلقة بالحريات الثلاث ، وستأخذ في الحسبان المصاعب العملية كوضع الأشخاص الذين يعيشون حالياً في الممتلكات المعنية . أما إذا كان القاطنون حالياً هم من النازحين، فإن الأولوية ستعطى لتحقيق مصالحهم . الأشخاص المعروفون بأنهم كانوا متورطين جدياً في أعمال عنف ضد أفراد من الطائفة الأخرى يمكن ، إذا كانوا عرضة للملاحقة القضائية ، منعهم من العودة إلى الدولة المتحدة فدرالياً الخاضعة لإدارة الطائفة الأخرى . القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك الذين لم يكونوا يقيمون في ممتلكاتهم الواقعة في الدولة المتحدة فدرالياً الخاضعة لإدارة الطائفة الأخرى، سيعوَّضون بشكل عادل عن ممتلكاتهم .

في حل مسألة الممتلكات الواقعة في الدولة المتحدة فدرالياً الخاضعة لإدارة

الطائفة الأخرى ، سيتم إيلاء اهتمام خاص بخيار التأجير لامد طويل .

سيتم ، كجزء من الترتيبات الانتقالية ، إنشاء لجنة ثلاثية تضم عدداً متساوياً من ممثلي الطائفتين إضافة إلى الأمين العام ، لتحضير المعايير والإجراءات الخاصة بالتعاطي مع هذه المسائل ، بما فيها التعويض والتأجير لأمد طويل . هذه الترتيبات ستطبقها الحكومة الفدرالية من خلال هيئة ثنائية الطوائف . ستنشيء الحكومة الفدرالية صندوقاً خاصاً لتسهيل حل مسألة النازحين . الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ستدعى للمساهمة في هذا الصندوق .

التنمية الاقتصادية :

سيكون لجمهورية قبرص الفدرالية هدف عاجل هو تنمية اقتصاد متوازن تستفيد منه ، على قدم المساواة ، كلا الدولتين المتحدتين فدرالياً . كخطوة أولى في هذا الاتجاه سيتم وضع برنامج عمل واسع لتصحيح اللاتوازن الاقتصادي القائم حالياً بين الطائفتين ، من خلال إجراءات خاصة لتعزيز النمو في الدولة المتحدة فدرالياً التي ستخضع لإدارة الطائفة القبرصية التركية . ستقيم الحكومة الفدرالية صندوقاً خاصاً لهذا الغرض وتدعى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية للمساهمة فيه .

إجراءات خاصة سيتم اتخاذها لتجنب آثار جانبية اقتصادية غير مرغوبة ناجمة عن إنشاء الجمهورية الفدرالية ، كنتيجة ، على سبيل المثال ، لاعتماد عملة موحدة وإنشاء مراكز جمركية موحدة . هذه الإجراءات ستكون منسجمة مع الاتحاد الجمركي القائم حالياً مع المجموعة الأوروبية ومطلب العضوية الكاملة في السوق الأوروبية .

كجزء من الترتيبات الانتقالية ، سيتم إنشاء لجنة خبراء من كلا الطائفتين ، لإعداد البرامج الخاصة والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه . اللجنة ستبحث أيضاً الخطوات المناسبة التي يمكن اتخاذها لتشجيع العضوية الكاملة لجمهورية قبرص الفدرالية في السوق الأوروبية . سيطالب برنامج التنمية في الأمم المتحدة بتوفير الدعم المناسب لهذه اللجنة .

ملحق (١٣)

وثائق نيويورك ١٩٨٩

في ١١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٩ وأثناء اجتماعه في نيويورك بالأمين العام للأمم المتحدة بيريز دو كويار ، قدم الرئيس رؤوف دنكتاش ، رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية ثلاث وثائق تتضمن الخطوط الرئيسية العامة لحل شامل في قبرص ، على أن ينقل الأمين العام هذه الوثائق إلى الرئيس القبرصي اليوناني جورج فاسيليو كي يبدي موقفه من تلك الخطوط ـ الثوابت .

وقد ظل محتوى هذه الوثائق سراً حتى لا يؤثر ذلك على مجرى المفاوضات بالواسطة التي قام بها دو كويار لاستئناف المفاوضات على مستوى القمة بين رئيسي الطائفتين بعدما وصلت المرحلة الماضية من هذه اللقاءات إلى طريق مسدود بسبب تعنّت القبارصة اليونانيين .

وفي منتصف ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٩ تم نشر مضمون هذه الوثائق بعدما اتخذ الجانب اليوناني موقفاً سلبياً منها .

في ما يلي ترجمة حرفية لتلك الوثائق :

مذكرة توضيحية

١ ـ إن الجانب القبرصي التركي سبق له أن أبدى موقفه بشكل مفصل حيال الحالة الراهنة للأمور ، في الرسالتين اللتين وجههما إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١١ و ٢٥ آب / أغسطس ١٩٨٩ ، متناولاً كلا السببين الإجرائي والجوهري اللذين أديا إلى حالة الجمود الراهنة في عملية التفاوض .

٢ ـ من المفيد والضروري الآن دراسة عملية التفاوض والظروف السياسية التي

يرتبط بها استمرار هذه العملية ، مع إيلاء عناية خاصة بالعلاقات بين الجانبين .

٣ ـ إن من الصعب على أية عملية تفاوض تعزل نفسها عن الواقع السياسي ، أن تكون مجدية وذات مغزى . فالمحادثات في قبرص لا تهدف إلى التوصل إلى نتائج مجردة ، بل على العكس فإن ما سينجم عن هذه المحادثات ، في حال نجاحها ، من اتفاقية سلام وترتيبات أساسية لإقامة دولة فدرالية ، ستكون له نتائج عملية ذات أهمية بالغة .

٤ ـ ثمة ، لذلك ، أسباب صالحة لإيلاء اهتمام شديد للربط المباشر القائم بين عملية التفاوض والظروف السياسية التي تتغذى منها هذه المحادثات . فإذا استؤنفت المحادثات من ضمن فراغ مفترض لا يأخذ بعين الاعتبار سواء تجارب الماضي أو حقائق الحاضر . . فسيكون من المستحيل التوصل إلى حل حقيقي . وفي ظروف كهذه ستفقد المحادثات مصداقيتها وستؤدي التفسخات الناجمة عن التناقضات بين المواقف الراهنة للطرفين حيال بعضهما وبين المحادثات التي تجري في عالم من الادعاء ، إلى الحكم على هذه العملية بالتدهور . وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق بديل مؤقت ، فسيكون له حظ ضئيل من التطبيق ، ولن يكون له فعلياً أي حظ في البقاء على المدى الطويل .

٥ ـ إن الجانب القبرصي التركي قد حاول بكل صبر لفت الانتباه إلى حقيقة مجردة وهي أنه لا يمكن لأية دولة فدرالية أن تقوم بين شعبين ، إلا إذا كف كل منهما عن النظر إلى الآخر على أنه عدو ، بل على أنه شريك شرعي ينبغي أن يثق فيه . ولا يمكن على الإطلاق أن يتوصل الجانبان القبرصيان إلى مرحلة واعدة كهذه في علاقاتهما ما دام أحد الطرفين يصرّ ، من جهة ، على انتهاج سياسة عدائية ، ويتجاهل أي هاجس حقيقي لدى الجانب الآخر . . ومن جهة أخرى ، وفي نفس الوقت ، يزعم أنه يبحث مسألة إقامة دولة جديدة قائمة على أساس الشراكة . هذان الأمران لا يلتقيان .

٦ ـ ينبغي للجانبين أن يفكرا بجدية في ما هو مرغوب فيه من صنع بداية جديدة

والتحرك باتجاه نمط جديد من العلاقات التي تسمح لهما بالتوصل إلى حل فدرالي في الوقت المناسب . وفي حين يعمل الجانبان على خلق دولة جديدة على الورق ، فسيكون أمراً مناقضاً عدم استعدادهما لاتخاذ خطوات لتكييف علاقاتهما الراهنة مع الحل الذي سيبصر النور . فإذا لم يحصل تغيير جوهري ولم تتغير العلاقات بين الشعبين ، أثناء إجراء المحادثات ، فلن يكون فقط من الصعب التوصل إلى حل ، بل سيكون أمراً بالغ الصعوبة ، على المستوى العملي ، نفخ الحياة في أي اتفاق يتم التوصل إليه على الورق .

٧ ـ لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم عن طريق التفاوض ، ما لم يقر الجانب القبرصي اليوناني بشكل علني ، ومن دون أية تحفظات ، بأن قبرص هي وطن لشعبين متميزين : القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين . هذان الشعبان اللذان تم تحديدهما في المادة الثانية من دستور ١٩٦٠ ، واللذان وقعا معاً على كافة الوثائق التعاقدية التي انتقل إليهما بموجبها الاستقلال عام ١٩٦٠ ، ليس لهما أية مؤسسات مشتركة منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ . وهما يعيشان حالياً في شمال وجنوب الجزيرة في دولتين مستقلتين منفصلتين لا تمارس كل منهما سلطتها إلا على أرضها وشعبها .

٨ ـ إن الجانبين ، وبينما يتمسك كل منهما بمواقفه حيال حجج الآخر ومطالبه السياسية ، ينبغي أن يعترفا بالوجود المتميز لكل منهما قانونياً واجتماعياً وثقافياً ودينياً . وفي الحقيقة فإن الجانب القبرصي اليوناني هو المطالب باتخاذ هذه الخطوة وينبغي تشجيعه على ذلك ، في ضوء موقفه الذي ينتقص من حقوق ومصالح كافة القبارصة الأتراك ويتعامل معهم بترفع . وفي حين ينخرط زعيما الجانبين في عملية التفاوض ، فإن عدم رؤية وجود الشعبين اللذين تنبع منهما صلاحية التفاوض هو محض ادعاء . هنا أيضاً ينبغي التأكيد على أن الزعيمين قد وافقا في سياق محادثاتهما على أن أي اتفاق سينجم عن المحادثات سيخضع لموافقة الشعبين من خلال استفتاءين منفصلين في كلا الجانبين .

٩ ـ ثمة ثلاثة مجالات رئيسية يتوقع الجانب القبرصي التركي أن يجري فيها الجانب

القبرصي اليوناني تعديلات على موقفه ، وهي تعديلات ستظل من دونها آفاق التوصل إلى تقدم في المحادثات قاتمة جداً . هذه المجالات هي :

أ - المقاطعة التي يصرّ الجانب القبرصي اليوناني ، بشكل غير معقول ، على فرضها ضد الشعب القبرصي التركي في كل المجالات ، بهدف عزله عن العالم .

ب - حملة التسلح وتعزيز القدرات العسكرية في جنوب قبرص .

ج - النشاطات المعادية والاستفزازية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني داخل الجزيرة وخارجها .

١٠ - في ظل القيادة القبرصية اليونانية الراهنة ، تصاعدت هذه النشاطات الواردة أعلاه بشكل مضطرد ، على الرغم من استمرار المحادثات . وليس بين الذرائع القبرصية اليونانية لممارسة هذه النشاطات المؤذية ، أية ذريعة صالحة . فالتأثير الوحيد الذي ينجم عنها هو زيادة شكوك القبارصة الأتراك الذين يرون في مثل هذا السلوك تأكيداً لمخاوفهم من أن الذهنية التي تحكم الجانب القبرصي اليوناني ، والتي تسببت في ما عانت منه قبرص ، بالضبط من خلال نفس النوع من الممارسات . . . لم تتغير على الإطلاق . لهذا السبب فإن هذه الممارسات تحقق عكس ما يراد منها ، وينبغي التخلي عنها . ولأجل ذلك ينبغي للجانبين أن يتوصلا إلى تفاهم واضح في إطار عملية التفاوض . إن عليهما الامتناع عن اللجوء إلى القوة ، أو التهديد باستخدام القوة في علاقاتهما ، وخصوصاً لتغيير الوضع في الجزيرة . وينبغي أن يكونا قادرين على الالتزام بعدم السماح باستخدام أراضيهما للقيام بأعمال معادية ضد أي منهما . وينبغي أن تكون عملية التفاوض مترادفة مع أفعالهما ، لا أن تكون متناقضة معها . وما داما يوليان أهمية بالغة لمستقبل المحادثات وحظوظ الحل ، فإن هذه المسائل تشكل جزءاً من عملية التفاوض ، لا بل إنها في الحقيقة جوهر هذه العملية . لذلك فإن هناك حاجة لا مفر منها للتعامل معها على أنها كل لا يتجزأ .

١١ ـ في ضوء ما ورد آنفاً ، ثمة خطوتان مفيدتان يمكن لزعيمي الجانبين اتخاذهما عندما يلتقيان مرة أخرى مع الأمين العام للأمم المتحدة ، من أجل إعطاء هدف ومغزى لعملية التفاوض :

أ ـ ينبغي أن يوافقا على العناوين والمعالم الرئيسية لإطار عام للحل الشامل ، وهو ما سيقومان بإعداده من خلال محادثات جوهرية مباشرة .

ب ـ كجزء من هذا الإطار العام ينبغي عليهما الموافقة على وضع إعلان نوايا مشترك يحدد الأساس للنمط الجديد من العلاقة بين الشعبين .

١٢ ـ إن الجانب القبرصي التركي يقدم وجهة نظره في هذه المسائل ، من خلال وثيقتين مترابطتين تحت عنوان : « مسودة إطار عام لحل شامل في قبرص » و « مسودة إعلان مشترك » .

الوثيقة الأولى

مسودة إطار عام لحل شامل في قبرص

(العناوين والعناصر الرئيسية التي يمكن إدراجها في مسودة إطار عام ينبغي لزعيمي الجانبين الموافقة عليها أولاً ، قبل تحديد الأهداف المطلوب بلوغها بموجب كل واحد من هذه العناصر ، عبر مفاوضات جوهرية مباشرة) .

١ ـ وضع إعلان مشترك (يحدّد الأساس للنمط الجديد من العلاقة بين الشعبين) .
(إن الجانب القبرصي التركي يقترح الآن مسودة لهذا الغرض) .

٢ ـ مبادىء مرشدة للدولة الفدرالية ، اتحاد فدرالي ، ثنائية الطوائف ، ثنائية المناطق)

٣ ـ جوانب دستورية للدولة الفدرالية : (السلطات والمهام التي ستناط بالحكومة الفدرالية ، هيكلية وتكوين وعمل الحكومة الفدرالية) .

ـ السلطة التشريعية الفدرالية : تكوينها ، عملها ، سبل صونها .

ـ السلطة التنفيذية الفدرالية : تكوينها ، عملها ، الترتيبات الخاصة بها ، سبل صونها .

ـ السلطة القضائية الفدرالية : تكوينها وعملها بما فيه التدقيق في دستورية القوانين الفدرالية وأعمال السلطة التنفيذية الفدرالية ، الحقوق والحريات الأساسية بما فيها الترتيبات المتعلقة بـ « الحريات الثلاث » والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٤ ـ الأمن ، الضمانات والدفاع (معاهدتا الضمان والتحالف ، جدول زمني لتخفيض وانسحاب القوات ، ميزان القوى ، الوحدات العسكرية ، قوات الشرطة في الجمهوريتين المتحدتين فدرالياً ، والمسائل الأخرى المتعلقة بذلك) .

٥ ـ الجوانب الخاصة بالأراضي في الدولة الفدرالية (معيار ١٩٧٧ ، الاعتبارات الأمنية ، العامل الإنساني) .

٦ ـ سبل وقاية الاقتصاد والتنمية (إزالة التفاوت الاقتصادي ، صون التوازن ، منهجية وأشكال التعاطي مع هذه المسألة) .

٧ ـ ترتيبات انتقالية وتطبيق الاتفاق (الوثيقة رقم ١٥ التي قدمها الجانب القبرصي التركي في ٦ أبريل / نيسان ١٩٨٩ تتناول « تطبيق الحل المتفق عليه بشأن إقامة دولة فدرالية في قبرص » . أما مراحل وإجراءات التطبيق المنصوص عليها في هذا الاقتراح ، فينبغي أن يناقشها زعيما الجانبين وأن تدرج في الإطار العام للحل الشامل . مرفق الوثيقة رقم ١٥ لتسهيل العودة إليها)

الوثيقة الثانية

مسودة إعلان مشترك

« إن الزعيم القبرصي التركي والزعيم القبرصي اليوناني . .

إذ ينوبان عن شعبيهما اللذين انتقلت إليهما السيادة بشكل مشترك عام ١٩٦٠

وقاما معاً ، بوصفهما شريكين مؤسسين ، بإنشاء « جمهورية قبرص » ثنائية الطوائف،

وإذ يضعان نصب أعينهما ما حمله الماضي من تجارب ومعاناة ، مع تصميمهما على تأمين عدم تكرار ذلك،

وإذ يبديان استعدادهما للعمل باتجاه إقامة دولة فدرالية ثنائية الطوائف في ما يتعلق بالجوانب الدستورية ، وثنائية المناطق في ما يتعلق بالجوانب الخاصة بالأراضي،

وإذ يرغبان لتحقيق هذا الهدف ، في التفاوض ضمن إطار مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، على حل شامل يستند إلى الاتفاقيات التي عقدت على مستوى عالٍ عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩،

وإذ وافقا على أن الحل الشامل سيخضع لموافقة شعبيهما من خلال استفتاءين منفصلين ، انسجاماً مع الحق المتأصل لهذين الشعبين في تقرير المصير ، كما هو مكرّس في ميثاق الأمم المتحدة :

١ ـ يقرّان بالهوية المتميزة ثقافياً ودينياً وقومياً لكلا الشعبين اللذين ينبغي لحقوقهما الإنسانية بما فيها الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أن تصان في ظل الحل الشامل .

٢ ـ يعبران عن قناعتهما بـ :
ـ أن العلاقة بين الشعبين ينبغي أن تستند إلى الاحترام المتبادل لوجود كل منهما، وسلامته، والمساواة سياسياً في ما بينهما. وينبغي لكل من الجانبين أن يعمل بنشاط لإقامة مثل هذه العلاقة .

ـ أن الشعبين ينبغي أن يتعايشا بسلام ويتمتعا بالأمان من دون التعرض لخطر استخدام القوة ، أو التهديد باستخدام القوة أو العنف ، أو ما شابه .

٣ ـ يؤكدان على الضرورة التاريخية لانتهاج سياسة قائمة على الصداقة والتعاون مع

وطنيهما ـ الأم ، وعلى تعزيز علاقات سلام وصداقة مع كافة الدول وفق مبادىء عدم الانحياز .

٤ ـ يتعهدان بالعمل على وضع مسودة إطار عام لحل شامل ككل لا يتجزأ يجري على أساسه كلا الطرفين مزيداً من المفاوضات من أجل التحضير لاتفاقية سلام وما يتبعها من ترتيبات لإقامة دولة فدرالية ، مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات الواردة آنفاً .

٥ ـ يوافقان على أن تكون مواقفهما منسجمة مع الهدف السلمي لعملية التفاوض الجارية حالياً تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، وأن يغيّرا تبعاً لذلك كافة الممارسات المتعارضة مع ذلك الهدف ويمتنعا عن القيام بأية أعمال سياسية ، أو اقتصادية ، أو تجارية أو ثقافية ، يمكن أن تنطوي على تعارض مع الجهود المبذولة للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض .